تعقيباتُ ابْنِ المُظَفَّرِ الـرَّازيِّ على الثَّعْلبيِّ في تفسيرِه

دراسةٌ ونقْدٌ

من إعداد الدكتور

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

بكلية اللغة العربية بالقاهرة

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلاة وسلامًا دائمين على سيد الخلق ، وحبيب الحق سيدنا محمد صلى الله عليه ، وعلى آله وصحبه ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ،،،

فإنَّ أبا إسحاق الثعلبي (ت٤٢٧هـ) من علماء التفسير المقدمين في القرن الخامس الهجري ؛ إذ كان أوحد زمانه فيه . وكتابه (الكشف والبيان) من أحسن التفاسير بالمأثور وأعلاها مكانة ، وأحسنها مادة ، وأغزرها فائدة ؛ فقد حوى أنواع الفرائد من المعاني والإشارات ، ووجوه الإعراب والقراءات ، كما اعتمد فيه علي تفاسير الصحابة والتابعين ، وعلى كتب اللغات والمعاني ، واعتنى فيه بالمسائل النحوية والصرفية والبلاغية ؛ ولذا أفاد منه أعلام المفسرين كالواحدي ، والبغوي ، والقرطبي، وغيرهم .

وجاء بعده ابن المظفر الرازي (ت بعد سنة ٦٣١هـ) ؛ ليصنف كتاب (مباحث التفسير)، وهو تعقيباتٌ واعتراضاتٌ على مواضع من تفسير الثعلبي ، واستدراكاتُه هذه متنوعة في كثير من العلوم ؛ إذ أداره من أوله إلى آخره على مناقشة الثعلبي، وتعقُّبِه في مواضع منه، وقد وجدتُ له تعقيباتٍ واعتراضاتٍ قيمةً في النحو، والأوجه الإعرابية ، وبعضها في

المعنى ، والوقف . ولم يكن غرضُه من ذلك أن ينتقص من قدر الثعلبي أو قيمته، ولكنه رام الإصلاح ، والتوجيه في أدب جم، وعلم غزير.

ولذا رأيت أن أجمع هذه التعقيبات والاعتراضات ، وأن أقوم بدراستها، والحكم عليها تصحيحًا أو تضعيفًا ؛ مبينًا مدى اعتمادها على السماع والقياس . وقد دفعنى إلى دراستها ما يأتي :

أولاً : إظهار مكانة الثعلبي وابن المظفر الرازي، وإبراز مكانتهما النحوية، واعتماد كل منهما على القواعد ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا ؛ إذْ كانا من العلماء الثقات المشهود لهما بالتقدم في اللغة والنحو .

ثانياً : الحكم على هذه التعقيبات ، وتبيين ما فيها من اعتدال الرازي مع الثعالبي ، أو تعسفٍ ، أو تحاملٍ عليه ، والوقوف على أقوال العلماء في كل مسألة منها ، وذلك لتيسير الرجوع إليها أمام الدارسين ، ولاسيما أنها تعقيبات واستدراكات على كتاب من أهم كتب التفسير في القرن الخامس الهجري، وهو الكشف والبيان .

وسميت هذا البحث (**تعقيباتُ ابْنِ المُظَفَّرِ الرَّازيِّ على الثَّعْلبيِّ في تفسيرِه – دراسةٌ ونقْدٌ**) . ورأيت أن أجعله في : **مقدمة** ، **وتمهيد** ، **وستة مباحث**:

المبحث الأول: تعقيبات ابن المظفر على الثعلبي في إعراب بعض الآيات القرآنية.

المبحث الثاني : تعقيبات ابن المظفر على الثعلبي في حروف المعاني.

المبحث الثالث : تعقيبات ابن المظفر على الثعلبي فيما يتعلق بالمعنى

والتفسير .

المبحث الرابع : تعقيبات ابن المظفر على الثعلبي فيما يتعلق بالوقف والابتداء .

المبحث الخامس : الأساليب التي استعملها ابن المظفر في تعقيباته على الثعلبي .

المبحث السادس : موقف ابن المظفر من السماع والقياس في تعقيباته على الثعلبي.

ثم جاءت **الخاتمة** ، وفيها أهم ما توصلت إليه من نتائج ، يتلوها ثبتُ المصادر والمراجع .

هذا وقد رتبت المسائل في داخل كل مبحث على حسب ورودها في القرآن الكريم ، مراعيًا الترتيب التاريخي عند ذكْر الآراء ، والأعلام، والمصادر حتى يُعْلم السابق من اللاحق .

واللهَ أسألُ أن يرزقني التوفيق والسداد ، والهداية والرشاد ، وأن يمنحني الإخلاص في القول والعمل ؛ وأن يجنبني الخطأ والزلل ؛ إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

التمهيـــــــــد

أولاً : الثعلبي ، وكتابه (الكشف والبيان)

(١) التعريف بأبي إسحاق الثعلبي [١]

هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المقرئ المفسر الواعظ ، الأديب الثقة ، الحافظ ، صاحب التصانيف الجليلة ، من التفسير الحاوي أنواع الفرائد من المعاني والإشارات، ولكمال أرباب الحقائق، ووجوه الإعراب، والقراءات[٢]. كان أوحد زمانه في علم التفسير؛ إذ هو أحد أوعية العلم[٣] .

---

(١) [تحدثت عن حياته بإيجاز شديد ، وتُنظر في ترجمته الكتب الآتية ، وهي مرتبةٌ تاريخيًا: معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ٣٦/٥ ، وإنباه الرواة للقفطي (ت ٦٤٦هـ) ١٥٤/١ ترجمة ٥٩ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ٧٩/١ – ٨٠ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ) ٤٣٥/١٧ – ٤٣٦ ، والوافي بالوفيات للصفدي (ت٧٦٤هـ) ٣٠٧/٧ ترجمة ٣٢٩٩، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (ت٧٧١هـ) ٥٨/٤ – ٥٩ ، ترجمة ٢٦٧ ، والبداية والنهاية لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ٤٣/١٢، وبغية الوعاة للسيوطي (ت٩١١هـ) ٢٥٦/١، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) ٢٣٠/٢، والأعلام للزركلي (ت١٣٩٦هـ) ٢١٢/١، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ٦٠/٢].

(٢) انظر : معجم الأدباء ٣٦/٥، وبغية الوعاة ٢٥٦/١، والأعلام ٢١٢/١.

(٣) وفيات الأعيان ٧٩/١ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٥/١٧ ، والوافي بالوفيات ٣٠٧/٧.

ولد في نيسابور سنة ٣٤٠ هـ[١] ، كان حافظًا عالمًا ، بارعًا في العربية ، موثقًا ، رأسًا في التفسير ، متين الديانة[٢] .

من أشهر شيوخه الذين روى عنهم : أبو طاهر ابن خزيمة ، والإمام أبوبكر بن مهران ، وغيرهما[٣] ، فقد كان كثير الحديث ، كثير الشيوخ[٤].

صنَّف تفسيره الكبير الذي فاق غيره من التفاسير ، كما يقول ابن خلكان[٥].

ومن أشهر تلاميذه : أبو الحسن الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ) صاحب البسيط، والوسيط، والوجيز[٦] ، سمع التفسير من الثعلبي، وأخذه منه، وأثنى عليه، وحدث عنه[٧]، ومن تلاميذه – أيضًا – أبو معشر الطبري (ت٤٨٧هـ) بمكة المكرمة، كان إمامًا في القراءات ، ومن فقهاء الشافعية[٨].

توفى الثعلبي في شهر المحرم سنة ٤٢٧هـ[٩].

---

(١) معجم الأدباء ٣٦/٥ .
(٢) طبقات الشافعية ٥٨/٤ ، وشذرات الذهب ٢٣٠/٣.
(٣) انظر : معجم الأدباء ٣٦/٥ ، ووفيات الأعيان ٨٠/١.
(٤) سير أعلام النبلاء ٤٣٤٦/١٧.
(٥) وفيات الأعيان ٨٠/١، وله كتب أخرى مثل العرائس في قصص الأنبياء ، وربيع المذكرين انظر : معجم الأدباء ٣٦/٥ ، والوافي بالوفيات ٣٠٧/٧.
(٦) ترجمته في معجم الأدباء ٢٥٧/١٢ ، ووفيات الأعيان ٥٦٢/٣ برقم ٤٣٨.
(٧) معجم الأدباء ٣٦/٥.
(٨) ترجمته في : طبقات الشافعية ٢٤٣.
(٩) وفيات الأعيان ٨٠/١.

(٢) التعريف بتفسير الثعلبي

يُعَدُّ (الكشف والبيان) للثعلبي من أقدم التفاسير التي تناولت تفسير القرآن الكريم ، وكشْفَ معانيه عن طريق الآثار المروية عن النبي ﷺ والسلف الصالح ، وهو ما يُعْرَفُ باسم (التفسير بالمأثور) ، وقد اعتمد فيه على عدة مصادر ذكرها في مقدمته النفيسة التي تعد من أحسن المقدمات لكتب التفسير ، وأعلاها قيمة ؛ لأنها محشوةٌ بالفوائد الغريبة ، والدقائق العجيبة ؛ ولذا يُنْصح بها طلاب العلم ؛ لما فيها من فوائدَ ساميةٍ ، ودررٍ غاليةٍ ، ونفائسَ عاليةٍ ؛ لأن الثعلبي سَرَدَ فيها مصادره التي اعتمد عليها بالسند المتصل إلى أصحابها ، ومن هذه المصادر : تفاسير الصحابة والتابعين، كابن عباس رضي الله عنهما (ت ٦٨هـ) ، ومجاهد (ت١٠٣هـ)، وعكرمة (ت ١٠٥ هـ) ، والكلبي (ت ٢٠٦هـ) ، وغيرهم ، ومنها – أيضًا – كتب اللغات، والمعاني للكسائي ، والفراء ، والزجاج[١].

قال الشيخ الذهبي عن هذا التفسير : إنه كان « يعرض للمسائل النحوية، ويخوض فيها بتوسع ظاهر »[٢] ؛ ولذا فقد اعتنى فيه الثعلبي بالمسائل النحوية، والصرفية، واللغوية، والبلاغية ، وكان اهتمامه كبيرًا بالقراءات متواترِها وشاذِّها، كما توسع في شرح آيات الأحكام ، وفي أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ من الآيات، مع بيان المكيِّ منه، والمدنيِّ ؛ إلى غير ذلك من الميزات التي جعلته من أهم كتب التفسير . وممَّا يدلُّ على أهمية (الكشف والبيان) : أن مَنْ جاء بعده من أعلام المفسرين قد أفاد منه، واعتمد عليه، وكان أكثرَهم تأثرًا به البغويُّ في (معالم التنزيل)، والقرطبيُّ في (الجامع لأحكام القرآن) .

---

(١) انظر : أبو اسحاق الثعلبي ومنهجه في التفسير ٢٥ – ٢٩ .

(٢) التفسير والمفسرون ٤٢/١

ثانياً : ابن المظفر الرازي ، وكتابه (مباحث التفسير)

(١) التعريف بابن المظفر الرازي[١] :

هو أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي الحنفي ، بدر الدين، يُكْنَى بأبي العباس ، أو بأبي المحامد ، أو أبي الفضائل[٢]. لم تذكر كتب التراجم تاريخ مولده على وجه التحديد، وإنما رجَّحَتْ أنه كان في الأعوام

---

(١) ذكرت ذلك بإيجاز غير مخل، وتُنْظَر في ترجمته هذه الكتب ، وهي مرتبة ترتيبًا تاريخيًّا: بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (ت٦٦٠هـ) ١١٤٩/٣ ، وتاج التراجم لابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) ص ١٢٦ ، وطبقات المفسرين للداوودي (ت٩٤٥هـ) ٨٦/١ ، ٨٧ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ص ١٧٨٤ ، ١٧٨٥ ، وطرب الأماثل لأبي الحسنات اللكنوي (ت١٣٠٤هـ) ص ٤٤٨، وإيضاح المكنون ٩٢/١ ، وهدية العارفين ٩٢/١، كلاهما لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، ونيل السائرين في طبقات المفسرين لمحمد طاهر البنجبيري (ت١٣٦٥هـ)، ص ١٨٩ – ١٩٠، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ت١٣٧٦هـ) ٢١٤/٤، والأعلام للزركلي (ت١٣٩٦هـ) ٢١٧/١،ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) ١٨٠/٢، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع لمحمد عيسى صالحية (ت١٤٣١هـ) ٦/٣ ، ومعجم المفسرين لعادل نويهض ٦٥/١ – ٦٦ ، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ٣٣٤/١ ، وانظر أيضًا : مقدمات تحقيق شمران سركال لكتاب حجج القرآن ، رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٨٠م ، وتحقيق د. رمضان عبد التواب لكتاب (رسالة في الحروف للرازي)، وتحقيق حاتم بن عابد القرشي لمباحث التفسير .

(٢) انظر : طبقات المفسرين ٨٧/١ ، والأعلام ٢١٧/١ .

ما بين (٥٧٠ – ٥٧٥ هـ)[١] . ذهب إلى دمشق ، وكان يفسر القرآن الكريم على منبر جامعها ، كما تولى القضاء والتدريس ببعض بلاد الروم[٢]، سمع الحديث في دمشق[٣]، ومن شيوخه فيها : أبو المعالي عبد المنعم بن عبد الله الغُراوي (ت٥٨٧هـ) ، وأبو عبد الله بن البنَّاء (ت٦١٢هـ)، ومن شيوخه في اللغة والنحو : أبو اليُمْن الكِنْدي ، زيد ابن الحسن (ت٦١٣هـ) .

ترك ابن المظفر لنا مؤلفاتٍ تدلُّ على سعة علمه ؛ منها ما هو مطبوع، وأكثرها مخطوط ؛ فمن كتبه المطبوعة :

١ – حجج القرآن ، وهو بتحقيق سمران سركال في رسالة ماجستير بكلية دار العلوم بالقاهرة سنة ١٩٨٠م .

٢ – رسالة في الحروف ، حققه د. رمضان عبد التواب ، ونشره في مكتبة الخانجي في القاهرة .

٣ – مباحث التفسير ، بتحقيق حاتم بن عابد القرشي ، طبعته مكتبة كنوز إشبيليا بالرياض سنة ١٤٣٠هـ[٤] . وله كتب كثيرة مخطوطة[٥].

ومن عجبٍ أنَّ كتب التراجم لم تحدد تاريخ وفاته أيضًا، ولكنْ ذَكَرَ

---

(١) انظر : مقدمة (مباحث التفسير) ص ٢١.

(٢) بغية الطلب ١١٤٩/٣ .

(٣) طبقات المفسرين ٨٧/١ .

(٤) ومن كتبه المطبوعة : الناسخ والمنسوخ في الحديث ، بتحقيق نشأت المصري في دار الفاروق الحديثة .

(٥) انظرها في مقدمة حاتم بن عابد القرشي لمباحث التفسير ص ٢٤ – ٢٦ .

بعضُهم أنه توفى في حدود سنة ٦٤١هـ[١] ، ويبدو أن وفاته كانت قبل ذلك بقليل ؛ إذ كان حيًّا في سنة ٦٣١هـ ؛ بدليل أن له إجازةً في آخر كتابه (حجج القرآن) [٢] مؤرخةٌ بشهر ذي القعدة من هذا العام[٣]؛ ولذا فتاريخ وفاته بعد سنة ٦٣١هـ تقريبًا .

(٢) التعريف بكتاب (مباحث التفسير)

صنَّف ابن المظفر الرازي هذا الكتاب ؛ ليتعقب فيه الثعلبيَّ في تفسيره، وليستدرك عليه ؛ فقد أداره من أوله إلى آخره على مناقشة الثعلبي، وتعقُّبِه في مواضع من تفسيره .

وتنوعت هذه التعقيبات بين التفسير، والتجويد ، وعلوم القرآن، والقراءات، والفقه ، والتاريخ ، وغيرها من العلوم ، وهي تعقيبات تدل على سعة علمه ، وطول باعه ، وعلو كعبه ، وكانت له استدراكات وتعقيبات في اللغة ، والنحو، والشعر، والأمثال ، والتعقيب – هنا – قد جاء بعد التعقُّب الذي هو التدبُّرُ، وتتبُّعُ الأمْرِ ، وإجالة النظر فيه المرة بعد المرة حتى يكون حكمه على الشيء صحيحًا[٤].

وقد رتَّبها الرازي على حسب سُوَرِ القرآن الكريم من أوله إلى آخره ، وكان من منهجه أن ينقل كلام الثعلبي أولاً ، ثم يذكر بعده تعقيبه عليه[٥].

---

(١) ذكر ذلك محمد طاهر في نيل السائرين ص١٩٠.

(٢) ص ١١٦.

(٣) انظر : مباحث التفسير ص ٢٩ .

(٤) تاج العروس ٣/٤١٠.

عليه[١].

وسيقوم الباحث – إن شاء الله تعالى – بدراسة هذه التعقيبات ، والحكم عليها، وتبيين ما فيها من التحامل أو الإجحاف[٢] .

وأكثر تعقيباته اللغوية كانت في النحو؛ فكان يتعقب الثعلبي في مسائل الإعراب ، والأوجه الإعرابية الجائزة ، والذي يظهر من هذه المسائل النحوية أن الرازي ينهج غالبًا طريقة البصريين في النحو ؛ إذ كان يختار أقوالهم ، ويرجحها، ومن ذلك : موافقته البصريين في أن (إلا) لا تكون بمعنى الواو[٣] .

أما الثعلبي فكان يوافق الكوفيين كالفراء، وغيره، كما تابع أبا عبيدة ، وابن قتيبة، وغيرهما في آرائهم ، مما سيظهر من خلال هذا البحث إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر : مباحث التفسير ص ٣٦ .

(٢) وإنما اخترت لفظ (التعقيب) دون ما عداه ؛ لأن المصنف عقد كتابه كاملاً للرد على الثعلبي مناقشًا إياه في كل ما رأى أنه جانب فيه الصواب ذاكرًا مذهبه فيها ، محتشدًا لذلك كله بالسماع والقياس والأصول النحوية المقررة عند أهل العلم .

(٣) ص ١٧٤ ، وانظر : مقدمة مباحث التفسير ٤٦ – ٤٧.

المبحث الأول

تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي

في إعراب بعض الآيات القرآنية

١ - إعراب الضمير (هي) في قوله تعالى :

﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

[البقرة: ٢٧١]

(نِعْمَ) : فعلٌ ماضٍ جامدٌ لإنشاء المدح ، وتأتي بعده (ما) ، كما في هذه الآية الكريمة ، يقول الثعلبي في إعرابه : « أي : (نعمت الخصلة هي) ، و(ما) في محل الرفع ، و(هي) لفظ في محل النصب، كما تقول : (نِعْمَ الرجَلُ رجُلاً)، فإذا عرَّفْتَ رفَعْتَ فقلتَ : (نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ) »[١].

واعترض ابن المظفر الرازي على أنَّه جعَلَ (هي) في محل نصبٍ ؛ فقال: « بل (هي) في محل الرفع ، لا في محلِّ النصب؛ لأنَّ (هي) معرفةٌ، وخبرُ (نِعْمَ) إذا كان معرفةً يكون مرفوعًا ، كقولك : (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ) »[٢] .

وأرى أنّ اعتراضَ الرازيِّ صحيحٌ ؛ لأنَّ الضميرَ (هي) لا يكونُ – هنا – في محل النصب ، كما ذكر الثعلبيُّ ، وذلك لأنَّ (نِعْمَ) فعلُ مدحٍ لا يتصَّرفُ ، و(ما) : نكرةٌ تامةٌ في محلِّ نصبٍ على التمييز، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ، و(هي) : مخصوصٌ بالمدح في محلِّ رفعٍ ، أي : (فنِعْمَ شيئًا

---

(١) الكشف والبيان ٢/٢٧٢.

(٢) مباحث التفسير ١٠٣.

هي) [١]. وهذا قول الأخفشِ ، والنحَّاس، واختاره المحققون كابنِ عصفورٍ ، وابنِ هشامٍ ، والزركشيِّ[٢] .

ويجوز أن تكون (ما) اسمًا معرفةً ، بمعنى (الشيء) في محل رفع فاعل، والتقدير : (فنِعْمَ الشيءُ هي)، وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره الطبري ، وابن القيم ، وخالد الأزهري[٣] .

قال النحاس : « وقول سيبويه حَسَنٌ يَجْعلُ (ما) وحْدَها اسمًا لإبهامها، وسبيل (بئس) ، و(نِعْمَ) ألَّا تدخلا على معرفةٍ إلا للجنس »[٤] .

وأما الضمير (هي) ففي محلِّ رفعٍ مبتدأٌ مؤخرٌ ، وخبره جملةُ (نِعِمَّا)، و(هي) ضميرٌ يعودُ على (الصدقاتِ) ، إمَّا على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ يدلُّ عليه الفعل (تبدو)، أي : (فنِعْمَ الشيءُ إبداؤُها) ، وممن اختار هذا مكيُّ بن أبي طالب[٥]، وإمَّا على تقدير : (فنِعْمَ الصدقاتُ المبداة) [٦]، والضمير

---

(١) انظر: الحجة للفارسي ٣٩٩/٢ ، والبسيط ٤٤٠/٤ ، وإيجاز البيان للنيسابوري ١٧٢/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٥/٢ ، وشذور الذهب ١٠ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ٩٨/٣ ، والبرهان للزركشي ٤٠٥/٤ ، والتصريح ٩٦/٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١١٦/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، وتفسير الطبري ١٤/٥ ، والتفسير القيم ١٧٢/١ ، وموصل الطلاب للشيخ خالد ١٤٨ ، وانظر أيضًا : تذكرة الأريب لابن الجوزي٣٨، وغرائب القرآن للنيسابوري ٥٠/٢ ، والهمع ٨٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣٦/٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٤٧/١.

(٥) مشكل القرآن ١٤١/١ ، وينظر : موصل الطلاب ١٤٨.

(٦) التحرير والتنوير ٦٧/٣ .

(هي) لا يكون – كما ترى – إلا في محل رفع ؛ إذ هو مبتدأ على أحسن الأوجه، وأَوْلاها عند النحويين، وجملة المدح خبرٌ عن هذا المبتدأ ، والرابط فيه هو العموم الذي في الضمير المستتر في (نِعْمَ) [١]. ويجوز أن يكون الضمير (هي) خبرًا لمبتدأ محذوف، وحُذِفَ الاسم الممدوح ، هو الإبْداء ، والتقدير : (فنِعْمَ شيئًا هو) ، أي : الإبداء ، وهو مذهب ابن عصفور[٢] .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتابع الثعلبيَّ في هذا الإعراب إلا البغويُّ وحده[٣]. أما غيرهما من النحويين، والمفسرين فالضمير عندهم – كما ذكرنا – لا يكون إلا في محل رفع .

---

(١) انظر : البسيط ٤٣٩/٤ ، والبحر المحيط ٣٣٧/٢ ، والدر المصون ٦٠٩/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦٥/٢ ، وأجاز الفراء أن تكون (نِعِمَّا) مركبةً مع الفعل و(ما)، ولا موضع لها من الإعراب، كـ(حبَّذا) ، وما بعدها فاعل [انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٣/١ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١١٦/٢] .

(٣) تفسيرالبغوي ٣٣٥/١ .

٢ - إعراب (الزُّخْرُفِ) في قوله تعالى :

﴿ مِّن زُخْرُفٍ غَافِلٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ ﴾ [الأنعام: ١٢٣]

أجاز النحويون أن تكون (جَعَلَ) بمعنى : (صَيَّرَ) ؛ فينصب مفعولين(١)، وقد اختلفوا في تقدير هذين المفعولين ؛ فذكَرَ الثعلبيُّ فيهما وجهين إعرابيين ، فقال: « (الزُّخْرُفِ) إن شئتَ نصبتَه على التقديم ، تقديرُه : (وكذلك جعلْنا في كلِّ قرية مجرميها أكابر)، كما تقول: (جعلتُ زيدًا رئيسَها)، وإن شئتَ خفضتَه على الإضافة »(٢) .

ومنع ابن المظفر أن يكون قولُه : (الزُّخْرُفِ) مجرورًا بالإضافة ، فقال : « خفْضُهُ بالإضافةِ لا وجْهَ له ؛ لأن الجعْلَ ههنا لو لم يكن له مفعولان لم يتمَّ الكلامُ؛ لأنك إذا قلتَ : (جعلتُ غلامَ زيدٍ) لا يتم الكلام حتى تقول : (رئيسَها) ؛ فلو قدرتَ (الزُّخْرُفِ) خفضًا بالإضافة كان كقولك : (جعلتُ غلامَ زيدٍ) ، وقولُه: (مِّن زُخْرُفٍ غَافِلٍ فُصِّلَتْ) لا يصلُحُ مفعولَه الثانيَ ؛ لأنَّ الكلامَ لا يتمُّ به ؛ لأنه لا يصلح عرَضًا»(٣).

وللحكم على هذا الاعتراض لابدَّ من الوقوفِ على مذاهبِ العلماءِ في

---

(١) وذهب الطاهر ابن عاشور إلى أن(مِّن) بمعنى : (خلقنا ، وأوجدنا) ، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ؛ فمفعوله : (أكابر)، وقوله : (مِّن زُخْرُفٍ غَافِلٍ فُصِّلَتْ) ظرف لغو متعلق بـ(مِّن). [التحرير والتنوير ٤٨/٨] .

(٢) الكشف والبيان ١٨٧/٤ .

(٣) مباحث التفسير ١٢٨ .

إعرابِ ﴿ ٱلۡخُرُوجُ ﴾ ، ولَهُمْ في مفعولَيْ (جَعَلَ) عدَّةُ مذاهبَ ، هي :

المذهب الأول : أن قولـه : ﴿ ٱلۡبُشۡرَىٰ ﴾ مفعولٌ ثانٍ مقدمٌ ، و﴿ ٱلۡخُرُوجُ ﴾: مفعولٌ أولُ مؤخَّرٌ ، والتقديرُ : (وكذلك جعلْنا في كلِّ قريـة مجرميها أكابر) ؛ فيتعلـق الجـارُّ والمجـرورُ بالفعـل قبلـه ، أو هـو لغْـوٌ، أي : (جعلنـا مجرميهـا أكـابرَ) ، وهـو مـذهبُ ابـنِ قتيبـةَ ، ومكـيٍّ ، والسـمعانيِّ ، وأبـي البركـات الأنبـاري ، والفخْـرِ الـرازيِّ، والقرطبـيِّ[١] . وأجـازه الثعلبـي ، وابـن عطية ، والشنقيطي[٢] ، ورجحه ابن المظفر[٣] .

وجعل الكرماني هذا الوجه من غرائب التفسير[٤]؛ ولذا ضعَّفه المنتجب الهمداني ، وأبو حيان ، وابن جُزيٍّ من جهة الصناعة النحوية ؛ لأن (أكابرَ) جمعُ (أكبرَ)، وهو من (أفعلِ) التفضيلِ؛ فلا يُستعمل إلا بالإضافة أو مقرونًا بـ(من)[٥].

---

(١) غريب القرآن لابن قتيبة ١٥٩ ، ومشكل مكي ٢٦٨/١ ، وتفسيره ٢١٧٤/٣ ، وتفسير السمعاني ١٤١/٢، والبيان ٣٣٨/١ ، ومفاتيح الغيب ١٣٥/١٣، وتفسير القرطبي ٧٩/٧.

(٢) الكشف والبيان ١٨٧/٤ ، والمحرر الوجيز ٣٤١/٢ ، وأضواء البيان ٣٦٧/١ ، وانظر : بحر العلوم ٤٨٠/١ ، وتفسير البيضاوي ١٨١/٢ ، وتفسير أبي السعود ١٨١/٣ .

(٣) مباحث التفسير ١٢٨ ، وانظر في هذا المذهب أيضًا : زاد المسير ٧٤/٢ ، وتفسير النسفي ٥٣٥/١ ، والبحر المحيط ٦٣٦/٤ ، واللباب ٤٠٧/٨ ، والجواهر الحسان ٥١٣/٢ ، والتفسير المظهري ٢٨٥/٣ ، وفتح البيان ٢٣٤/٤.

(٤) غرائب التفسير ٣٨٣/١ – ٣٨٤ .

(٥) الفريد ٦٨٥/٢ ، والبحر المحيط ٦٣٦/٤ ، والتسهيل لابن جزي ٢٠/٢ .

وأجاب ابن عجيبة عن هذا بأنه لم يُقْصَدْ به المفاضلة ، وإنما المراد به مطلقُ الوصف، أي : (جعلناهم كبراءَ)؛ فلا يلزم إفراده ، ولا اقترانه بـ(من) [١].

وردَّ المنتجب ذلك من وجهين:

« **أحدهما**: أن الشيء إذا ورد على أصلِه ولفظِه لا يُخْرَجُ عن ذلك من غير اضطرار، خصوصًا في الكتاب العزيز. **الثاني**: أن أبا علي الفارسي ذكر هذه الآية في باب (الأفعل)، واستدل بها على ذلك، وهُوَ هُوَ، وقولُ مِثْلِه لا يُهْمَلُ»[٢].

المذهب الثاني: أن قوله: (الْمُرْسَلِينَ فُضِّلْنَا) مفعولٌ ثانٍ مقدمٌ، و(الشُّهُورَ)): مفعولٌ أولُ مؤخَّرٌ، وهو مضافٌ ، و(الْحُرُمُ) مضافٌ إليه مجرورٌ، وهذا هو مذهب تاج الدين الكِرْماني، وأبي حيان، والسمين الحلبي ، وابن عادل[٣]، وأجازه ابن عطية، والعكبري ، والنسفي ، وابن جُزَيٍّ ، وابن مخلوف الثعالبي، والإيجي ، وأبو السعود ، والألوسي ، والشنقيطي[٤].

---

(١) البحر المديد ١٦٦/٢.

(٢) الفريد ٦٨٦/٢.

(٣) غرائب التفسير ٣٨٣/١، والبحر المحيط ٦٣٥/٤ ، والدر المصون ١٣٥/٥-١٣٦ ، واللباب ٤٠٧/٨.

(٤) المحرر الوجيز ٣٤١/٢، والإملاء ٢٦٠/١، وتفسير النسفي ٥٣٥/١، والتسهيل ٢٠/٢، والجواهر الحسان ٥١٣/٢، وجامع البيان ٥٧٥/١، وتفسير أبي السعود ١٨١/٣ ، وروح المعاني ١٩/٨ ، وأضواء البيان للشنقيطي ٣٦٧/١.
وأجازه البيضاوي في تفسيره ١٨١/٢ بشرط أن يُفَسَّرَ (الجَعْلُ) بالتمكين، وتعقبه =

وإنما كان هذا الوجْهُ مختارًا عند الكِرْمانيِّ، وأبي حيَّانَ ؛ لأنَّ (أفعل) التفضيل لا يُستعمل – كما ذكرنا – إلا مع (مِنْ) ، أومع الألف واللام ، أو الإضافة ، ولا يُجْمَعُ إلا مع الألفِ واللام، أو الإضافةِ إلى معرفةٍ[١].

وردَّ هذا الإعراب ابن المظفر الرازي[٢]، وسبقه إليه الواحديُّ ، والفخْرُ الرازي[٣]، وحُجَّتُهم في ذلك: أنه « لا يتم المعنى ، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثاني للجعْل؛ لأنك إذا قلتَ: (جعلتُ زيدًا)، وسكتَّ لم يُفِدِ الكلامُ حتى تقولَ: (رئيسًا أو دليلاً)، أو ما أشبهَ ذلك، ولأنك إذا أضفتَ (الأكابرَ) فقد أضفتَ النعتَ إلى المنعوت، وذلك لا يجوز عند البصريين »[٤].

وذهب السمين الحلبي ، وابن عادل إلى أن هذين الوجهين اللذين ذكرهما الواحدي، وابن المظفر في ردِّه على الثعلبيِّ ليسا بشيء:

أما الوجه الأول: فلا نُسَلِّمُ أنَّ المفعولَ الثانيَ محذوفٌ، وأنَّ الكلامَ يصيرُ غيرَ مفيدٍ ، وما أورده من الأمثلة ليس مطابقًا؛ لأننا نقول: إن المفعول الثاني –هنا– مذكورٌ مصرَّحٌ به ، وهو الجارُّ والمجرورُ السابقُ (الزَّبَرْجَدِ غَلَّفَلٍ فُصِّلَتْ).

الشهاب الخفاجي في حاشيته ١٢١/٤-١٢٢ بأن التمكين معناه : الاستقرار في المكان، وحينئذ فيتعدى لمفعول واحد.

(١) و(أفعل) التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز فيه الإفراد والمطابقة؛ ولذا جاء في قراءة ابن مسلم : (أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا)، انظر: غرائب التفسير ٣٨٣/١ ، وتفسير البيضاوي ١٨١/٢، والبحر المحيط ٦٣٥/٤، وتفسير أبي السعود ١٨١/٣.

(٢) مباحث التفسير ١٢٨.

(٣) البسيط ٤١١/٨، ومفاتيح الغيب ١٣٥/١٣.

(٤) البسيط ٤١١/٨.

وأما الوجه الثاني: فلا نُسلِّمُ أنه من باب إضافة الصفة لموصوفها؛ لأنَّ (المجرمين) أكابرُ وأصاغرُ؛ فأضاف للبيان، لا لقصد الوصف[١]، وذلك لأن (الأكابرَ والأصاغرَ) أُجْريا مُجْرَى الأسماءِ ؛ لكونهما بمعنى الرؤساء والسِّفْلة ، وما ذكره الواحدي وغيره إنما هو إذا بقي على معناه الأصلي[٢]؛ **ولذا فإن الذي أورده ابن المظفر على الثعلبي غير صحيح؛ لما ذكرنا**.

المذهب الثالث: أن قوله: (ٱلْمُجْرِمِينَ غَنِيُّهُمْ فُضِّلَتْ) مفعولٌ ثانٍ مقدمٌ، و(ٱلشُّورَىٰ): مفعولٌ أولُ مؤخَّرٌ، و(ٱلزُّخْرُفُ) اسمٌ منصوبٌ بدلٌ من (ٱلشُّورَىٰ)، وإنَّما قُدِّمَ ثانيهما على المفعولِ الأولِ؛ لأجل الضمير المجرور العائد إلى (القرية) في قوله: (ٱلزُّخْرُفُ)، واختار هذا المذهبَ المنتجبُ الهمدانيُّ، ورجَّحه العكبريُّ، وأجازه ابنُ عطيةَ ، والبيضاويُّ ، وأبو السعود[٣].

وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ (أفعلَ) التفضيل لا يُجْمعُ إلا مع الألف واللام، أو مع الإضافة إلى معرفة، و(أكابر) في الآية ليس كذلك[٤].

---

(١) الدر المصون ١٣٦/٥ ، واللباب ٤٠٩/٨.

(٢) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي ١٢١/٤.

(٣) المحرر الوجيز ٣٤١/٢، والإملاء ٢٦٠/١، والفريد ٦٨٥/٢، وتفسير البيضاوي ١٨١/٢، وتفسير أبي السعود ١٨١/٣، وانظر: تفسير النسفي ٥٣٥/١، والتفسير المظهري ٢٨٥/٣.

(٤) البحر المحيط ٦٣٦/٤ ، واللباب ٤٠٧/٨، وانظر: غرائب التفسير للكرماني ٣٨٣/١.

وفي الآية وجهان آخران:

الأول: أن المفعولَ الثانيَ محذوفٌ تقديرُه: (جعلْنا في كلِّ قريةٍ أكابرَ مجرميها فُسَّاقًا ليمكروا فيها)، وهو ضعيفٌ جدًّا عند أبي حيان لا يجوز أن يُحْمَلَ القرآنُ الكريم عليه، وذلك لأنَّه لا يُحْذفُ شيءٌ إلا لدليلٍ، والدليلُ على ما ذكروه غيرُ واضح(١).

الثاني: أن (أكابرَ) المفعولُ الأولُ، والثاني هو (ليمكروا فيها)، و(جعلْنا) بمعنى: (مكَّنَّا) ، من المُكْنةِ ، أي: (جعلناهم متمكنين للمكرِ في كلِّ قرية)، وهو أيضًا ضعيف جدًّا(٢).

والذي يظهر لي أن أقرب الأعاريب إلى القبول هو أن (أكابر) مضافٌ إلى (مجرميها)، وهو المفعول الأول، وأما الثاني فهو الجارُّ والمجرورُ (في كل قرية)، ولا صحة لاعتراض ابن المظفر على الثعلبي، كما ذكرنا.

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/٤٣٦، والدر المصون ٥/١٣٦.

(٢) انظر: حاشية الشهاب ٤/١٢١-١٢٢ ، وتفسير أبي السعود ٣/١٨١.

٣ – إعراب (الْعَزِيزُ) في قوله تعالى :

﴿الصَّافَّاتِ صَفًّا الْعَزِيزُ عَلَيْهِ﴾[التوبة: ١٢٨]

ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ (ما) في هذه الآية صلةٌ ، أي: زائدةٌ ، فقال : « (ما) صلةٌ ، أي: (عنتُّم) ، وهو دخول المشقة، والمضرَّةِ عليكم »[١].

وردَّ ابنُ المظفر الرازي هذا ؛ فقال : « ليس (ما) صلةً ؛ لأنه لا يستقيم النظم ، و[هو] (شديدٌ عليه دخلتم في المشقة) ، ولكن (ما) مصدريةٌ، يعني : (شديدٌ عليه عنتُكُمْ) »[٢].

وللعلماء في إعراب (ما) مذهبان جائزان مشهوران ، وهما:

الأول: أنَّ(ما) مصدريةٌ، وهو قولُ الجمهور، كالفرَّاء ، والزجَّاج ، والكِرْماني، وابن عطية ، والزمخشري ، وأبي حيانَ ، ورجَّحه السمينُ الحلبيُّ ، وابنُ هشامٍ ، وابن مخلوفٍ الثعالبي ، وابنُ عجيبةَ ، والطاهرُ ابن عاشور[٣]. وهو الوجه الذي اختاره ابن المظفر الرازي[٤].

و(ما عنِتُّمْ) – على هذا – في محلِّ رفعٍ فاعلٌ بـ(عزيز) ، و(عزيزٌ)

---

(١) الكشف والبيان ١١٤/٥.

(٢) مباحث التفسير ١٥٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ ، وللزجاج ٤٧٧/٢ ، وغرائب التفسير للكرماني ٤٦٩/١، والمحرر الوجيز ١٠٠/٣، والكشاف ٣٢٥/٢ ، والبحر المحيط ٥٣٣/٥ ، والدر المصون ١٤٢/٦ ، والمغني لابن هشام ٤٦/٤، والجواهر الحسان ٢٣٢/٣، والبحر المديد ٤٤٥/٢ ، والتحرير والتنوير ٧٢/١١.

(٤) مباحث التفسير ١٥٤.

صفةٌ لـ(رسول) ، والتقدير : (عزيزٌ عليه عنَتُكم) ؛ فهو كما تقول : (مررت برجلٍ عزيزٍ أخوه) ، وممن رجَّح هذا : مكيٌّ ، والعكبريُّ ، وابن جُزَيٍّ ، ونظامُ الدين النيسابوري(١).

وفي هذا الاعراب نظرٌ عند السمينِ الحلبيِّ ؛ لتقدُّمِ غيرِ الوصْفِ الصريحِ على الوصفِ الصريحِ ، ولكنْ يُجابُ عنه بأنَّ قولَه : (مِنْ أنفسِكُم) متعلَّقٌ بـ(جاء)(٢).

ويجوز أن يكونَ (ما عنِتُّمْ) مبتدأً ، و(عزيزٌ) : خبرٌ مقدَّمٌ ، والجملةُ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ(رسول)(٣).

الثاني: أنَّ (ما) موصولةٌ ، بمعنى (الذي) ، و(عزيزٌ) : مبتدأٌ ، و(ما عنتُّم): الخبر، أي : (عنِتُّمْ بسببه)، والتقدير: (شديدٌ عليه ما أَثِمْتُمْ ، وعصيْتُم) ، وهو مذهبُ الأخفشِ ، وابنِ قتيبةَ ، والسمرقندي(٤). ورواه

---

(١) ينظر: مشكل مكي ٣٧٣/١ ، والإملاء للعكبري ٢٣/٢ ، والتسهيل لابن جزي ٣٥١/١ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٥٥١/٣.

(٢) الدر المصون ١٤١/٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٥٨/١٢ ، والبيان للأنباري ٤٠٧/١ ، وزاد المسير ٣١٣/٢ ، والفريد للمنتجب ٣٤٠/٣ ، ورموز الكنوز للرسعني ٦٤١/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٠٢/٨، وفتح البيان لصديق خان ٧٣١/٥ ، والتحرير والتنوير ٧٢/١١.
ومن غريب الإعراب أن يكون (عزيز) مبتدأ ، و(ما عنتم) فاعله ، وسدَّ الفاعلُ مَسَدَّ الخبر، والجملةُ صفةٌ لـ(رسول) ، وهذا بعيد ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل بديهةً [انظر: غرائب التفسير ٤٦٩/١] .

(٤) ينظر: معاني الأخفش ٣٦٩/١ ، وبحر العلوم ١٠١/٢ ، وانظر: تفسير مكي ٣٢٠٠/٤ ، واللباب ٢٤٨/١٠.

الضحاك، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال : « شديدٌ عليه ما شقَّ عليكم »[١]. **وأجاز هذين الوجهين** الحَوْفيُّ ، وأبو حيان ، والسمينُ، و(ما) فاعلٌ بـ(عزيزٌ) ، أي : (يعِزُّ عليه عنَتُكُمْ أو الذي عنتُّموه)، أي : (عنَتَهم بسببه) ؛ فحذف العائد على التدريج[٢].

هذان هما المذهبان المعروفان في إعراب (ما) ، وأما ما ذهب إليه الثعلبيُّ وهو أنَّ (ما) صلةٌ، أي : زائدةٌ ، والتقدير : (عنتُّم)[٣]، فهو مذهبٌ مردودٌ، كما ذكر ابن المظفر الرازي ؛ لأن النظمَ لا يستقيمُ عليه ؛ إذ المعنى يصير : (عزيزٌ عليه عنتُّم في المشقة)[٤].

---

(١) انظر : زاد المسير ٣١٣/٢.

(٢) تفسير البغوي ١١٥/٤ ، والبحر المحيط ٥٣٣/٥ ، والدر المصون ١٤٢/٦ ، والفتوحات الإلهية للجمل ٣٢٦/٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن ق١ ج٣ ص٨٠ ، وضعفه ابن عادل بأن فيه الابتداء بالنكرة ؛ لأجل عملها في الجار بعدها [اللباب ٢٤٨/١٠].

(٣) الكشف والبيان ١١٤/٥ ، وذكره البغوي في تفسيره ١١٥/٤.

(٤) مباحث التفسير ١٥٤.

٤ – وجه رفع ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ في قوله تعالى

﴿تَعَالَىٰ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ﴾ [النحل: ٥٧]

ذهب الثعلبيُّ إلى أنَّ « (ما) في محلِّ رفعٍ على الابتداء ، ومعنى الكلام : (يجعلون لله البنات ولهم البنين) » [١] فاختار وجه الرفع ، وقدَّمه على وجه النصب، وأما ابن المظفر الرازي فذهب إلى أنها في محل رفع على غير هذا التقدير، وإلى تقديم النصب على الرفع ؛ فقال : « هو – أي : (ما) – رفْعٌ بخبرِ حذفِ الصفةِ ، كقولهم : (لِزيدٍ درهمٌ) ، أو محلُّه نصب ؛ لوقوع (يجعلون) عليه ، وهو الأظهر »[٢].

وللنحويين في ذلك مذهبان ؛ هما :

(١) **المذهب الأول** : مذهب الجمهور ، كالزجاج ، والثعلبي ، والعكبري ، والمنتجب الهمداني ، وأبي حيان ، والسمين الحلبي ، وغيرهم أن (ما) في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، والظرفُ المقدَّمُ (لهم) في محلِّ رفعٍ خبرٌ[٣].

وذهب ابن المظفر إلى أن (ما) في محل رفع بخبر حذف الصفة ،

---

(١) تفسير الثعلبي ٦/٢٣.

(٢) مباحث التفسير ١٩٦.

(٣) انظر: الزجاج ٣/٢٠٦، والكشف والبيان٦/٢٣، والإملاء ٢/٨٣، والفريد ٤/١٢٦، والبحر المحيط ٥/٤٨٨، والدر المصون ٧/٢٤٢، وانظر أيضًا : تفسير البغوي ٧١٢، والكشاف ٣/٤٤٣، والمحرر الوجيز ٣/٤٠١، وجامع البيان للإيجي ٢/٣٤٤، وتفسير أبي السعود ٣/٣٧٣، وفتح القدير ٧٨٦ ، وروح المعاني ١٤/١٦٧، وأضواء البيان ٣/٣٤٥.

كقولك : (لِزيدٍ درهمٌ)[١] ، أي : أن أصله (لِزيدٍ مُسْتقِرٌّ) ، فالجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بـ(مُسْتقِر) هو الخبر المقدم ، و(مستقر) مبتدأ مؤخر، و(درهم) : فاعل باسم الفاعل، وهو (مستقرٌّ).

وأرى أنه لا داعي لما ذكره ابن المظفر الرازي؛ لوضوح مذهب الثعلبي فيه؛ إذ هو قول جمهور المفسرين ، والنحويين ، و من الجدير بالذكر أنه ينبني على وجْه الرفع بتقديريه السابقين : جوازُ الوقفِ على (سبحانه) ، والابتداءُ بقوله: (ولهم ما يشتهون) على الاستئناف، أي : (ولهم الشيءُ الذي يشتهون) يعني : البنين [٢].

(٢) **المذهب الثاني** : أن (ما) في محلِّ نصبٍ عطفًا على (البنات) ، والمعنى: (ويجعلون لهم ما يشتهون من الذكور) ، أي : (يختارون لأنفسهم البنين) و(سبحانه) اعتراضٌ بين المعطوفِ، والمعطوفِ عليه.

واختار هذا الوجْهَ ابنُ المظفر الرازي ، وأجازه الفرَّاءُ ، والزمخشريُّ، والباقوليُّ، والعكبريُّ ، وغيرُهم[٣] . **وضعَّف الزجَّاجُ** ، **وابنُ عطيةَ** ،

---

(١) مباحث التفسير ١٩٦.

(٢) وهو وقفٌ تامٌّ عند النحاسِ، والداني ، والقرطبي ، وغيرهم . انظر: القطع والائتناف للنحاس ٣٦٨ ، والمكتفى ٣٥٣ – ٣٥٤ ، وتفسير القرطبي١٢/٣٤٠، وانظر: مشكل مكي ١٦/٢، والمرشد للعماني ٣٢٦/٢ ، والمقصد لزكريا الأنصاري ٢١٦ ، ومنار الهدي ٢١٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٠٥/٢، والكشاف ٤٤٣/٣، وكشف المشكلات ٢٥/٢، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن ٨٣/٢ ، ومباحث التفسير ١٩٦ ، وانظر أيضًا: الكتاب الفريد ١٢٦/٤، ورموز الكنوز ٤٤/٤ ، وتفسير القرطبي ٣٤٠/١٢ ، وجامع البيان للإيجي ٣٤٤/٢.

وأبوحيانَ، والسمينُ الحلبيُّ ، وغيرُهم هذا الإعرابَ ؛ لما فيه من مخالفةٍ للقاعدةِ النحويةِ ، وهي أنه لا يجوز تعدِّي فعْلِ الضميرِ المتصلِ المرفوعِ بالفاعليةِ ، وكذلك الاسمُ الظاهرُ إلى ضميره المتصل إلا في باب (ظنَّ ، وفَقدَ ، وعدِمَ) ؛ فلا يجوز: (زيدٌ ضربَه زيدٌ)، وأنت تريدُ : (ضَرَبَ نفْسَه)؛ ولهذا فلا يجوز النصب هنا لأن التقدير: (ويجعلون لهم ما يشتهون)؛ فيتعدى فعْلُ الضميرِ المتصلِ (واو الجماعة)، وهو (يجعلون) إلى ضميره المتصل، وهو (هُمْ) المجرورُ باللامِ في غيرِ باب (ظنَّ ، وفقَدَ، وعدِمَ)؛ إذ لو كان منصوبًا لقيل : (ويجعلون لأنفسهم) [١].

وأُجيبَ عن ذلك بأن الممتنع إنما هو تعدِّي الفعل بمعنى وقوعِه عليه، أو على المجرور بالحرف، نحو: (زيدٌ مُرَّ به)، فإن المرورَ واقعٌ بزيدٍ ، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل؛ فإنَّ الجعْلَ – هنا – ليس واقعًا بالجاعلين ، بل بما يشتهون[٢] .

وأيًّا ما كان الأمر فإنَّ اعتراضَ ابنِ المظفرِ على الثعلبيِّ غيرُ سديدٍ ؛ لأن الوجْهَ المُقدَّمَ عند جمهور النحويين، والمفسرين – كما تقدم – هو وجْهُ الرفعِ ، على أن (ما) في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ ، وهو الوجْهُ الذي سلِمَ من الاعتراضات، ولا شكَّ أنه أولى من غيره في إعراب آي القرآن الكريم.

---

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ٢٠٦/٣، ومشكل مكي ١٦/٢، والمحرر الوجيز ٤٠١/٣، والكتاب الفريد ١٢٦/٤، وتفسير القرطبي ٣٤٠/١٢، والبحر المحيط ٤٨٨/٥، والدر المصون ٢٤٣/٧ – ٢٤٤ ، وفتح القدير للشوكاني ٢٣٨/٣–٢٣٩.

(٢) روح المعاني ١٦٧/١٤.

٥- الأوجهُ الإعرابيةُ في ﴿الْكَهْفِ﴾ من قوله تعالى :

﴿يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ الْإِسْرَاءِ الْكَهْفِ﴾

[غافر: ٤٥ - ٤٦]

ذهب الثعلبي في إعراب (النار) من هذه الآية الكريمة إلى أنها بدلٌ من قوله: (سوءُ العذابِ)؛ فقال : « وهي رفْعٌ على البدلِ من (سوء) »[١] .

وضعَّف ابنُ المظفر هذا بقوله : « فيه نظرٌ؛ لأن البدلَ ما يجوزُ أنْ يُقامَ مُقام المُبْدلِ، وههنا لا يجوز أن يقالَ : (نزَلَ بآلِ فرعونَ)؛ لأنه لا يُقالُ : (نَزَلَ به النارُ)، وإنما يُقالُ : (نَزَلَ به العذابُ)؛ فالأشْبهُ أنْ تكونَ (النارُ) تفسيرًا لـ(سوء العذاب) ، أو هو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، كأنه سُئلَ : (ما سوء العذاب؟) فقيل : (هو النارُ) ، أو يكون رفعًا على الابتداء ، و(يُعْرضون عليها) خبرُهُ»[٢].

فوجْهُ الاعتراضِ هو أنَّ إعراب (النار) بدلاً ، فيه نظرٌ؛ إذ لا يجوز أنْ يُقامَ البدلُ – هنا – مُقامَ المَبْدَلِ منه ؛ ولذا فقد رجَّح فيها وجهين إعرابيين غير هذا الوجه، وقد ذكر النحويون في رفع (النار)[٣] **في هذه الآية ثلاثةَ أقوال ، هي**:

---

(١) الكشف والبيان ٢٧٧/٨.

(٢) مباحث التفسير ٢٦٧.

(٣) وأجاز الفراء النصب؛ لأن بعدها عائدًا، وقبلها ما تتصل به ، أي : (تدخلون النار يُعْرَضون عليها)، وأجاز الأخفشُ الجر على البدل من (العذاب). انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٨/٤، وللأخفش ٥٠١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥/٤.

الأول: أن (النار) بدلٌ من (سوء العذاب) بدلاً مطابقًا ، وجملة (يُعْرَضُونَ) حالٌ من (النار) ؛ فالمذكورُ في الآية عذابٌ واحدٌ ، ولم يذكر عذابَ الغرق[١] ، وهو الوجْهُ الذي اختاره الثعلبي[٢] ، وذكَرَهُ الزجَّاجُ ، وأبو حيَّانَ ، والسمينُ[٣] ، واختاره – أيضًا – مكيٌّ ، والبغويُّ ، وابنُ عطيةَ ، والنسفيُّ ، وابن جُزَيٍّ ، وابنُ مخلوفٍ الثعالبيُّ[٤] . وهو الوجْهُ المُقَدَّمُ عند الفراءِ، والأخفشِ، والزمخشريِّ، والفخْرِ الرازيِّ، وصدِّيق حسن خان[٥] ، ورجَّحه الطبرانيُّ ، والشوكاني[٦] .

ولا يجوز إقامة (النار) ، وهي البدل مُقامَ المُبْدَلِ منه (سوء)؛ فلا يقال: (نَزَلَ به النارُ)؛ ولذا كان في هذا الإعرابِ نظرٌ عند ابنِ المظفرِ الرازي[٧].

الرازي[٧].

الثاني: أن (النار) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، كأنَّ قائلاً قال : ما سوءُ

---

(١) التحرير والتنوير ١٥٨/٢٤.

(٢) الكشف والبيان ٢٧٧/٨.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٧٦/٤ ، والبحر المحيط ٤٤٨/٧ ، والدر المصون ٤٨٥/٩.

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٣٦/٢ ، وتفسير البغوي ١٥٠/٧ ، والمحرر الوجيز ٥٦٢/٤ ، وتفسير النسفي ٢١٤/٣ ، والتسهيل ٢٣٢/٢ ، والجواهر الحسان ١١٧/٥.

(٥) معاني القرآن للفراء ١٢٨/٤ ، وللأخفش ٥٠١/٢ ، والكشاف ١٧٠/٤ ، ومفاتيح الغيب ٥٢١/٢٧ ، وفتح البيان ١٩٦/١٢.

(٦) تفسير الطبراني ٢١٨/٧ ، وفتح القدير ٤٩٤/٤.

(٧) مباحث التفسير ٢٦٧.

العذابِ؟ فقيل : (هو النارُ) ؛ فالجملةُ مستأنفةٌ مسُوقةٌ لبيانِ كيفيةِ سوءِ العذابِ[١] ؛ فهو جواب لسؤال مقدر. وأجاز هذا الإعرابَ ابنُ المظفر الرازي[٢]، وممن أجازه – أيضًا – الأخفشُ ، والزجَّاجُ ، والفخْر الرازيُّ ، والبيضاويُّ ، وأبو السعود ، وغيرهم[٣].

الثالث: أن (النار) مبتدأٌ، و(يُعْرَضُون عليها) خبره ، ومجموع الجملة (النار يُعْرضون عليها) بدلُ اشتمالٍ من جملة (وحاق بآل فرعونَ سوءُ العذابِ)؛ فيكون المذكورُ– هنا – عبارةً عن عذابين : عذابِ الدنيا ، وعذابِ الغرق، وما يلحق بهم من عذابٍ قبل يوم القيامة[٤] ، وفي هذا تعظيمٌ للنارِ، وتهويلٌ من عذابها، وأجاز هذا الوجهَ العكبريُّ ، وغيرُهُ[٥] . وعلى هذا الإعراب ، والذي قبله يكون الوقفُ الحَسَنُ على (سوء العذاب)؛ فيبتدئ بقوله : (النار يعرضون عليها) [٦] .

---

(١) تفسير أبي السعود ٢٧٨/٧.

(٢) مباحث التفسير ٢٦٧ ، ومن الجدير بالذكر أن ابن المظفر جعلهما وجهين : (أن يكون تفسيرًا لسوء العذاب ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف) ، وهما في الحقيقة وجهٌ واحدٌ ، ويُحتمل أن يكون في الكلام تصحيفٌ ، والصوابُ : (تفسيرًا لسوء العذاب، أي خبرًا) بدَلَ قوله : (أو خبرًا).

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥٠١/٢ ، وللزجاج ٣٧٦/٤ ، ومفاتيح الغيب ٥٢١/٢٧ ، ، وتفسير أبي السعود ٢٧٨/٧ ، والتفسير المظهري ٢٦١/٨ ، والبحر المديد ١٣٨/٥.

(٤) التحرير والتنوير ١٥٨/٢٤ .

(٥) انظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ٢١٩/٢ ، والدر المصون ٤٨٥/٩ ، واللباب ٦١/١٧ ، وجامع البيان للإيجي ٢٠/٤.

(٦) تفسير مكي ٦٤٤٢/١٠ ، وأجاز الفراء رفع (النار) بالعائد على معنى : (النار =

والذي يظهر لي أنّ ما ذكره ابن المظفر في اعتراضه على الثعلبي صحيحٌ ، وأن الأقرب إلى القبول هو أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ وخبره (يُعْرضون) ، وذلك لسلامةِ هذا الإعراب من الاعتراضات التي وُجِّهَتْ إلى كونها بدلاً من (سوء) .

عليها يُعْرضُون). [معاني القرآن للفراء ١٢٨/٤ ، وتفسير القرطبي ٣١٨/١٥].

٦ – إعراب ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [المعارج: ١٦]

بالرفع في قراءة غير حفص عن عاصم

قرأ ابو جعفر ، ونافع ، وأبو عمرو: ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ بالرفع[١] ، وقد اختلف العلماء في تخريجها ؛ فذهب الثعلبي إلى أنها صفة ؛ فقال « قراءة العامة: (نزاعةٌ) بالرفع ، على نعت (اللظى) »[٢] ، وردَّ ابن المظفر هذا ؛ لأنه « ليس بنعت لـ(اللظى)؛ لأن (لظى) معرفة؛ لأنه علَمٌ ، و(نزَّاعةٌ) نكرةٌ؛ فلايصلح نعتًا له ، ولكنها خبر مبتدأ محذوف ، أي : (وهي نزاعةٌ للشوى) »[٣] .

وهذا الاعتراض غير صحيح ؛ لأن إعراب (نزاعةٌ) صفةً لـ(لظى) ، إنما هو على تقدير عدم كونها علَمًا، أي : تكون بمعنى : (اللهب الخالص) ، ومع أن (لظى) في الأصل علَمٌ للنار منقولٌ من (اللظى)، بمعنى (اللهب) ، لكن يجوز – كما ذكرنا – أن يكونَ نكرةً ؛ فيُراد به اللهبُ؛ لأن عَلَمَ الجنسِ كالمُعَرَّفِ في إجرائه مُجْرَى النكرة[٤] .

---

(١) وهي أيضًا قراءة عاصم في رواية شعبة عنه ، وحمزة ، والكسائي ، وابن عامر ، ويعقوب ، وخلف ، وشيبة ، والأعمش ، انظر : السبعة ٦٥١ ، والحجة لابن خالويه ٣٥٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٣٩٠ ، وحجة القراءات ٧٢٣ ، والنشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٤٢٤.

(٢) الكشف والبيان ١٠/٣٨.

(٣) مباحث التفسير ٣٠٨.

(٤) انظر: غاية الأماني للكوراني ٢٣١.

وأجاز هذا الإعرابَ الزمخشريُّ، والسمينُ الحلبيُّ، والكورانيُّ، واختاره الطبراني[١] . وذهب الزمخشريُّ إلى أن تأنيث النعت (نزاعة) ؛ لأن (اللهب) – وهو مذكر – بمعنى (النار)[٢].

وأما الوجه الذي رجحه ابن المظفر فهو جائز أيضًا ؛ إذ هو خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير : (إنها لظى ، وهي نزاعةٌ)، والضمير في (إنها) يعود إلى (النار)؛ فالرفعُ على معنى الذمِّ، والتهويل ؛ وذلك لأنه إذا تضمن الكلام معنى المدح ، أو الذم ، جاز فيه القطع رفعًا بإضمار مبتدأ ، أو نصبًا بإضمار فعل[٣]، وهو مذهب الفراء ، والأخفش ، والزجاج[٤] .

وفي إعراب (نزاعةٌ) أقوالٌ أخرى لم يذكرها الثعلبي ، ولا ابن المظفر ، وهي :

---

(١) تفسير القرآن العظيم للطبراني ٢١/٩، والكشاف ٦١٠/٤، والدر المصون ٤٥٦/١٠، واللباب ٣٦٢/١٩، وغاية الأماني ٢٣١، وانظر: تفسير البيضاوي ٢٤٥/٥، وجامع البيان للإيجي ٣٧٢/٤، وفتح القدير ٢٩٠/٥.

(٢) الكشاف ٦١٠/٤. [وفي هذا نظرٌ عند السمين ، وابن عادل؛ لأن (لظى) ممنوعةٌ من الصرف اتفاقًا]. انظر : الدر المصون ٤٥٦/١٠ ، واللباب ٣٦٢/١٩.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٣٦٧/٥ ، والكشاف ٦١٠/٤ ، والإملاء ٢٦٩/٢، والنسفي ٥٣٧/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١٨٥/٣، و للأخفش ٢٤٩/٢، وللزجاج ٢٢١/٥، وانظر: تفسير الطبري ٢٦١/٢٣، وتفسير الطبراني ٢١/٩، وغرائب التفسير للكرماني ١٢٥٢/٢، وتفسير البغوي ٢٢٢/٨ ، ومفاتيح الغيب ٦٤٢/٣ ، والبحر المحيط ٢٧٤/١٠ ، واللباب ٣٦٢/١٩، والتسهيل لابن جزي ٤١١/٢ ، وفتح القدير ٢٩٠/٥.

الأول: أن (نزاعةٌ) خبرُ(إنَّ)، و(لظى) بدلٌ من الهاء التي هي ضمير النار، واختاره الخطيب الشربيني[١].

الثاني: أن الهاء في (إنها) ضميرُ القصَّة ، و(لظى) : مبتدأ، و(نزاعةٌ) : خبرُ المبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر (إنَّ) مُفَسِّرةٌ لهذا الضمير ، وممَّن ذكَرَ هذا الفراءُ، والأنباري[٢] ، وأجازه الطاهر ابن عاشور[٣].

الثالث: أنَّ (لظى) خبرُ (إنَّ)، والضميرُ في (إنَّها) يعودُ على النار المُشاهَدةِ، و(نزاعةٌ) خبرٌ ثانٍ لـ(إنَّ) ، أي : (إنَّ النارَ لظى نزاعةٌ) ، وأجازه الفخر الرازي[٤] .

---

(١) السراج المنير ٢٧٨/٤، وانظر : تفسير الطبري ٢٦١/٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠/٥ ، والمحرر الوجيز ٣٦٧/٥ ، وغرائب التفسير للكرماني ١٢٥٢/٢ ، والإملاء ٢٦٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٧٤/١٠ ، واللباب ٣٦٢/١٩ ، وفتح القدير ٢٩٠/٥ .

[وقيل : (نزاعة) بدل من (لظى) التي هي خبر (إن) ، انظر : التسهيل ٤١١/٢].

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٠٩/١ ، ٢١٠/٢، ١٨٥/٣، والبيان للأنباري ٤٦١/٢ ، وانظر: المحرر الوجيز ٣٦٧/٥ ، والكشاف ٦١٠/٤ ، وتفسير البيضاوي ٢٤٥/٥ ، والتسهيل ٤١١/٢.

(٣) التحرير والتنوير ١٦٣/١٩.

(٤) مفاتيح الغيب ٦٤٢/٣٠ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠/٥ ، وباهر البرهان ١٥٥٠/٣، والإملاء ٢٦٩/٢ ، وتفسير النسفي ٥٣٧/٢ ، واختار الطبري في تفسيره ٢٦١/٢٣ أن تكون (لظى) خبر (إن) ، و(نزاعة) : مبتدأ .

٧ - وجْه رفع (﴿) في قوله تعالى :

﴿ ﴿ ﴾ ﴾ [المدثر: ٢٩]

ذهب الثعلبي إلى أن (لواحةٌ) مرفوعةٌ على النعت ؛ فيقول : « (لواحةٌ) رفعٌ على نعت (سقَرَ) في قوله : ﴿مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ ﴾[المدثر: ٢٧] »[١] .

وردَّ ابن المظفر الرازي ذلك؛ فقال : « بل هي رفعٌ بخبر ابتداءٍ مضمرٍ، أي: هي لواحةٌ ، ولا يصلحُ نعتًا لـ(سقَرَ)؛ لأنَّ (سقَرَ) معرفةٌ ، و(لواحةٌ) نكرةٌ»[٢] .

وكون (لواحةٌ) خبرًا لمبتدأ محذوفٍ ، والتقدير : (هي لواحةٌ) هذا هو مذهبُ الجمهور؛ كالنحاسِ ، ومكيٍّ ، والعكبريِّ ، واختاره النسفيُّ ، وأبو حيانَ ، والسمينُ ، وابنُ عادلٍ، والشوكانيُّ ، وصديق خان ، والألوسي ، وغيرهم[٣] .

---

(١) الكشف والبيان ٧٤/١٠.

(٢) مباحث التفسير ٣١٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٦٩/٥، ومشكل مكي ٧٧٣/٢ ، والإملاء للعكبري ٢٧٣/٢ ، = = وتفسير النسفي ٥٦٥/٣ ، والبحر المحيط ٣٣٢/١٠ ، والدر المصون ٥٤٥/١٠ ، واللباب ٥١٥/١٩ ، وفتح القدير ٣٢٧/٥ ، وفتح البيان لصديق خان ٤١٢/١٤ ، وروح المعاني ١٢٥/٢٩، وانظر أيضًا : المكتفى للداني ٢٢٥ ، والمقصد لتخليص ما في المرشد من الوقف والابتداء لزكريا الأنصاري ٨١٤ ، وهذا الإعراب يقوي معنى الاستئناف في قوله تعالى: ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ [المدثر: ٢٨] انظر: اللباب ٥١٥/١٩ ، وذهب الطاهر ابن عاشور إلى إعرابها خبرًا ثالثًا عن =

ويجوز في (لواحةٌ) أن تكونَ نعتًا لـ(سقر) في قوله : ﴿مِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [المدثر: ٢٧] ، وهو مذهبُ الطبريِّ ، واختاره الثعلبيُّ ، والبغوي ، والقرطبي[١]، وحسُنَ الرفْعُ في (لواحةٌ)، وهي نكرةٌ ، و(سقر) معرفةٌ؛ لِمَا فيها من معنى المدح[٢] .

والإعرابان – على هذا – جائزان، لكنَّ الأظْهرَ هو ما ذهب إليه الجمهورُ، ورجَّحه ابن المظفر من أن (لواحةٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ.

(سقر) [التحرير والتنوير ٣١٢/٢٩].

(١) تفسير الطبري ٤٣٣/٢٣ ، والكشف والبيان ٧٤/١٠ ، وتفسير البغوي ٢٧٠/٨ ، وتفسير القرطبي ٣٨٢/٢١ ، وانظر : فتح القدير ٣٢٧/٥ ، وفتح البيان ٤١٢/١٤.

(٢) تفسير الطبري ٤٣٣/٢٣.

٨ - وجه التأنيث والإعراب في (الحَقِلة) من قوله تعالى

:

﴿الطَّلَاقِ التَّجَنِّيرِ الْمَلِكِ الْقَيِّمِ الْحَقِلة﴾[القيامة: ١٤]

يجوز في (بصيرةٌ) أن تكون خبرًا عن (الإنسان)، أي : شاهد ، و(على نفسه) متعلق بقوله : (بصيرة) ، والمعنى : (بل الإنسان بصيرةٌ على نفسه)[١] .

وقد اختلف النحويون في وجه تأنيث (بصيرةٌ) على أقوالٍ أجاز الثعلبيُّ ثلاثةً منها ، وهي:

القول الأول: أن المراد بالإنسان : الجوارح ، أي : (بل جوارحُهُ بصيرةٌ)، أي: شاهدةٌ ، كأنه قيل : (بل جوارحُ الإنسانِ على نفس الإنسانِ بصيرةٌ)، وعلى هذا تكون التاء فيها للتأنيث[٢] . واختاره الطبرانيُّ ، والواحديُّ ، وابنُ الجوزي[٣]، وأجازه الفراءُ ، والبغوي[١] ، ورجحه الثعلبي ؛

---

(١) ويجوز أن تكون (بصيرة) مبتدأ ، و(على نفسه) خبرها ، والجملة خبر عن (الإنسان) ، ويجوز – ايضًا – أن يكون (على نفسه) هو الخبر، و(بصيرة) فاعلاً به، ورجح هذا السمين، وابن عادل؛ لأن الأصل في الإخبار الإفراد [انظر: الدر المصون ٥٧٢/١٠، واللباب ٥٥٥/١٩].

(٢) ويجوز أن يكون المعنى : (جوارح بصيرة) ، بناءً على أن (بصيرةٌ) مبتدأٌ ، و(على نفسه) خبرها ، والجملة خبر عن (الإنسان). [انظر: غرائب التفسير ١٢٨١/٢، واللباب ٥٥٥/١٩، وفتح البيان ٤٤٠/١٤].

(٣) تفسير القرآن العظيم المنسوب للطبراني ١٢٢/٩ ، والوسيط ٣٩٢/٤ ، والوجيز =

فقال : « يجوز أن يكون تأنيثه للإضافة إلى (النفس) ، كما تقول : (ذهبتْ بعضُ أصابعه) »[٢].

وردَّ ذلك ابن المظفر؛ فقال : « ما أضاف إلى (النفس) ، ولا إلى غيرها ، و(النفس) ليس بمضاف إليها ، وإنما هو جرٌّ لدخول (على) عليه »[٣] .

وليس ثمةَ إضافةٌ إلى (النفسِ) ، كما ذكر الرازيُّ ، ولكنَّ الثعلبيَّ يقصدُ به أنَّ هذا مبنيٌّ على المعنى ، قال عكرمة ، ومقاتل ، والكلبي : « معناه : بل الإنسان على نفسه من نفسه رقباء يرقبونه ، ويشهدون عليه بعمله ، وهي سمعه ، وبصره ، وجوارحه »[٤] .

القول الثاني: أن المعنى : (بل الإنسانُ على نفْسِه ببصيرةٍ) ؛ فحُذِفَ حرفُ الجرِّ ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي :(لأولادكم) ، وأجاز هذا القولَ الثعلبيُّ ، والبغويُّ

للواحدي ١١٥٤/١ ، وتذكرة الأريب لأبن الجوزي ٤٢٩/١.

(١) معاني القرآن للفراء ٢١١/٣ ، وتفسير البغوي ٢٨٣/٨ ، وانظر: معاني القرآن للزجاج ٢٥٢/٥ ، والمحرر الوجيز ٤٠٤/٥ ، وزاد المسير ٣٩٢/٣ ، ومفاتيح الغيب ٧٢٦/٣٠، وتفسير القرطبي ٤١٧/٢١-٤١٨ ، وتفسير النسفي ٥٧٢/٣ ، والبحر المحيط ٣٤٧/١٠.

(٢) الكشف والبيان ٨٦/١٠.

(٣) مباحث التفسير ٣١٠.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره ٤٩٣/٢٣ برقم (٣٥٦٠١) ، والسيوطي في الدر المنثور ٤٦٧/٦، وعزاه لابن جرير، وابن المنذر، عن ابن عباس – رضي الله عنهما ، وانظر: الجواهر الحسان لابن مخلوف الثعالبي ٥٢٢/٥ ، والتفسير المظهري ١٣٩/١٠.

، وابنُ ثناء الهندي[١] .

القول الثالث: أن تكون (بصيرةٌ) نعتًا لاسم مؤنث محذوف، والتقديرُ : (بل الإنسان على نفسِه عينٌ بصيرةٌ)، وأجازه الثعلبيُّ، والبيضاوي[٢]، قال الشاعر:

كأنَّ علي ذي العقلِ عيناً بصيرةً

بمقعده أو منـظرٍ هو ناظـرُه[٣]

القول الرابع: أن التأنيث في (بصيرة) للمبالغة ، كقوله : (راويةٌ ، وعلاَّمةٌ) ، والمعنى : (بصيرٌ على نفسه) ، ويؤيد هذا المعنى : ما قاله أبو العالية ، وعطاء : « بل الإنسان على نفسه شاهدٌ »،وهي رواية العوفي،عن ابن عباس[٤]، كما قال تعالى : ﴿ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴾ [الإسراء: ١٤]، واختار هذا ابنُ المظفر الرازي[٥]، وهو أيضًا مذهب أبي عبيدة، وابن قتيبة، وأبي الليث السمرقندي، والسمعاني، وأجازه الطاهر

---

(١) الكشف والبيان ٨٦/١٠ ، وتفسير البغوي ٢٨٣/٨ ، والتفسير المظهري ١٣٩/١٠.

(٢) الكشف والبيان ٨٦/١٠، وتفسير البيضاوي ٢٦٦/٥، وانظر: تفسير البغوي ٢٨٣/٨، والتفسير المظهري ١٣٨/١٠.

(٣) البيت من الطويل ، بلا نسبة في الكشف والبيان ٨٦/١٠ ، وتفسير القرطبي ٤١٧/٢١ ، والبحر المحيط ٣٤٧/١٠ ، واللباب لابن عادل ٥٥٥/١٩ ، وفتح القدير ٣٣٨/٥.

(٤) انظر : تفسير البغوي ٢٨٣/٨ ، والجواهر الحسان ٥٢٢/٥.

(٥) مباحث التفسير ٣١٠.

ابن عاشور[١].

وفي تأنيث (بصيرة) قولان آخران لم يذكرهما الثعلبي، ولا ابن المظفر، وهما :

الأول: أن التأنيث على المعنى ، حيث جعلَه هو البصيرةَ ، على أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ ، أي : (هو حُجَّةٌ بصيرةٌ على نفسه) ، كما يقال: (فلانٌ جودٌ وكرمٌ) [٢].

قال الأخفش «هو كقولك: (أنت حجَّةٌ على نفسك، أو فلانٌ عِبْرةٌ، وحجَّةٌ»[٣]، وذلك أنه يُعْلَمُ بالضرورة متى رجع إلى عقله أن طاعةَ خالقه

---

(١) مجاز القرآن ٢٧٧/٢، وبحر العلوم للسمرقندي ٥٢٢/٣ ، وتفسير السمعاني ١٠٥/٦ ، والتحرير والتنوير ٣٤٧/٢٩ ، وانظر: تفسير الطبري ٤٩٣/٢٣ ، وغرائب التفسير ١٢٨١/٢ ، وزاد المسير ٣٧٠/٤ ، و مفاتيح الغيب ٧٢٦/٣٠ ، والإملاء ٢٧٤/٢ ، وتفسير العز ٣٩٢/٣ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٤٠٢/٦ ، وتفسير أبي السعود ٦٦/٩، وفتح البيان ٤٤٠/١٤ ، والتفسير المظهري ١٣٨/١٠.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٤٩٣/٢٣ ، وتفسير القرطبي ٤١٧/٢١، وتفسير النسفي ٥٧٢/٣، وفتح البيان ٤٣٩/١٤.

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٥٧/٢ ، وذهب الزمخشري، والبيضاوي، وأبو السعود، والطاهر ابن عاشور إلى أن البصيرةَ مجازٌ في كونها بيِّنةً ، كما وُصِفَت الآياتُ بالإبصار في قوله تعالى : ﴿الْغَاشِيَةِ الْفَجْرِ الْبَلَدِ الشَّمْسِ﴾ [النمل: ١٣] ، [انظر: الكشاف ٦٦١/٤ ، وتفسير البيضاوي ٢٦٦/٥ ، وتفسير أبي السعود ٦٦/٩ ، والتحرير ٣٤٨/٢٩] .
ويرى السمين أن هذا إذا لم تَجْعَل الحُجَّةَ عبارةً عن الإنسان ، أو تَجْعلْ دخولَ التاءِ للمبالغة [اللباب ٥٥٥/١٩].

واجبةٌ، وعصيانَه منكرٌ؛ فهو حُجَّةٌ على نفسه بعقله السليم[١] .

الثاني: أن المعنى : (ملائكةٌ بصيرةٌ) ، وهم الكاتبون ، والتاء في (بصيرة) للتأنيث، واختار هذا القولَ أبو حيانَ على أن تكون (بصيرةٌ) فاعلاً بالجارِّ والمجرور (على نفسه)، بدليل أنه قد اعْتُدَّ بوقوع هذا الجارِّ والمجرور خبرًا عن (الإنسان) [٢] .

والظاهر عندي بعد عرض هذه الأقوال : أن المرادَ بالإنسان في الآية الكريمة: (الجوارحُ)، وأن التاءَ فيها للتأنيث، وليست للمبالغة ، وهو ما رجَّحه الثعلبيُّ في تفسيره .

---

(١) انظر غرائب القرآن ٤٠٢/٦.

(٢) البحر المحيط ٣٤٧/١٠ ، وانظر: اللباب ٥٥٥/١٩ ، وفتح القدير ٣٣٨/٥ ، وفتح البيان ٤٤٠/١٤.

وقيل : إن (بصيرة) – هنا – مصدر ، والتقدير : (ذو بصيرة) ، أي : (ذو حجة) ، ولا يصح ذلك عند العكبري إلا على التبين .

[الإملاء ٢٧٤/٢ ، وانظر : غرائب التفسير للكرماني ١٢٨١/٢] .

٩ - وجْهُ رفْع الفعلِ (الشُّعَرَاءُ) في قوله تعالى :

﴿الْمُؤْمِنُونَ الْبُرُوجِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءُ﴾ [المرسلات: ٣٦]

ذهب الثعلبيُّ إلى أن الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ « عطفًا على قوله : (يؤذنُ)»[١] ، واعترض ابن المظفر الرازي على هذا؛ فقال : « جوابُ النفي بالفاء لا يكون عطفًا على النفي، بل يكون نصبًا، ويُشْبهُ أنه إنما رُفِعَ ههنا ؛ لموافقة رؤوس الآيات »[٢] .

وهذان المذهبان مذكوران في كتب أهل العلم، ولكنَّ بينهما فرقًا في الدلالة، والمعنى سنوضحه فيما يأتي :

المذهب الأول: أنَّ الفعلَ المضارعَ (يعتذرون) مرفوعٌ عطفًا على قوله: (يُؤْذنُ)، من غير أنْ يُجعلَ الاعتذارُ مسبَّبًا عن الإذن؛ فهو داخلٌ في حيِّزِ النفي ؛ إذ هو نفيٌ كالذي قبله ، والتقدير : (فلا يعتذرون) ، والدليل على أنه داخلٌ مع الفعل الأول في النفي : قولُه تعالى : ﴿الْكَهْفِ مَرْيَمَ طَهَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [المرسلات: ٣٥] ، فإن النطق قد نُفِيَ عنهم في ذلك اليوم ؛ فالاعتذارُ نطقٌ ؛ فينبغي أن يكون منفيًّا معطوفًا على قوله : (ولا يؤذن لهم)[٣] . والمعنى : (لا إذْنَ فلا اعتذارَ) ، ولو كان لهم عُذْرٌ لم يُمْنَعُوا من الاعتذار، قال الجُنيد: وأيُّ عُذْرٍ لمَنْ كَفَرَ بآياتِ ربِّه ، وأعْرَضَ عن

---

(١) الكشف والبيان ١١١/١٠.

(٢) مباحث التفسير ٣١٢.

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٦٦/١ ، والبرهان للزركشي ١٤٨/٤ – ١٤٩.

مُنْعِمِه؟! [١]

وهذا هو مذهب الجمهور ، ومنهم الطبرانيُّ ، والثعلبيُّ ، والشريف المرتضى، والبغوي ، والزمخشري ، والفخر الرازي ، والبيضاوي ، واختاره النسفي ، وابن هشام ، والكوراني ، والخطيب الشربيني ، والطاهر ابن عاشور[٢].

المذهب الثاني: أنَّ الفعلَ المضارعَ مرفوعٌ – هنا – لموافقة رؤوس الآيات؛ وذلك لأنَّ جوابَ النفي بالفاءِ لا يكونُ عطفًا على النفي ، وإنما يكون نصبًا. واختار هذا الكسائيُّ ، والفراءُ ، وابنُ المظفر الرازي[٣] .

وأجاز الطبريُّ، وابنُ عطيةَ الوجهين، يقولُ في المحرر : « لم يُنْصَبْ في جوابِ النفي؛ لتشابُهِ رؤوسِ الآياتِ ، والوجهان جائزان »[٤] .

والذي يدلُّ عليه كلامُ ابنِ عطيَّةَ ، وابنِ المظفر أنَّ المرفوعَ،

---

(١) ينظر : تفسير القرآن للطبراني ١٧٨/٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم للطبراني ١٣٧/٩، والكشف والبيان ١١١/١٠، وأمالي المرتضى ٤٣/١-٤٤، وتفسير البغوي ٣٠٧/٨ ، والكشاف ٦٨١/٤، ومفاتيح الغيب ٧٧٨/٣٠، وتفسير البيضاوي ٢٧٧/٥، وتفسير النسفي ٥٨٧/٣، والمغني لابن هشام ٤٩٩/٥-٥٠٠، وغاية الأماني للكوراني ٣١٠، والسراج المنير للشربيني ٣٣٩/٤، والتحرير والتنوير ٤٤/٢٩، وانظر: زاد المسير ٣٨٦/٤، والإملاء ٢٧٩/٢، وتفسير القرطبي ٥١٤/٢١-٥١٥، والبحر المحيط ٣٧٩/١٠، واللباب ٨٢/٢٠، وفتح القدير ٣٦٠/٥.

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٧٤/٣ ، ومباحث التفسير ٣١٢ ، وفتح القدير ٣٦٠/٥.

(٤) تفسير الطبري ٦١٠/٢٣ ، والمحرر الوجيز ٤٢٠/٥ ، وانظر: البحر المحيط ٣٧٩/١٠، واللباب ٨٢/٢٠.

والمنصوبَ بمعنًى واحدٍ ؛ وردَّ ذلك أبو حيانَ، والسمينُ الحلبيُّ؛ إذ المرفوعُ له معنًى غيرُ المنصوبِ[١] . **والفرق بينهما هو: أن الرفع فيه معناه**: أنهم لم يُؤذنْ لهم في الاعتذار، وهم – أيضًا – لم يعتذروا ؛ لأجل عدم العُذر نفسِه . وأما **معنى النصبِ**: (فيعتذروا) فيدلُّ على أنَّ عدمَ اعتذارهم ؛ لعدم الإذن لهم ؛ فأوهم ذلك أنَّ لهم عُذْرًا ، لكنْ لم يُؤذنْ لهم[٢]، وهو معنًى غيرُ مرادٍ .

وأجاز العكبريُّ، والزركشيُّ أن يكونَ قولُه : (فيعتذرون) مستأنفًا، على حذف المبتدأ، أي : (فهم يعتذرون)؛ فيكون المعنى : (لا ينطقون نطقًا ينفعهم) ؛ لأنهم وإن نطقوا فمنطقُهم كَلَا نُطْق ؛ لأنه لم يقع الموقعَ الذي أرادوه ؛ فهو كقولهم: (تكلمتَ ، ولم تتكلم)، وعلى هذا: فالمرادُ : (لا ينطقون في بعض المواقف، وينطقون في بعضها)؛ ولذا فليس بجواب النفي؛ لأنه لو كان كذلك لحُذفتِ النونُ[٣] .

وبعد عرض هذين المذهبين نودُّ أن نشير إلى عدة أمور، هي :

أولاً : أن مذهب الثعلبي – هنا – هو مذهب الجمهور، وهو أن قولَه : (فيعتذرون) مرفوعٌ عطفًا على الفعل (يؤذنُ) قبله.

ثانياً : لم يأت قوله : (فيعتذرون) منصوبًا على جواب النفي؛ إذ ليس المقصودُ نفيَ الإذْنِ ، وأن يترتَّبَ نفْيُ اعتذارهم على نفْيِ الإذن لهم ؛ إذ لا

---

(١) البحر المحيط ٣٧٩/١٠ ، والدر المصون ٦٤٤/١٠ ، واللباب ٨٢/٢٠.

(٢) انظر : مفاتيح الغيب ٧٧٨/٣٠ ، وتفسير البيضاوي ٢٧٧/٥.

(٣) الإملاء للعكبري ٢٧٩/٢ ، والبرهان ١٤٩/٤ ، وانظر : الكشاف ٦٨١/٤ ، وزاد المسير ٣٨٦/٤ ، وأوضح المسالك ١٨٥/٤ ، واللباب ٩٢/٢٠.

فائدةً من ذلك .

ثالثًا : ليس نصبُ الفعل (يعتذرون) مساويًا للرفع فيه، بل إنه لا يجوز؛ لأن مناطَ النصب في جواب النفي هو قصْدُ المتكلم أن يَجْعلَ الفعلَ جوابًا للنفي ، وليس مجردَ وجودِ فعلٍ مضارعٍ بعد فعلِ نفيٍ[١] .

رابعًا : لا حاجة إلى ما ذهب إليه الطبري ، وابن عطية ، وابن المظفر الرازي، وغيرهم من أن الفعل – هنا – يُرْفعُ لأجلِ تشابُهِ رؤوسِ الآياتِ .

وبهذا يتبين لنا بجلاءٍ ضعْفُ اعتراضِ ابن المظفر على الثعلبي، وعدم صحته ، كما ذكرنا .

---

(١) انظر : التحرير والتنوير ٢٩/٤٤٠ ، وكلامه فيه نفيس جدًّا .

المبحث الثاني

تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي في حروف المعاني

١ – معنى (الواو) في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] ، ووجه عطف الماضي على المضارع فيه .

قوله تعالى : ﴿ ﴾ فيه عطفٌ بالماضي على المضارع قبله في أول الآية، وهو (أن تكون) ، قال الثعلبي في ذلك : « إنما قال: أصابه ، فردَّ الماضي على المستقبل ؛ لأن العرب تلفظ بـ(ودِدْتُ) مرة مع (لو)، وهي للماضي، فتقول : (ودِدْتُ لو ذهبتَ عنا) ، ومرة مع (أنْ) ، وهي للمستقبل ؛ فتقول : (وددت أن تذهب عنا)، و(لو) ، و(أنْ) مضارعان في معنى الجزاء ، ألَا ترى أنَّ العربَ إنما جَمَعَتْ بين (لو) ، و(أنْ) ، قال الله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْ﴾ [آل عمران: ٣٠]، كما يُجمع بين (ما) ، و(أن)، وهما جحدٌ ... فلما جاز ذلك صلح أن يقال : (فَعَل) بتأويل (يفعل) ، و(يفعل) بتأويل (فَعَل)[١] ، أي : أن عطف الماضي على المضارع؛ لوضعه موضعه ، والتقدير فيه : (ويصيبه) .

وقد اعترض عليه ابن المظفر الرازي؛ فقال : « هذا غلطٌ ظاهرٌ ، ولكل جوادٍ هفوةٌ ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ من الجمع بين (لو) ، و(أنْ) ، واحتجَّ بقوله تعالى : ﴿صدق الله العظيم بِسْ﴾ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنه ليس

---

(١) الكشف والبيان ٢/٢٦٥.

يُجمع بين (لو) ، و(أنْ) ، وإنما هو جمعٌ بين (لو)، و(أنَّ) المشددة ، وما قرأ بالتخفيف أحدٌ قطُّ ، وقولُه : (لو) ، و(أنْ) مضارعان في معنى الجزاء ، ليس كذلك ؛ لأنَّ (أنْ) ليس من الجزاء في شيءٌ »[١] .

وهذا الذي ردَّه على الثعلبي هو قول الفراء[٢] أيضًا؛ إذْ يجيزُ ذلك في (يودُّ)؛ لأنها تتلقى بـ(أنَّ) ، أو بـ(لو)؛ ولذا جاز تقدير أحدهما مكان الآخر؛ لاتفاق المعنى[٣] ، أو التقدير : (ويصيبه الكبر)؛ فهو كقوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[هود: ٩٨] ، أي : (فيُورِدُهُم)[٤] .

وابن المظفر الرازي يعترض على الثعلبي من وجهين:

أولهما: أنَّه جمَعَ بين (لو) ، و(أنَّ) المشددة ، محتجًّا بقوله تعالى : ﴿صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ﴾[آل عمران: ٣٠]، وهو غير صحيح ؛ إذ لم يُجمعْ بينهما في الآية السابقة[٥] ، وهو اعتراضٌ صحيحٌ ؛ وكأنَّه في رأيي سهوٌ من الثعلبيِّ .

ثانيهما: أنَّ (لو)، و(أنْ) مضارعان في معنى الجزاء ، وهذا ليس من

---

(١) مباحث التفسير ١٠٢.

(٢) معاني القرآن له ١/١٧٥.

(٣) البسيط ٤/٤٢٠ ، والبحر المحيط ٢/٣٢٧.

(٤) الدر المصون ٢/٥٩٦.

(٥) مباحث التفسير ١٠٢.

الجزاء في شيء[١] .

وأرى أن هذا الاعتراضَ صحيح أيضاً ؛ لأن مراد الثعلبي أنَّ (لو) ، و(أنْ) مضارعتان في المعنى ؛ فتجاب كلُّ واحدةٍ منهما بجواب الأخرى ، ولعلَّه يقصد (إنْ) لا (أنْ)، وهذا ما وضحه الواحدي بقوله : « ففي قوله تعالى : ﴿ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، معناه : (إنْ أعجبتكم) ، ومثله قوله تعالى : ﴿ ﴾ [الروم: ٥١] ، فأجيبت (إن) بإجابة (لو) »[٢] .

وذهب ابن المظفر الرازي إلى أنه عَطَفَ الماضيَ على المضارع ؛ « لأن إصابة الكِبَر ليس بمودودٍ ، والجنَّةُ من النخيل والأعناب مودودٌ ؛ فلما خالفا في المعنى خالفا في الصيغة ، والواو في قوله : (وأصابه) للحال، وتقديره : (أيوَدُّ أن تكون له كذا وقد أصابه الكِبَرُ) »[٣] .

وفي وجه العطف – هنا – ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدهما: ما ذَهَبَ إليه الفراءُ ، وتابَعَه الثعلبيُّ من أنه وضَعَ الماضيَ موضع المضارع ، والتقدير : (ويصيبُه الكبرُ) ، وهذا جائزٌ كثيرًا في الفعل (يوَدُّ)[٤].

---

(١) مباحث التفسير ١٠٢.

(٢) التفسير البسيط ٤/٤٢٠ –٤٢١.

(٣) مباحث التفسير ١٠٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/١٧٥، والكشف والبيان ٢/٢٦٥، والبسبط ٤/٤٢٠، والدر المصون ٢/٥٩٦.

الثاني: أن الواو للحال ، و(قد) مقدرةٌ ، أي : (وقد أصابه) ، وصاحب الحال (أَحَدُكُمْ) ، والعامل فيها (يوَدُّ) ، ونظير ذلك قولُه تعالى : ﴿ٱلذَّارِيَٰتِ ٱلطُّورِ ٱلْبَخْتِ﴾ [البقرة: ٢٨] أي : (وقد كنتم) ، وهو مذهب النحاس ، و ابن المظفر الرازي ، وأبي حيان ، والسمين الحلبي[١] .

الثالث: أنه حُمِلَ في العطف على المعنى على تأويل المضارع بالماضي ؛ ليصحَّ عطفُ الماضي عليه ؛ إذ المعنى فيه : (أيوَدُّ أحدُكم أنْ لو كانت فأصابه الكِبَرُ) ؛ فهو عكس الوجه الأول؛ فإنَّ فيه تأويلَ الماضي بالمضارع[٢] ، وأجازه أبو جعفر النحاس[٣] ، وهو الظاهر من مذهب الزمخشري[٤] ، وضعفه العكبري ؛ لأنه يؤدي إلى تغيير اللفظ مع صحة المعنى[٥] ، وردَّه أبو حيان، والسمينُ؛ لأنَّ هذا الوجه ليس بشيء ؛ إذ يمتنع من حيث المعنى أن تكون معطوفًا على (كانت) التي قبلها (لو) ؛ لأنه متعلَّق الوُدِّ ، وأما (أصابه الكبر) فلا يمكن أن يكون متعلَّق الودِّ ؛ لأن إصابةَ الكِبَرِ لا يوَدُّه أحدٌ ، ولا يتمنَّاه[٦] .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣٣٦/١، ومباحث التفسير ١٠٢، والبحر المحيط ٣٢٧/٢، والدر المصون ٥٩٦/٢ .

(٢) الدر المصون ٥٩٦/٢.

(٣) إعراب النحاس ٣٣٦/١

(٤) الكشاف ٣٠٩/١ ، وروح المعاني ٣٦/٢.

(٥) الإملاء ١١٤/١.

(٦) البحر المحيط ٣٢٧/٢ ، والدر المصون ٥٩٧/٢.

٢ – حذف الاستفهام في قوله تعالى :

﴿ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ﴾ [الأنعام: ٧٦]

في هذه الآيةِ الكريمةِ عدةُ أقوالٍ للنحويين والمفسرين، ذكَرَ الثعلبيُّ منها أربعةَ مذاهبَ ، ردَّها ابنُ المظفرِ الرازيِّ كلَّها ، معللاً ذلك بأن « كل هذه الوجوه للضعف من علل النحويين»(١) ، وسنذكرها فيما يأتي :

١- المذهب الأول: أن إبراهيم – عليه السلام – قال ذلك على وجه الاحتجاج عليهم استدراجًا ؛ لقيام الحُجَّة؛ ليعيب آلهتَهم ، ويُريَهم بُغْضَها عند أفولها، وليعرِّفَهم خطأَهم وجهلَهم(٢)؛ فذكَرَ كلامًا يُوهِمُ كونَه مساعدًا لهم على مذهبهم بربوبية الكواكب ، مع أنَّ قلبَه كان مطمئنًّا بالإيمان ، ومقصودُه من ذلك أنْ يتمكنَ من ذكْرِ الدليل على إبطاله وفساده .

وهذا هو مذهبُ الفراءِ ، وابنِ قتيبةَ ، والنحاسِ ، والواحديِّ ، وابنِ عطيةَ ، والزمخشريِّ ، والنيسابوريِّ ، وابنِ الجوزيِّ ، والعزِّ ابنِ عبد السلامِ ، وتابعهم النسفيُّ، وأبو حيانَ ، والإيجيُّ ، والخطيبُ الشربينيُّ ، وأبو السعود ، والطاهرُ ابن عاشور(٣)، وأجازه الزجاجُ ، والثعلبيُّ ، وغيرهما(١) .

---

(١) مباحث التفسير ١٢٢.

(٢) انظر: تفسير البغوي ١٦١/٣، وزاد المسير ٤٨/٢، ومفايتح الغيب ٤١/١٣ ، وتفسير القرطبي ٤٤٠/٨ ، وتفسير البيضاوي ١٦٩/٢ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ١٠٧/٣ ، وتفسير الخطيب ٣٤٣/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤١/١ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٣٥ –٣٣٨ ، ومعاني القرآن للنحاس ٤٥١/٢ ، والوجيز للواحدي ٣٦٢/١ ، والبسيط ٢٤٦/٨ ، =

ويصفُه ابنُ هشامٍ بأنَّه قولُ المحققين[٢]، وذلك لأنه قولُ من يُنصفُ خَصْمَه مع علمه أنه مُبْطلٌ ؛ فيحكي قولَه كما هو غيرَ متعصب لمذهبه ؛ لأنه أدْعَى إلى الحق ، وأنْجَى من الشَّغَب ، ثم يكُرُّ عليه بعد حكايته ؛ فيبطله بالحجة[٣] ، فيكون هذا استدراجًا لإظهار الحجة وتوسلاً إليها ، كما توسَّل إلى كسر الإصنام بقوله : ﴿فَٱلتَّٰخِرَٰتِ ٱلنَّقۡعَةِ ٱلۡعِنۡرِيرَٰنَ ٱلنَّسۡبَاءِ * ٱلۡأَنۡعَٰمِ ٱلۡأَغۡرَافِ ٱلۡأَنۡفَالِ﴾ [الصافات: ٨٨ – ٨٩] ؛ فوافقهم ظاهرًا على النظر في النجوم ، وأوهمهم أنَّ قولَه : (إنِّي سقيمٌ) ناشيءٌ عن نظره فيه[٤] .

وردَّه ابنُ المظفر : « لأن هذا لا يُشْبِهُ الاستدراج ؛ لأن هذا كلَّه كان في ليلةٍ واحدةٍ ، أو في ساعةٍ من الليل في زمانِ غفلةِ الناسِ، ونومِهم، وزمانِ الخلوةِ، وبحيثُ لا يسمعُه إلا قليلٌ منهم ، والاستدراجُ إنما يكون إذا

والوسيط ٢٩٠/٢ ، والمحرر الوجيز ٣١٣/٢ ، والكشاف٣٦٦/٢-٣٦٧، وإيجاز البيان للنيسابوري ٢٢٩/١ ، وتذكرة الأريب لابن الجوزي ٩٨ ، وتفسير العز ٤٤٦/١ ، وتفسير النسفي ٥١٦/١ ، والبحر المحيط ٥٦٥/٤، وجامع البيان للإيجي ٥٥٠/١ ، وتفسير الخطيب ٣٤٣/١ ، وتفسير أبي السعود ١٥٣/٣ ، والتحرير والتنوير ٣١٩/٧.

(١) معاني القرآن للزجاج ٢٦٦/٢ – ٢٦٧، والكشف والبيان ١٦٤/٤، وانظر: تفسير مكي ٢٠٨٤/٣ ، وتفسير السمعاني ١١٩/٢ ، وتفسير الجلالين ١٧٤/١ ، والتفسير المظهري ٢٥٨/٣ ، وأضواء البيان ٤٨٦/١.

(٢) المغني ٧٩/١.

(٣) البحر المحيط ٥٦٥/٤ ، والتسهيل لابن جزي ٢٦٧/١ ، وجامع البيان للإيجي ٥٥٠/١.

(٤) انظر : تفسير النسفي ٥١٦/١ .

دام على ذلك مدة ، واشتُهِرَ منه ذلك ، وكثُرَ سماعُهم منه »[١] .

وأرى أنَّ هذا لا يلزم ؛ إذ يُحْتملُ أنْ يكونَ حِجَاجُه ، وجدالُه مع كُبَرائهم وقادتهم وأصحابِ الرأيِ فيهم ، ووراءَ هؤلاء خلقٌ كثيرون يأتمرون بأمرهم؛ فليس شرطًا أنْ يكونَ قومُه كلُّهم موجودين، كما أنَّه لا يُشترط في الاستدراجِ – أيضًا – طولُ الوقتِ ، ولا أعلمُ أنَّ أحدًا يشترط فيه ذلك.

٢- **المذهب الثاني**: أنَّ المرادَ منه الاستفهامُ على سبيل الإنكارِ والتوبيخِ ، أي : أنَّه قال ذلك مستفهمًا، إلا أنَّه حُذِفَ حرفُ الاستفهام استغناءً عنه ؛ لدلالةِ الكلام عليه ، والتقدير : (أهَذَا ربِّي؟) ، أي : ليس هذا ربي ؛ وذلك لأنَّ العربَ تكتفي عن حرف الاستفهام بنغمةِ الصوت[٢] ؛ فيجوز حذفُ همزة الاستفهام في الكلام إذا دلَّ عليها دليلُ ، مع وجود (أمْ)، أو بدونها ، ومنه قولُه تعالى : ﴿الْحَقَّ الْحَقَّ الْمُنْذِرُ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٣٤] ، أي : (أَفَهُمُ الخالدون؟) ، والاستفهام فيه على وجه التوبيخ والإنكار؛ فحُذِفَت الهمزةُ ؛ لدلالةِ الكلامِ عليها ، وقال تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ قَالَ﴾ [الشعراء: ٢٢] ، أي (أتلك؟)[٣] .

---

(١) مباحث التفسير ١٢٢.

(٢) انظر: تفسير النسفي ٥١٦/٢ .

(٣) انظر: الدر المصون ١٣/٥.

ومن وروده في أشعار العرب قول الشاعر :

رفَوْني وقالوا يا خُويلدُ لم تُرَعْ فقلت، و أنكرتُ الوجوهَ : هُمُ هُمُ

انظر: ديوان الهذليين ١٤٤/٢، وتفسير الطبري ٣٥٦/٩، وتفسير الماوردي ١٣٧/٢، وتفسير السمعاني ١١٩/٢، والمحرر الوجيز ٣١٢/٢، وتفسير القرطبي ٤٤٠/٨.

=

وممَّن ذهَبَ إلى ذلك : قُطْربٌ ، وأبو الليثِ السمرقنديُّ ، والعكبريُّ ، والزركشيُّ ، ونظامُ الدينِ النيسابوريُّ[١] .

وضعَّفه الزجَّاجُ ، وابنُ الأنباريِّ بأنَّه شاذ ؛ لأن حرف الاستفهام لا يُحْذفُ؛ إذْ كان فارقًا بين الخبر، والاستفهام[٢] ، كما أنَّه ليس في كلام العرب (هذا) بمعنى الاستفهام[٣]؛ وذلك لأنَّه لا يجوز حذفه إلا إنْ دلَّ دليلٌ لفظيٌّ عليه، كوجود (أم) [٤].

وردَّه ابن المظفر من وجوهٍ ، هي :

الأول : أنَّ قومَ نمروذَ ما كانوا يعبدون النجومَ ، وإنما كانوا يعبدون

وكقول الشاعر :

لعمرك ما أدري و إنْ كنتُ داريًا بسبع رمَيْنَ الجمْرَ أم بثمانِ

انظر: باهر البرهان ٤٧٣/١ ، وتفسير القرطبي ٤٤٠/٨ ، والبحر المحيط ٥٦٤/٤ ، والدر المصون ١٢/٥ ، واللباب ٢٣٩/٨ ، وفتح القدير ١٣٣/٢.

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٥٠/٢ ، وبحر العلوم ٤٦٢/١ ، وتفسير مكي ٢٠٨٣/٣ ، وتفسير السمعاني ١١٩/٢ ، والإملاء ٢٤٩/١ ، والبرهان ٢١٣/٣ ، وغرائب القرآن ٢٥٨/١، وانظر أيضًا : تفسير الطبري ٣٥٦/٩ ، وتفسير الماوردي ١٣٧/٢ ، وغرائب التفسير ١٠٧/٣، وتفسير البغوي ١٦٢/٣، وباهر البرهان ٤٧٣/١، والبحر المحيط ٥٦٤/٤، والجواهر الحسان ٤٨٥/٢ ، والتفسير المظهري ٢٥٨/٣.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢٦٦/٢ ، وزاد المسير ٤٨/٢ ، ودقائق التفسير لابن تيمية ٤٦٦/١ ، والبحر المحيط ٥٦٥/٤ ، والدر المصون ١٣/٥ ، واللباب ٢٣٩/٨.

(٣) تفسير السمعاني ١١٩/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٥٠/٢ ، وتفسير مكي ٢٠٨٣/٣ ، والدر المصون ١٣/٥.

نمرودَ والأصنامَ ؛ بدليل سياقِ القصةِ ، وبدليلِ كسْرِ الأصنامِ .

الثاني : أن إدراجَ ألفِ الاستفهامِ فيه خلافُ الأصْلِ .

الثالث : أن هذا لوْ كان استفهامًا منه ، لما كان تبرِّيه موقوفًا على الأُفُولِ ، بل يتبرأُ في الحالِ ، وإنه ما تبرَّأَ إلا بعد الأفولِ ، والأُفُولُ الغَيْبةُ ، ولا نقْصَ في الغيبةِ؛ فلا حُجَّةَ فيها ؛ لأنَّ استفهام الإنكار يكون نفيًا ، فيكونُ نافيًا في الحال ، والله – تعالى – أخبر أنه إنما نفَى بعد الأفول[1] .

٣- المذهب الثالث : أنَّ المرادَ منه الاحتجاجُ على قومِه ، لا على معنى الشك ، أي : (هذا ربي على زعمكم، واعتقادكم، وفيما تظنون)؛ فيكونُ كقولِه تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [النحل: ٢٧] ، وكقوله تعالى : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] ، أي : عند نفسك ، وكما أخبر عن موسى – عليه السلام– أنه قال : ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [الذاريات: ٣١] ، أي : (إلهك بزعمك)[2] .

ذكَرَ هذا الزجاجُ ، وأبو بكرٍ بنُ الأنباريِّ ، والثعلبيُّ ، وغيرُهم[3] ، وردَّه ابن المظفر أيضًا ؛ فقال : « هذا أيضًا بعيد ؛ لأنه لا احتجاج في ذلك؛ لِمَا ذكرنا أن الأفولَ هو الغيبةُ ، ولا نقصَ في الغيبة ؛ فلا حُجَّة فيها ،

---

(١) مباحث التفسير ١٢٣ – ١٢٤.

(٢) انظر : تفسير البغوي ١٦١/٣ – ١٦٢.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢٦٦/٢ –٢٦٧ ، والكشف والبيان ١٦٤/٤ ، وتفسير مكي ٢٠٨٤/٢، وتفسير الماوردي ١٣٦/٢، والبسيط ٢٤٦/٨ ، ومفاتيح الغيب ٤١/٣ ، وتفسير القرطبي ٤٤٠/٨.

ولو قاله بطريق الاحتجاج على زعمهم لقال : (هذا ربُّكم) ، وما قال : (ربي) ، ولأنه لو قاله على زعمهم لكان هذا الكلامُ متصلاً بكلامٍ آخرَ ، كما حُكِيَ عن موسى حيثُ قال للسامريِّ : ﴿ٱلْقَٰبِضَةِ ٱلْمَعَارِجِ نُوحٍ ٱلْجِنِّ ٱلْمُزَّمِّلُ ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ ، وإنما قال : (هذا ربي) ابتداءً مفردًا ؛ فلا زعم ، ولا احتجاج»[1] .

٤- **المذهب الرابع** : أنَّ قولَه : (هذا ربي) فيه إضمارُ القولِ ، على أنَّه جملةٌ مستأنفةٌ وقعَتْ جوابًا لسؤال مقدر، أي : ماذا قال إبراهيم – عليه السلام – عند رؤية الكواكب؟ قال: (يقولون : هذا ربي) .

ويبنى هذا المذهب على أن إضمار القول كثير ، نحو : ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قال تعالى :﴾ [البقرة: ١٢٧] أي : (يقولون : ربنا) ، ومثله هذه الآية ؛ إذ التقدير : أن إبراهيم – عليه السلام – قال لقومه : (يقولون : هذا ربي) ، أي : (هذا هو الذي يديرني ويربيني).

واختار هذا الزجاج ، وأجازه الثعلبي ، والواحدي ، وغيرهما[2] .

وضعف ابن المظفر هذا ؛ لأنه « بعيد ؛ لأن الإضمار في المواضع

---

(١) مباحث التفسير ١٢٤.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢٦٧/٢ ، والكشف والبيان ، والبسيط ٢٤٦/٨ ، والوسيط ٢٩٠/٢، وتفسير السمعاني ١١٩/٢ ، وغرائب التفسير ١٠٧/٣ ، وتفسير البغوي ١٦٢/٣ ، ومفاتيح الغيب ٤١/١٣ ، والبحر المحيط ٥٦٥/٤ ، وفتح القدير ١٣٤/٢ ، وفتح البيان ١٧٧/٤.

الثلاثة خلاف الأصل ، ولأنه لو كان كذا لقال : (يقولون : هذا ربنا) ، ولبدا في الحال ، وما انتظر الأفول»[١] .

هذه هي المذاهبُ الأربعةُ التي ذكَرَهَا الثعلبيُّ ، وقدْ كَرَّ عليها ابنُ المظفَّرِ الرازيُّ؛ فنقَضَها جميعًا .

٥- المذهب الخامس : أنَّ الكلامَ على ظاهره ، وأنَّه قال هذا في حال طفولتِه ، وقبل قيامِ الحُجَّةِ عليه ، على ما سبق إلى وهْمِه قبل أن يثْبُتَ عنده دليلٌ، وتلك حالٌ لا يكونُ فيه كفرٌ، ولا إيمانٌ[٢] ، وذلك لأنَّ المقامَ هو مقامُ نظرٍ، لا مناظرةٍ، كما أنَّ قولَه : ﴿ ﴾ [الأنعام: ٧٧] يدلُّ على نوعِ تخييرٍ له[٣] .

واختار هذا : ابنُ المظفرِ الرازيُّ ، وابنُ جُزَيٍّ الكلبيُّ[٤] .

وهذا المذهبُ مردودٌ عند المحققين من وجوه :

الأول : لأنَّ المتأهلين للنبوَّة محفوظون من مثلِ هذا على كلِّ حالٍ ؛

---

(١) مباحث التفسير ١٢٥.

(٢) ومنهم من قال : كان هذا بعد البلوغ ، انظر : المحرر الوجيز ٣١٢/٢، وفتح القدير ١٣٣/٢.

(٣) انظر : تفسير مكي ٢٠٨٣/٣، ومفاتيح الغيب ٤١/١٣ .

(٤) التسهيل لابن جزي ٢٦٦/١ ، وانظر: تفسير الطبري ٣٥٦/٩، ومعاني القرآن للنحاس ٤٥٠/٢ ، وتفسير الماوردي ١٣٦/٢ ، وزاد المسير ٤٨/٢ ، وتفسير البيضاوي ١٦٩/٢، وتفسير ابن كثير ٢٩١/٣ ، والجواهر الحسان ٤٨٥/٢ ، وجامع البيان للإيجي ٥٥٠/١ ، وحاشية الشهاب ٨٥/٤ .

إذ لا يجوز أن يقعَ منهم شركٌ قبل البلوغِ ، ولا بعده[١] ، كما لا يجوزُ أنْ يُوصفوا بالخُلُوِّ من المعرفة ؛ لأن معرفة الربِّ – تعالى – أولُ النظرِ[٢] ، واللهُ – تعالى – أخبرَ عنْ إبراهيمَ – عليه السلام أيضًا – أنَّه جاء ربَّه بقلبٍ سليمٍ ، أي : لم يُشْرِكْ به قطُّ[٣] ، وأما قولُه : ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ فما زال الأنبياء يسألون الهُدَى، ويتضرعون في دفْعِ الضَّلالِ عنهم، كقوله: ﴿ ﴾ [إبراهيم:٣٥] ؛ فلا يجوزُ أن يكونَ لله – تعالى – رسولٌ يأتي عليه وقتٌ من الأوقاتِ إلا وهو موحِّدٌ به عارفٌ، ومِنْ كلِّ معبودٍ بريءٌ ، ولأنه قد آتاه رشْدَه منْ قبلُ ، وأراه ملكوتَ السماواتِ والأرضِ؛ ليكونَ موقنًا ؛ فكيف لا يعصمُه عن مِثْلِ هذا التخيير ؟![٤]

الثاني : أنَّ القولَ بربوبيةِ النَّجْمِ كُفْرٌ بالإجماع ، والكفرُ غيرُ جائزٍ على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالإجماع .

الثالث : أن إبراهيم – عليه السلام – كان قد عَرَفَ ربَّه قبل هذه الواقعةِ بالدليل حين قال لأبيه آزرَ : ﴿ قال تعالى : ﴾ ﴿ ﴾ [الأنعام: ٧٤][٥].

---

(١) تفسير العز ١/٤٤٦.

(٢) تفسير القرطبي ٨/٤٣٩.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٦ –٢٦٧ .

(٤) معاني القرآن للنحاس ٢/٤٥١ ، والبسيط ٨/٢٤٥ ، وتفسير البغوي ٣/١٦١ ، وزاد المسير ٢/٤٨.

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ١٣/٤١.

وبهذا يظهر لنا أنَّ هذا المذهبَ ضعيفٌ مردودٌ ؛ لِمَا ذكرنا[١] ، وأنَّ أوْلَى هذه الأقوالِ بالقَبولِ هو المذهبُ الأولُ ، وأما اعتراضُ ابن المظفر عليه فغير صحيح .

---

(١) وفي الآية مذهبان آخران ، هما :

١- أنَّ المعنى على حذف مضاف، أي : (هذا دليلُ ربِّي) ، [انظر : تفسير القرطبي ٨/٤٤٠، وفتح البيان ٤/١٧٧]، ولا يحتاج هذا عند أبي حيان إلى الإضمار [انظر: البحر المحيط ٤/٥٦٥] .

٢- أن إبراهيم – عليه السلام – ذكَرَ هذا الكلامَ على سبيل الاستهزاء ، كما يقال لذليلٍ سادَ قومًا : (هذا سيِّدُكُم) على سبيل الاستهزاء [انظر : غرائب التفسير ٣/١٠٧، ومفاتيح الغيب ١٣/٤١] .

٣- معنى (ثُمَّ) في قوله تعالى :

﴿النَّخَابِنُ الطَّلَاقِ التَّجَنِّيرِ الْمَلِكِ الْقَلَمِ الْحَقَّةِ﴾

[يونس: ٥١]

لا يجوز تأخيرُ حرفِ العطفِ عن أدواتِ الاستفهامِ ؛ لأنها جزءٌ من جملةِ الاستفهامِ ، والعاطفُ لا يُقدَّمُ عليه جزءٌ من المعطوفِ ، إلا في همزةِ الاستفهامِ وحدَها ، فيجوزُ تقديمُها على حروفِ العطفِ (الواو ، والفاء ، وثم) ، كَمَا في قوله تعالى : ﴿النَّخَابِنُ الطَّلَاقِ التَّجَنِّيرِ الْمَلِكِ الْقَلَمِ الْحَقَّةِ﴾ (١).

وذهب الثعلبيُّ إلى أنَّ (ثُمَّ) في الآيةِ الكريمةِ ظرفٌ بمعنى : (هنالك) ؛ فيقول : « أَثُمَّ : هنالك ، وحينئذ ، وليس بحرفِ عطفٍ »(٢) .

وتعقبه ابن المظفر في ذلك ؛ لأن « (ثُمَّ) للتعقيبِ، والتأخيرِ، وهي من حروف العطف ، و(هنالك) معنى (ثَمَّ) لا معنى (ثُمَّ) (٣) .

وكونُها عاطفةً هو مذهبُ الجمهورِ(٤) ، حيث عطَفَتْ جملةَ القولِ على

---

(١) ومثال تقدمها على (الواو ، والفاء) : قوله تعالى :﴿الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ﴾ [الحج: ٤٦]، وفي قوله: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ [الروم: ٩]، والعلة في ذلك هو أنها أصلُ أدواتِ الاستفهامِ ؛ فقدَّموها تنبيهًا على أنها الأصل في الاستفهام [انظر : الجني الداني ٣١ ، والبرهان للزركشي ٣٥٠/٢ ، والإتقان ١٦٨/٢] .

(٢) الكشف والبيان ١٣٤/٥ .

(٣) مباحث التفسير ١٥٥ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٩/١ ، وتفسير القرآن المنسوب للطيراني ٢٧٩/٣ ، وتفسير مكي ٣٢٧٩/٥ ، والمحرر الوجيز ١٢٤/٣ ، والكشاف ٣٥١/٢ ، =

ما تقدم ، ثم أُدْخِلَتْ عليها همزةُ الاستفهام[١]؛ للتقريرِ والتقريع، أو للتوبيخ والإنكار، والمعنى : (أثُمَّ تؤمنون بعد أنْ نزَلَ بكم العذابُ فلا يُقْبلُ منكم الإيمانُ ، ويقالُ لكم: الآن تؤمنون ، وقد كنتم به تستعجلون في الدنيا مستهزئين، ومعاندين للحق ؟)[٢].

وذهب الطبريُّ ، والثعلبيُّ ، وابنُ الجوزيِّ إلى أنَّ (أَثُمَّ) معناه : (أهُنَالكَ، وحينئذٍ) ، وليس بحرف عطفٍ ؛ فتكون ظرفًا ؛ فالمعنى : « هُنَالِكَ إذا وقَعَ العذابُ بكم آمنتم بالله – عزَّ وجلَّ »[٣] .

وردَّ هذا الإعرابَ جمهورُ المفسرين ، ومنهم مكيٌّ ، وابنُ عطيةَ ، وأبو

والفريد للمنتخب ٣٨٩/٣، ورموز الكنوز ٥٩/٣ ، وتفسير البيضاوي ١١٥/٣ ، والبرهان للزركشي ٣٥٠/٢ ، ١٧٨/٤ ، وانظر : مفاتيح الغيب ٢٦٣/١٧ ، وتفسير القرطبي ٣٥١/٨ ، والبحر المحيط ٦٩/٦٧ ، والدر المصون ٢١٧/٦ ، واللباب ٣٤٩/١٠ ، والتحرير والتنوير ١٩٣/١١ .

(١) انظر : المحرر الوجيز ١٢٤/٣ ، وذهب الزمخشري في الكشاف ٣٥١/٢ ، إلى أن بين الهمزة وحرف العطف – هنا – جملةً محذوفةً عُطفتْ عليها الجملةُ التي بعد حرف العطف، وهو بهذا مخالفٌ للجمهور ، انظر : البحر المحيط ٦٩/٦ ، والجني الداني ٣١، والدر المصون ٢١٧/٦ ، واللباب ٣٤٩/١٠ .

(٢) انظر : تفسير مكي ٣٢٧٩/٥ ، والبسيط للواحدي ٢٢٢/١١، وتفسير القرطبي ٣٥١/٨، وجامع البيان للإيجي ١٣٩/٢، وفتح البيان لصديق خان ٧٧/٦ ، والبحر المديد ٢٢٨/٣.

(٣) تفسير الطبري ١٩٠/١٢ ، والكشف والبيان ١٣٤/٥ ، وزاد المسير ٣٨/٧ ، وانظر : الصاحبي ٢١٧ ، وتفسير مكي ٣٢٧٩/٥ ، وتفسير البغوي ١٣٧/٤ ، والمحرر الوجيز ١٢٤/٣، وتفسير القرطبي ٣٥١/٨ ، ومعترك الأقران ١٢٧٨/٢ ، والإتقان ٢٢٤/٢ ، والكليات للكفوي ٣٢٦ .

حيانَ، والسمينُ الحلبيُّ ، وابنُ هشامٍ ، والزركشيُّ ؛ [١] لأنه غلَطٌ ووَهَمٌ ، ودعْوى لا بيِّنةَ عليها ؛ إذ ينبغي أن يكونَ ما ذكروه تفسيرًا للمعنى فيه ؛ لأنَّ (ثُمَّ) المضمومة الثاء لا يكون معناها : (هنالك) ، وإنما التي تكون بهذا المعنى هي المفتوحة الثاء ، كقوله تعالى :﴿الْوَاقِعَةَ الْخَلِدِ الْجَاْلَةَ الْجَنَّةِ الْمُتَحَنَّةَ ﴾[الإنسان:٢٠] [٢].

ومما يؤيدُ هذا أنَّ المعنى صحيحٌ على العطف[٣] ، والأَشْبَهُ عند ابن المظفر أن يكونَ معناها : (أَبَعْدَ وقوعِ العذابِ آمنتُم به ؟!)[٤] ؛ ولذا فلا حاجةَ إلى التأويلِ الذي ذكره الثعلبيُّ، وغيرُه .

---

(١) تفسير مكي ٣٢٧٩/٥ ، والمحرر الوجيز ١٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٦٩/٦ ، والدر المصون ٢١٧/٦ ، والمغني ٢٣٤/٢ ، والبرهان للزركشي ٢٧٠/٤ .

(٢) وقرأ طلحة بن مصرف : ﴿أَلْجَاْلَةَ ﴾ بفتح الثاء ، وهذا يناسبه تفسير الطبري، وغيره (أهنالك) ، انظر : الفريد للمنتجب ٣٨٩/٣ ، واللباب لابن عادل ٣٤٩/١٠ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١٢٤/٣ .

(٤) مباحث التفسير ١٥٥ .

٤- معنى (إنْ) في قوله تعالى :

﴿الأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يسٓ الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ غَافِرٍ﴾

[يونس: ٩٤]

ذهَبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ (إنْ) في الآية الكريمة بمعنى النفي؛ فيقول : « (إنْ) بمعنى (ما) ، وتقديرُه : (فما كنتَ في شكٍّ مما أنزلنا إليك)، كما قال : ﴿الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ﴾[إبراهيم: ٤٦] » [(١)] .

وضعَّف ابنُ المظفرِ الرازيُّ هذا المعنى؛ « لأنَّ قولَه : ﴿الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ﴾ جاء بعده (لا) تأكيدًا للنفي؛ فتعين للنفي ؛ كقوله :﴿الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ النَّغَابُنِ الطَّلَاقِ﴾[الأنفال: ٣٣] ، ولا كذلك ههنا ؛ لأن ههنا ذُكِرَ بعْدَ (إنْ) (فاسْألْ) ، وذُكِرَ آخر الآية ﴿الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ النَّغَابُنِ الطَّلَاقِ﴾ [الأنفال: ٣٣] ﴿الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ﴾ [الأنعام: ١١٤] ، أي : الشاكِّين ، وحرف (إنْ) إذا جاء بعده الأمرُ بالفاءِ لا يُفهمُ منه إلا الشرطُ والجزاءُ ، كقوله :﴿الْجَاثِيَةِ الأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ الْحُجُرَاتِ قٓ الذَّارِيَاتِ الطُّوْرِ﴾[الأنفال: ٣٢]. خصوصًا إذا كان الأمرُ أمرًا بالسؤال ، وحرف الشرط دخل في قوله: (فإنْ كنتَ في شكٍّ) ، والسؤالُ يناسبُ الشكَّ ، وكلاهما خطابُ الواحد؛ فجَعْلُ أحدِهما وحدانًا والآخر جمعًا، بعيدٌ جدًّا »[(٢)] .

وهذا هو مذهبُ الجمهورِ أنَّها (إنْ) الشرطية ، وجوابُه (فاسألِ

---

(١) الكشف والبيان ١٤٩/٥ .

(٢) مباحث التفسير ١٥٨ – ١٥٩ .

الذين...) ، ولكنَّ المفسرين اختلفوا في معناه على ثلاثة أقوال ، هي :

١ – **القول الأول** : أنَّ الخطابَ للنبي صلى الله عليه وسلم ، والمرادَ غيرُه من الشاكِّين ؛ فالمعنى : (فإن كنتم في شكٍّ فاسألوا) ، بدليل قوله تعالى في آخر السورة :﴿الدُّخَانِ الجَاثِيَةِ الأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الفَتْحِ الحُجُرَاتِ﴾[يونس: ١٠٤] ، ومثْلُه : قولُه تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾[الأحزاب: ١]، ثم قال : ﴿﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾[الأحزاب: ٢]، ولم يقُلْ : (بما تعمل) ، و(إن) شرطية ، وهذا هو قولُ الأكثرين منهم؛ كابنِ قتيبةَ ، والزجاجِ ، والواحديِّ، وابنِ عطيةَ ، وابن الجوزي ، وابن المظفر ، وأبي حيان ، وابن مخلوف الثعالبي، والطاهر ابن عاشور ، وغيرهم[١] .

والقضية الشرطية لا إشعارَ فيها البتَّةَ بوقوعِ الشرطِ ، ولا عدمِ وقوعِه ، بل المرادُ : استلزامُ الأولِ للثاني، على تقديرِ وقوعِ الأولِ[٢] ، وعلى هذا « لا يُفْهمُ من هذه الآيةِ ثبوتُ شكٍّ له صلى الله عليه وسلم ؛ فإنَّ صدْقَ الشرطيةِ لا يقتضي وقوعَها »[٣] .

---

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ١٩٩، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٥/٢ ، والوجيز للواحدي ٥٠٨/١ ، والمحرر الوجيز ١٤٢/٣، وتذكرة الأريب لابن الجوزي ١٥٧، ومباحث التفسير ١٦٢ ، والبحر المحيط ١٠٥/٦ ، والجواهر الحسان ٢٦٦/٣ ، والتحرير والتنوير ١٦٥/٧ ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٥٧/٢، وبحر العلوم للسمرقندي ١٣٢/٢، الوسيط للواحدي ٥٥٩/٢ ، وتفسير السمعاني ٤٠٤/٢ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٦١٢/٣] .

(٢) انظر : غرائب القرآن ٦١٢/٣.

(٣) محاسن التأويل ٦٢/٦ .

وقد أبان الفخرُ الرازيُّ ، وأبو حيانَ عن معنى الشرطِ – هنا – بأحسنِ عبارةٍ، يقول أبو حيان : « (إنْ) الشرطيةُ تقتضي تعليق شيءٍ على شيءٍ ، ولا تستلزمُ تحققَ وقوعِه ، ولا إمكانَه ، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً ، كقوله تعالى : ﴿سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَة آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَة الأَنْعَام﴾ [الزخرف: ٨١] ، ومستحيلٌ أن يكونَ له ولدٌ ، فكذلك مستحيلٌ أن يكونَ في شكٍّ ... ولكنَّ وقوعَها في تعليقِ المستحيلِ قليلٌ»[١] .

والدليل على ذلك من وجهين :

الأول : أنه لو كان شاكًّا في نبوَّةِ نفسِه ، لكان شكُّ غيرِه فيها أوْلَى ، ممَّا يُوجبُ سقوطَ الشريعةِ بالكليَّةِ .

الثاني : أنَّ هذا الشكَّ – لو كان – لن يزولَ بإخبارِ أهلِ الكتابِ عن نبوَّتِه مع كفرِهم ؛ فدلَّ هذا على أنَّ الخطابَ في الظاهرِ له صلى الله عليه وسلم ، والمرادُ هو الأمةُ[٢] .

وذهب الكرماني إلى أنَّ في هذا الوجْهِ نظرًا؛ لأنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان مأمورًا بالتقوى كغيرِه ، ولم يكن – عليه السلام – شاكًّا فيما أُنْزِلَ إليه[٣] .

٢ – **القول الثاني** : أنَّ الخطابَ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وهو

---

(١) البحر المحيط ١٠٥/٦ ، وانظر : مفاتيح الغيب ٣٠٠/١٧ .

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٣٠٠/١٧، والبحر المحيط ١٠٥/٦، واللباب لآبن عادل ٤٠٩/١٠ .

(٣) غرائب التفسير ٤٩٤/١ .

المرادُ به، ثُمَّ في المعنى قولان :

(أ) **الأول** : أنَّه خُوطِبَ بذلك ، وإنْ لمْ يكُنْ في شكٍّ ، على سبيل الفرْضِ والتمثيلِ ؛ والمعنى : (فإنْ وقَعَ لك شكٌّ مثلاً ، وخيَّلَ لك الشيطانُ خيالاً منه تقديرًا فاسْألْ)، وذلك لأنَّه من المستفيضِ في لغةِ العربِ أنْ يقولَ الرجُلُ لعبدِه : (إنْ كنتَ عبْدي فأطِعْني) ، كقوله تعالى لعيسى – عليه السلام : ﴿ ﴾[المائدة: ١١٦] ، وقد عَلِمَ – تعالى – أنَّه لمْ يقُلْ ذلك . و(إنْ) شرطيةٌ – أيضًا – وفي الآيةِ تبكيتٌ للشاكِّين ، وهو مذهبُ الفراءِ ، والطبريِّ ، وأجازه الزمخشريُّ ، والنيسابوريُّ، وغيرُهما[١] .

(ب) **الثاني** : أنْ تكونَ (إنْ) نافيةً ، بمعنى (ما) ، وليست للشرط ، أي : (فما كنتَ في شكٍّ ، ومع كونِك غيرَ شاكٍّ فاسْألْ) ، أو المعنى : (لسنا نريدُ أنْ نأمرَك أنْ تسألَ ؛ لأنك شاكٌّ ، ولكنْ لتزدادَ بصيرةً ويقينًا، كما ازداد إبراهيمُ – عليه السلام – بمعاينةِ إحياءِ الموتى) . و هذا هو مذهبُ الحسنِ البصريِّ ، والحسينِ بنِ الفضلِ، واختاره الثعلبيُّ ، وذكره الزجاجُ ، وغيرُه[٢] .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١ ، وتفسير الطبري ٢٨٨/١٢ ، والكشاف ٣٧٠/٢ ، وغرائب القرآن ٦١٢/٣ ، وانظر : تفسير الطبراني ٣١١/٣ ، وتفسير مكي ٣٣٢٦/٥ ، وغرائب التفسير للكرماني ٤٠٤/١ ، وتفسير البغوي ١٥٠/٤ ، وزاد المسير ٦٣/٤ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٢/٣ – ٣٣ ، ومعاني النحاس ٣١٦/٣ – ٣١٧ ، وتفسير مكي ٣٣٢٦/٥ ، وتفسير السمعاني ٤٠٤/٢ ، وغرائب التفسير للكرماني ٤٩٤/١ ، والمحرر الوجيز ١٤٢٣/٣، والكشاف ٣٧١/٢ ، والفريد للمنتجب الهمداني ٤٢٧/٣ ، والبحر المحيط ١٠٥/٦ ، والدر المصون ٢٦٨/٦ ، واللباب ٤٠٩/١٠ ، وانظر : زاد المسير =

وفي هذا القولِ نظرٌ عند الكرمانيِّ ؛ لأنَّ ما بعده لا يكاد ينبني عليه[١] ، قال أبو حيان : « وكأنه فرارٌ من الإشكالِ المتقدمِ في جعْلِها شرطيةً ، وقد تقدَّمَ جوابُه من وجوهٍ »[٢] .

٣ – **القول الثالث** : أنَّ الخطابَ للشاكِّين من الأمةِ ، أو لكلِّ سامعٍ يتأتَّى منه الشكُّ ، و(إنْ) شرطيةٌ ، والمعنى : (إنْ كنتَ أيُّها الإنسانُ في شكٍّ مما أُنزلَ إليك على لسانِ محمدٍ صلى الله عليه وسلم فاسْألْ)، وممن ذهب إلى هذا : ابنُ قتيبةَ في تأويل مشكل القرآن ، والمبرد[٣] .

وسواءٌ أكانَ الخطابُ له صلى الله عليه وسلم أو لغيرِه فإنَّ الصحيحَ أنها (إنْ) الشرطية ، **وبهذا يظهر لنا أن ما ذهبَ إليه الثعلبيُّ من أنها بمعنى (ما) النافية ، ضعيفٌ ، وأنَّ اعتراضَ ابنِ المظفرِ عليه صحيحٌ ؛ وذلك لعدةِ أمورٍ** :

أولاً : أنَّ حرفَ (إنْ) إذا جاء بعده الأمرُ بالفاءِ ، فلا يُفْهمُ منه إلا الشرطُ والجزاءُ ، وبخاصةٍ إذا كان أمرًا بالسؤال ، كما في الآية الكريمة (فاسْألْ) .

٦٣/٤ ، ومفاتيح الغيب ٣٠١/١٧ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٦١٢/٣ .

(١) غرائب التفسير ٤٩٤/١ .

(٢) البحر المحيط ١٠٥/٦، وانظر : الدر المصون ٢٦٨/٦ ، واللباب ٤١٠/١٠ – ٤١١ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ١٦٧ ، وتفسير مكي ٣٣٢٦/٥ ، وتفسير السمعاني ٤٠٤/٢ ، وتفسير البغوي ١٥٠/٤، والكشاف ٣٧١/٢ ، وزاد المسير ٦٣/٤ ، والفريد ٤٢٧/٣ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٦١٢/٣ ، وفتح القدير ٤٧٣/٢ .

ثانياً : أنَّ هذا السؤالَ يناسبُ الشكَّ ، ويؤيدُه ذِكْرُ آخِرِ الآيةِ : ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾ [البقرة: ١٤٧] ، أي : الشاكِّين[١] .

ثالثًا : أنَّ الشرطَ – هنا – لا يستلزمُ تحقُّقَ وقوعِه ، ولا إمكانَه ، وإنما المرادُ بـ(إنْ) الشرطيةِ أنها تقتضي تعليقَ شيءٍ على شيءٍ ، وليس معنى كونها شرطيةً أنَّ الشكَّ وقَعَ منه صلى الله عليه وسلم ، كما ذكرنا .

٥- هل تقديرُ حرفِ الجرِّ (في) قبل (أنْ) أوْلَى من تقديرِ الباءِ في قوله تعالى :

﴿ٱلذَّٰرِيَٰتِ ٱلطُّورِ ٱلنَّجۡمِ ٱلۡقَمَرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلۡوَاقِعَةِ﴾ [هود: ٦٩] ؟

في قوله تعالى : ﴿ٱلذَّٰرِيَٰتِ ٱلطُّورِ ٱلنَّجۡمِ ٱلۡقَمَرِ﴾ (ما) : نافيةٌ[٢] ، وفاعلُ (لبِثَ) ضميرٌ يعود على إبراهيمَ – عليه السلام [٣] .

---

(١) انظر : مباحث التفسير ١٥٩ .

(٢) ويجوز أن تكونَ (ما) مصدريةً في محلِّ رفعٍ مبتدأ [انظر : مشكل مكي ٣٦٩/١] ، ويجوز أنْ تكونَ موصولةً بمعنى (الذي)، أي (الذي لبِثَه) ، والخبر (أنْ جاء) على حذف مضافٍ ، أي : (قدْرَ مجيئِه) [البحر المحيط ١٨٠/٦، والدر المصون٣٥٣/٦، وروح المعاني ٩٤/١٢ .

(٣) وذهب الفراء ، وأبو حيان ، وابن جزي ، وابن عجيبة إلى أنَّ قوله : (أنْ جاء) هو الفاعلُ للفعل (لبِثَ) ، والتقدير : (فما تأخَّر مجيئُه) [انظر : معاني القرآن للفراء ٢١/٢ ، والبسيط ٤٦٩/١١ ، ودرج الدرر ٩٧٦/٣ ، وتفسير القرطبي ٦٣/٩ ، والبحر المحيط ١٨٠/٦ ، والتسهيل لابن جزي ٣٧٤/١ ، والتفسير =

و(أنْ) بمعنى (حتَّى)، أي : (فما لبِثَ حتى جاءَ) [١] ، و(أنْ جَاءَ) في محلِّ نصبٌ على نزْعِ الخافض عند سيبويهِ ، والطبريِّ ، وغيرِهما[٢] .

قال الثعلبي : « (فما لبِثَ) : فما أقام، ومكَثَ إبراهيمُ ، (أنْ) بمعنى (حتَّى)، بإسقاطِ الخافضِ ، أي : (بأن جاء بعجْلٍ) »[٣] .

وقد اعترض ابنُ المظفر على تقديره هذا الجارَّ بحرفِ الباءِ، فقال : «نُصِبَ بإسقاط الخافض ، أي : (فما لبث في أن جاء بعِجْلٍ)؛ لأنه يقال: (لبِثَ بمكان كذا) ، وهم يريدون : أنه أقام به ، ولا يصحُّ ههنا أن يكون : (ما أقام في الإتيان بالعِجْل) ، بل المرادُ : أنَّه ما أقامَ في ترْكِ الإتيانِ به ، بل أتى بالعَجَلةِ والسرعة ، يعني : (ما توقَّفَ في الإتيان به)؛ فيكونُ (في) أصلحَ من (الباء) ، على أن (اللُّبْثَ) لا يُستعمل إلا مع (في)، قال تعالى :﴿الأنعام الأعراف الأنفال التوبة يونس﴾[المؤمنون: ١١٢] »[٤] .

والصحيح أنَّ للعلماءِ في تقديرِ هذا الحرفِ ثلاثةَ أقوالٍ :

الأول : منهم مَنْ قدَّره بالباءِ ، أي : (فما لبِثَ بأنْ جاء) ، وهو مذهبُ

المظهري ٩٨/٥ ، والبحر المديد لابن عجيبة ٥٤٢/٢ .

(١) وهو مذهب أكثر النحويين ، كالزجاج ، وابن الجوزي ، وابن العربي ، انظر : معاني القرآن للزجاج ٦١/٣ ، وزاد المسير ٣٨٥/٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٠/٣ ، وتفسير القرطبي ٦٣/٩ ، وفتح القدير ٥٠٩/٢ ، وفتح البيان ٢١٠/٦.

(٢) انظر : تفسير الطبري ٤٧٠/١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/٢ .

(٣) الكشف والبيان ١٧٨/٥ .

(٤) مباحث التفسير ١٦٤ – ١٦٥ .

النحاسِ ، والثعلبيِّ ، وابنِ عطيةَ ، والطاهرِ ابن عاشور[١] .

الثاني : أنَّه يُقدَّرُ بـ(عنْ) ، أي : (فما لبِثَ إبراهيمُ عنْ أنْ جاء) ، والمعنى: (فما تأخَّرَ عنْ أنْ جاء) ، وذلك لأنه يقال : (لا يلبثُ عنْ أنْ يأتيَك) ، واختاره جمهرة من النحويين، والمفسرين كالفراءِ ، ومكيٍّ ، والجرجانيِّ ، والكرمانيِّ ، وأبي البركات الأنباريِّ ، والمنتجبِ الهمدانيِّ ، والقرطبيِّ ، وزكريا الأنصاريِّ ، والشوكانيِّ، وصديق حسن خان ، وأجازه الألوسيُّ ، والقاسميُّ[٢] .

الثالث : أنه يُقدَّرُ بـ(في) ، أي : (فما لبِثَ في المجيءِ به ، بل عجَّل فيه)، وهو مذهبُ الزمخشريِّ ، والفخرِ الرازيِّ ، وابنِ المظفر الرازيِّ، والبيضاويِّ ، والنسفيِّ، ونظامِ الدينِ النيسابوريِّ ، والإيجيِّ ، وأبي السعودِ، وابن ثناء الهنديِّ ، وأجازه الألوسيُّ[٣] .

---

(١) معاني القرآن للنحاس ٣٦٢/٣ ، والكشف والبيان ١٧٨/٥ ، والمحرر الوجيز ١٨٨/٣، والتحرير والتنوير ١١٧/١٢ ، وانظر : محاسن التأويل للقاسمي ١٢١٤/٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢١/٢ ، وتفسير مكي ٣٢٤٨/٥ ، ومشكل مكي ٣٦٩/١ ، والبسيط ٤٦٩/١١ ، ودرج الدرر ٩٧٦/٣ ، وغرائب التفسير للكرماني ٥١١/١ ، والبيان للأنباري ٢١/٢ ، والفريد ٤٩٠/٣ ، وتفسير القرطبي ٦٣/٩ ، وإعراب القرآن العظيم لزكريا الأنصاري ٣٣٣ ، وفتح القدير ٥١٠/٢ ، وفتح البيان ٢١٠/٦ ، وروح المعاني ٩٤/١٢ ، ومحاسن التأويل ١١٤/٦ .

(٣) الكشاف ٤٠٩/٢ ، ومفاتيح الغيب ٣٧٣/١٨ ، ومباحث التفسير ١٦٥ ، وتفسير البيضاوي ١٤١/٣ ، وتفسير النسفي ٧٢/٢ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٣٦/٤ ، وجامع البيان للإيجي ١٨٦/٢ ، وتفسير أبي السعود ٢٢٤/٤، والتفسير =

ومما يؤيِّدُ هذا التقديرَ :أنَّ(اللُّبْثَ)لا يُستعمل إلا مع حرفِ الجرِّ (في)[١].

وأرى أنَّ تقديرَها بهذه الأحرفِ السابقةِ جائزٌ بلا ترجيحٍ لأحدِها على الآخَرِ؛ إذْ يصِحُّ التقديرُ بالباء، أو (في)، أو (عن) ، وأجاز هذه الثلاثةَ على حدٍّ سواءَ أبو حيانَ ، والسمينُ الحلبيُّ ، وابنُ عادلٍ ؛ وذلك لأنَّ المعنى يحتملها كلَّها، بلا تفرقةٍ بينها [٢] .

المظهري ٩٨/٥، وروح المعاني ٩٤/١٢ .

(١) انظر : مباحث التفسير ١٦٥ .

(٢) البحر المحيط ١٨٠/٦ ، والدر المصون ٣٥٢/٦ ، واللباب ٥٢٠/١٠ .

٦ – هل تأتي (إلا) بمعنى (الواو) في قوله تعالى :

﴿الانشقاق البروج الطارق الأعلى الغاشية الفجر البلد الشمس الليل الضحى﴾ [هود: ١٠٨] ؟

ذكَرَ الثعلبيُّ أنَّ الاستثناءَ المذكورَ في الآيةِ الكريمةِ بمعنى (الواوِ) ، فقال : « معناه : (وقد شاء ربُّك خلودَ هؤلاءِ وهؤلاءِ) ، و(إلا) بمعنى (الواو) سائغٌ في اللغةِ»[١] .

وأبطلَ ابنُ المظفرِ هذا الوجهَ؛ فقال : « (إلا) بمعنى (الواو) غيرُ مسموعٍ ، ولا مذكورٍ في قواعدِ اللغةِ ، وقولُه تعالى : ﴿العنكبوت الروم لقمان﴾ [البقرة: ١٥٠] بمعنى (ولا الذين ظلموا) ... لا يصلُحُ نظيرًا ؛ لأنه لو جُعِل (إلا) لمعنى (ولا) ههنا لكان تقديرُه : (خالدين فيها ما دامت السماواتُ والأرضُ ولا ما شاءَ ربُّك)، وهو محالٌ ، وقولُه : (إلا الذين ظلموا) بمعنى: (ولا الذين ظلموا) هو روايةٌ عن أبي عبيدةَ[٢] وحْدَه »[٣] .

وينبني هذا الاعتراضُ على جوازِ أنْ تكونَ (إلا) بمعنى (الواو)، وقد اختلفَ النحويون في ذلك على مذهبين ، هما :

المذهب الأول : أن (إلا) حرفُ عطفٍ بمعنى الواوِ ، أي : (خالدين

---

(١) الكشف والبيان ٥/١٩٠ .

(٢) مجاز القرآن ١/٦٠ .

(٣) مباحث التفسير ١٧٤ .

فيها ما دامتِ السماواتُ والأرضُ وما شاء ربك من الزيادة)؛ فمعناها – هنا – معنى الواوِ، وإلا كان الكلامُ متناقضًا[١] .

وهذا الذي ذكَرَه الثعلبيُّ هو مذهبُ الكوفيين؛ كالفراءِ ، وثعلب، واختاره أبو عبيدةَ ، والأخفشُ ، والجوهريُّ[٢] . واحتج هؤلاء بكثرة مجيئه في كتابِ الله تعالى ، وكلامِ العربِ[٣] ، ومن ذلك : قولُ الشاعر :

وكُلُّ أخٍ مفارقُهُ أخُــوه لعَمْرُ أبيك إلا الفرقدانِ[٤]

فجاءتْ (إلا) بمعنى الواوِ ، أي : (والفرقدان) .

المذهب الثاني : أنَّ (إلا) لا تأتي بمعنى الواوِ ، وذلك لأنَّ لكلِّ حرفٍ منهما معنًى ينفردُ به ، كما أنَّ بينهما تنافيًا في المعنى ؛ لأنَّ (إلا) للاستثناءِ ، وهو يقتضي إخراجَ الثاني من حُكْمِ الأولِ ، بخلافِ الواوِ التي تكونُ للجمْعِ الذي يقتضي إدخالَ الثاني في حكمِ الأولِ ؛ ولذا فلا يكونُ

---

(١) انظر : غرائب التفسير للكرماني ٥٢١/١ ، وتفسير البغوي ٢٠١/٤ ، والمحرر الوجيز ٢٠٨/٣ ، ومفاتيح الغيب ٤٠٢/١٨ ، وتفسير القرطبي ٢١٥/١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣ ، واللباب لابن عادل ٥٦٠/١٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٨٩/١ – ٩٠ ، ٢٨٧/٢ – ٢٨٨ ، ومجاز القرآن ٦٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٢/١ ، والصحاح (إلا) ٢٥٤٥/٦ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢١٦/١ ، والهمع ٥٦٢/٥ .

(٤) البيت من الوافر لعمرو بن مَعْدِ يكَرِب ، أو لحَضْرَميِّ بن عامرٍ ، أو لغيرهما ، والفرقدان : نجمان في السماء يُضْرَب بهما المثل في البُعْد، والعُلوِّ، والرِّفْعةِ . انظر : الكتاب ٣٣٤/٢ ، والكامل ١٤٤٤/٣ ، وأمالي المرتضى ٨٨/٢ ، والمحرر الوجيز ٢٠٨/٣، والإنصاف ٢١٦/١ – ٢١٧ ، والخزانة ٤٢١/٣ ، ٤٢٦ .

أحدُهما بمعنى الآخر[١] . وهذا هو مذهبُ البصريين ، واختاره الطبريُّ ، ومكيٌّ ، والأنباريُّ ، وابنُ المظفرِ الرازيِّ ، وابنُ مالكٍ ، وغيرُهم[٢] .

ولذا فإنَّ هذا المذهبَ في الآيةِ ضعيفٌ ؛ لِمَا فيه من بُطْلانِ المعاني ؛ لأن (إلا) وما بعدها تكون مستغنًى عن ذكْرِها [٣]، ولأنه لا يلزمُ أن تكونَ (إلا) – هنا – بهذا المعنى ؛ لإمكان الاستثناء في الآية – كما يقولُ ابنُ مالكٍ – فهو استثناءٌ من (فيها)؛ لأنَّ لهم أنواعًا من العذاب غيرَ النارِ ، وكذلك أهلُ الجنةِ لهم أنواعٌ من النعيمِ غير الجنة[٤] .

وقال ابنُ عطيةَ عن البيتِ الذي ذكَرَه الكوفيون : « لا يصِحُّ الاستشهاد به على معتقدنا في فناءِ الفَرْقَدَيْنِ، وغيرِهما من العالَمِ ، وأما إنْ كان قائلُه من دَهْريةِ العربِ فلا حُجَّة فيه ؛ إذ يَرى ذلك مؤبَّدًا ؛ فأَجْرى (إلا) على بابِها »[٥] .

وفي الآية مذاهبُ أخرى ، منها :

الأول : أنَّ (إلا) بمعنى (سِوى)، أو لكنْ ، أي : (سِوى ما شاءَ ربُّك من الخلودِ والزيادةِ لهم على هذا المقدارِ)، فالاستثناءُ منقطعٌ ، وهذا هو

---

(١) انظر : الإنصاف ٢١٨/١ ، وفتح القدير ٥٢٥/٢ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٥٨١/١٢ ، وتفسير مكي ٣٤٦٦/٥ ، والبسيط ٥٦١/١١، والبيان للأنباري ٢١٩/٢ ، والإنصاف ٢٦٦/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣ – ٣٤٦ .

(٣) تفسير القرطبي ٤٥٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٤٥/٣ – ٣٤٦ .

(٥) المحرر الوجيز ٢٠٨/٣ .

مذهبُ الفراءِ، والطبرانيِّ[١] .

الثاني : أنَّ الاستثناءَ في الآيةِ في حُكْمِ الشَّرْطِ على طريقِ التأدُّبِ مع اللهِ –تعالى – فهو استثناءٌ غيرُ واقعٍ ، كقولك : (إنْ شاءَ اللهُ) ؛ فلا يُوصَفُ بمتصلٍ، ولا منقطعٍ ؛ لأنه استثناءٌ في الواجبِ ، واختار هذا ابنُ المظفرِ الرازيُّ[٢] .

وأرى أنَّ هذا الوجهَ غيرُ بعيدٍ عن الصوابِ ، ويجوزُ – أيضًا – أنْ يكونَ الاستثناءُ في حقِّ العصاةِ من المُوَحِّدين الذي يَخْرُجون بالشفاعةِ بعد مُدَّةٍ ، وتكون (ما) بمعنى (مَنْ) ، والاستثناء على معنى تأكيد الدوام[٣].

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٨/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٧٧ ، وتفسير الطبري ٥٨١/١٢، ومعاني القرآن للزجاج ٧٩/٣ ، وللنحاس ٣٨٣/٣، وتفسير الطبراني ٤١٤/٣، وأمالي المرتضي ٨٧/٢ ،والبسيط ٥٦١/١١،وتفسير السمعاني ٤٦٠/٢.

(٢) مباحث التفسير ١٧٦ – ١٧٧ ، وانظر : المحرر الوجيز ٢٠٨/٣ ، وزاد المسير ٤٠٢/٢ ، وتفسير القرطبي ٢١٦/١١ ، والدر المصون ٣٩٣/٦ ، والتسهيل لابن جزي ٣٧٨/١ ، واللباب ٥٦٠/١٠،والجواهر الحسان ٣٠٣/٣،وفتح القدير ٥٢٥/٢.

(٣) وقد ذهب إلى هذا جماعة من المفسرين كابن عباس ﷺ ، وقتادة ، والضحاك ، واختاره الطبراني ، والفخر الرازي ، وابن عاشور، وغيرهم ، انظر : تفسير الطبري ٥٧٩/١٢، وأمالي المرتضى ٩٠/٢ ، والبسيط ٥٥٩/١١ – ٥٦٠ ، وباهر البرهان ٦٨١/٢ ، ومفاتيح الغيب ٤٠٣/١٨ ، والبحر المحيط ٢١١/٦ ، والتحرير والتنوير ١٦٥/١٢ –١٦٦ .
وفي الآية مذاهب أخرى كثيرة ، انظرها أيضًا في : بحر العلوم ١٧١/٢ ، وتفسير الماوردي ٥٠٥/٢ – ٥٠٦ ، والوسيط ٥٩١/٢ ، والكشاف ٤٣٠/٢ ، وإيجاز البيان ٤٢٥/١ ، وروح المعاني ١٤٤/١٢ .

٧ - معنى (مَنْ) في قوله تعالى :

﴿اللَّيْلِ الضُّحَىٰ الشَّرْحِ التِّينِ الْعَلَقِ الْقَدْرِ الْبَيِّنَةِ﴾ [طه: ١٣٥]

ذهَبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ (مَنْ) الأولى، والثانية بمعنى الاستفهامِ ، فقال في معناها : « (ومَنِ اهتدى مِنَ الضلالة أَنَحْنُ أمْ أنتم ؟) »[١] .

وردَّ هذا الوجْهَ ابنُ المظفرِ؛ فقال :

« لوْ أجْريْناه هكذا على ظاهرِه ، ولمْ نُفَرِّقَ بين (مَنْ) ، و(مَنْ) لا يستقيم ؛ لأنه يكون تقديرُه : (فستعلمون المُحِقِّين، والمُحِقِّين)؛ لأنَّ أصحابَ الصراطِ السويِّ ، أي : المستقيم ، والذين اهتدَوْا واحدٌ ، ولا يقالُ : (ستعلمُ مَنْ صديقُك، ومَنْ صديقُك؟) ، وإنما يقال : (ستعلمُ مَنْ صديقُك، ومَنْ عدوُّك ؟)؛ فلا بُدَّ من أنْ يُجْعلَ (مَن) الأولى استفهامًا ، و(مَن) الثانية خبرًا ؛ فيكون المعنى : (فستعلمون مَنْ أصحابُ الصِّراطِ المستقيمِ ، والذي اهتدى ؟) فيكونُ تأكيدًا ، لا تَكْرارًا ، ولو أجْريناه على ظاهرِه ، وسوَّينا بين (مَنْ) ، و(مَنْ) يكون تكرارًا غيرَ مفيدٍ »[٢].

وللنحويين في معنى (مَنْ) في الآيةِ مذهبان :

الأول : أنَّ (مَنْ) اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ ، و(أصحابُ) : خبرٌ ، و(مَنِ اهتدى) : معطوفٌ على (مَنْ أصحابُ) ، والجملة (مَنْ أصحابُ) مفعولٌ به لـ(تعلمون) المُعَلَّقةِ عن العملِ؛ فهي في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ المفعولَيْن،

---

(١) الكشف والبيان ٦/٢٦٧ .

(٢) مباحث التفسير ٢٢٠ – ٢٢١ .

وعلى هذا فـ(مَنْ) في الموضعين للاستفهام[١] . والمعنى : (فستعلمون أصحابَ الصراطِ أنحن أم أنتم ؟) .

وهذا هو مذهبُ الجمهورِ؛ كالطبريِّ ، والنحاسِ ، والثعلبيِّ ، والواحديِّ، والسمعانيِّ ، والبغويِّ ، وابنِ الجوزيِّ ، ورجَّحه القرطبيُّ ، وصديق خان ، وابنُ عجيبةَ[٢] .

الثاني : أنَّ (مَن) الأولى استفهاميةٌ ، والثانية اسمٌ موصولٌ مفعولٌ به للفعل (تعلمون) ؛ فتكون الثانيةُ معطوفةً على محلِّ الجملةِ الاستفهاميةِ المعلَّقِ عنها الفعلُ، على أنَّ (العلمَ) بمعنى: (المعرفة) ، والمعنى : (فستعلمون مُنْ أصحابُ الصراطِ المستقيمِ، والذي اهتدى ؟) [٣] .

---

(١) وذهب الفراء إلى أن (مَنْ) في الموضعين في محلِّ نصبٍ ، وضعَّف الزجاجُ ذلك ؛ لأن الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبله ؛ انظر : معاني القرآن للفراء ١٤٩/٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨١/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٦٥/١١ ، وفتح القدير ٤٦٦/٣ .

(٢) تفسير الطبري ٢٢٠/١٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤/٣ ، والكشف والبيان ٢٦٧/٦، والوسيط ٢٢٨/٣ ، والبسيط للواحدي ٥٦٥/١٤ ، وتفسير السمعاني ٣٦٦/٣ ، وتفسير البغوي ٣٠٥/٥ ، وزاد المسير ٣٣٧/٥ ، وتفسير القرطبي ٢٦٥/١١ ، وفتح البيان ٢٩٨/٨ ، والبحر المديد ٤٣٨/٣ .

(٣) ولا يجوز عند البيضاوي أن تكون (مَنْ) الأولى موصولةً ؛ لعدمِ الفائدة [تفسير البيضاوي ٤٤/٤] . وأجاز ذلك الفراء ، و(أصحاب) : خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، أي : (هُمْ أصحابُ) ، وهذا على مقتضى مذهبهم؛ فإنهم يحذفون مثلَ هذا العائد ، وإن لم تَطُلِ الصلةُ . انظر : معاني القرآن للفراء ١٩٧/٢ ، والبحر المحيط ٤٠٢/٧ ، والدر المصون ١٢٦/٨ ، وجامع البيان للإيجي ٥٣٥/٢ ، وأضواء البيان ١٣٢/٤ ، وإعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ٢٧١/٦ .

واختار هذا المذهبَ ابنُ المظفرِ الرازيُّ ؛ لضعف القول الأول في الآية عنده ؛ لأنه لو كانت (مَنْ) في الموضعين استفهاميةً لكان تَكْرارًا غيرَ مفيدٍ؛ إذ يصيرُ المعنى : (فستعلمون المُحِقِّين، والمُحِقِّين) [١] .

وأرى أنه لا وجْهَ لاعتراضِ ابنِ المظفرِ على جَعْلِ (مَنْ) في الموضعين استفهاماً ، وذلك لما يأتي :

أولاً : أن ما ذهب إليه الثعلبيُّ – كما بيَّنَّا – هو قولُ الجمهورِ؛ كالطبريِّ ، والنحاسِ ، وغيرِهما .

ثانيًا : مجيءُ (مَنْ) فيهما بمعنى الاستفهام ليس فيه تَكْرارٌ غيرُ مفيدٍ؛ لأنَّ معنى (مَنْ أصحابُ الصراطِ؟) : الذين لم يضِلُّوا ، و(مَنِ اهتدى؟) : مَنْ كان ضالاً ثمَّ اهتدى[٢] . وبهذا يصِحُّ فيه المعنى الذي ذكَرَه الجمهورُ .

---

(١) مباحث التفسير ٢٢٠ – ٢٢١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٠/٣ .

٨ - هل يجوز تقدير همزة الاستفهام قبل الضمير (هُمْ) في قوله تعالى : ﴿الْجِنَّ الْمُزَّمِّلِ الْمُدَّثِّرِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٣٤]

إذا دخل الاستفهامُ على الشرطِ ، كقوله تعالى : ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ، وقوله تعالى :﴿الْجِنَّ الْمُزَّمِّلِ الْمُدَّثِّرِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٣٤] ، فالهمزةُ في موضعِها، ودحولُها على أداةِ الشرطِ (إنْ) ، والجملةُ بعدها جوابٌ للشرطِ ، وليستْ مصبَّ الاستفهام ، والشرطُ معترِضٌ بينهما؛ فحُذِفَ جوابُه(١) .

وذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ الآيةَ على حذفِ همزةِ الاستفهامِ ؛ فيقولُ : أي: (أَفَهُمُ الخالدون؟) ، كقول الشاعر :

فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ : هُمُ هُمُ(٢)

أي : (أَهُمُ ؟) »(١) .

---

(١) وهو مذهب سيبويه في الكتاب ٨٣/٣ ، وذهب يونس إلى أن تلك الجملةَ هي مصَبُّ الاستفهام ، وليس بشيءٍ ؛ إذْ لو كان كما قال لكان التركيبُ : (أفإن مِتَّ هُمُ الخالدون) بغير فاء ، انظر : غرائب التفسير للكرماني ٧٣٨/٢ ، والإملاء ١٥١/١ ، والبحر المحيط ٤٢٨/٧ ، واللباب لابن عادل ٥٧٢/٥ ، ٤٩٦/١٣ ، والبرهان للزركشي ٣٦٥/٢.

(٢) البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي ، واسمه : خويلد ، وهذا هو عجُز البيتِ ، وصدرُه: (رفَوْني وقالوا : يا خويلدُ لم تُرَعْ) ، انظر البيت في : ديوان الهذليين ١٤٤/٢.

وأما ابن المظفرِ الرازيُّ فذهب إلى أن الآيةَ من بابِ التقديم والتأخير ؛ فيقول: « ليس هو من باب الإضمار ، بل هو من باب التقديم والتأخير ؛ لأن ألفَ الاستفهام موجودٌ في الآيةِ إلا أنه مقدمٌ في موضعٍ لا يُحْتاجُ فيه إلى الاستفهام؛ فيكون مؤخرًا إلى موضع الحاجة؛ فيكون التقدير: (فإن مِتَّ أَفَهُمُ الخالدون ؟) »[٢].

فمذهبُ الثعلبيِّ هو أنَّ قولَه : (فهم الخالدون) استفهامٌ حُذِفَتْ أداته ، والتقدير: (أَفَهُمُ الخالدون؟)، وممَّنْ ذهبَ إلى ذلك أيضًا : ابنُ فارسٍ ، والقرطبيُّ، والشنقيطيُّ ، محتجين بأن حذفَ همزةِ الاستفهام إذا دلَّ المَقامُ عليها جائزٌ ، كما أنه قياسٌ عند الأخفش مع (أَمْ) ، وبدونِها سواءٌ أَذُكِرَ الجوابُ أم لا ؟[٣] .

فمن شواهده دون (أَمْ) ، ودون ذِكْر الجواب : قول الكُميت بن زيدٍ :

طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البِيضِ أطْرَبُ

ولا لَعِبًا منِّى وذُو الشَّيْبِ يلعــبُ[٤]

فحَذَفَ همزةَ الاستفهامِ ؛ لدلالةِ السياقِ عليها ، والتقديرُ : (أَوَ ذو

---

(١) الكشف والبيان ٦/٢٧٥ .

(٢) مباحث التفسير ٢٢٣ .

(٣) انظر : الصاحبي ٤٥ ، وتفسير القرطبي ١١/٢٨٧ ، وأضواء البيان ٤/١٤٥ .

(٤) البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي في إحدى هاشمياته المشهورة ، وهو في ديوانه ٢/١٨٣ بتحقيق داود سلوم ، وفي ديوانه ص ٥١٢ بتحقيق محمد نبيل طريفي ، وفي شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي رياش القيسي (ت٣٣٩هـ) ص ٤٣ .

الشَّيْبِ يلعبُ؟) [١] .

وأما الجمهورُ ، ومنهم ابنُ المظفرِ الرازيُّ ، فيذهبون إلى أن الآيةَ من بابِ التقديمِ والتأخيرِ ، والاستفهامُ إنكاريٌ معناه النفيُ ، والمعنى : (أنك إنْ مِتَّ فهم لن يخلَّدوا بعدك ، بل سيموتون) ، وهو مذهبُ الفراءِ ، ومكيٍّ ، والواحديِّ ، والجرجانيِّ، والبغويِّ ، وابنِ مخلوفٍ الثعالبيِّ ، والشوكانيِّ[٢] ؛ وذلك لأنَّ الأصلَ أنَّ كلَّ استفهامٍ دخلَ على شرطٍ ، فالاستفهامُ في غير موضعِه وحقِّه ؛ إذْ يكونُ موضعُه قبل جوابِ الشرطِ داخلاً على الجوابِ ، « ففيه اتساعٌ معروفٌ في كلامِ العربِ مشهورٌ قد عُلِمَ معناه »[٣] .

والذي يظهر لي أنَّ هذا المذهبَ هو الصحيحُ ؛ ولذا كان ما اختاره الثعلبيُّ ضعيفاً ، لما يأتي :

أولاً : لأن السياقَ لا يحتاج – في رأيي – إلى تقديرِ حذفِ همزةِ الاستفهامِ في الآيةِ ؛ إذ هي موجودةٌ فيها ، ولكنْ على سبيل التقديم والتأخير ، ولا يصحُّ قياسُ بيتِ أبي خراشٍ الهُذَليِّ عليها ؛ لأن همزة

---

(١) أما عن شواهد حذف الهمزة دون (أمْ) مع ذكر الجواب فهي كثيرةٌ ، انظر في ذلك : أضواء البيان ٤/٧٠٩-٧١٠، ودفع إبهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشنقيطي أيضًا ص٦٠.

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/١٥٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٩ ، وتفسير مكي ٢/١١٤٩ ، ودرج الدرر ٢/٥٣٨ ، وتفسير البغوي ٥/٣١٨ ، ومباحث التفسير ٢٢٣ ، والجواهر الحسان ٤/٨٧٥ ، وفتح القدير ٣/٤٧٩ .

(٣) تفسير مكي ٢/١١٤٠ .

الاستفهامِ يمكن تقديرُها فيه[١] .

ثانياً : لا يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ : (أفإنْ مِتَّ أَفَهُمُ الخالدون؟) ؛ لأنَّ الاستفهامّ فيه معنى النفي ، وهذا النفيُ ينبغي أنْ يكونَ داخلاً على الضمير (هُمْ)؛ لأنَّ خلودَهم هو المنفيُّ ، ولا يجوز أن يكونَ داخلاً في قوله : (أفإنْ مِتَّ) ؛ لأنَّ موته صلى الله عليه وسلم ليس بمنفيٍّ[٢] . قال مكيٌّ : « لمْ يَستفهمْ عن الموت ، وإنما استفهمَ عن خلودِهم بعد موتِ محمد صلى الله عليه وسلم أيكونُ أمْ لا ؟ »[٣] .

---

(١) انظر : مباحث التفسير ٢٢٣ .

(٢) مباحث التفسير ٢٢٣ .

(٣) تفسير مكي ١١٤٠/٢ ، وأجاز ابن المظفر في مباحث التفسير ٢٢٣ أن تكونَ الهمزةُ داخلةً على المجموع ، وهو (موته صلى الله عليه وسلم ، وخلودُهم) ؛ فيكون المجموعُ منفيًا؛ فلا يحتاج الكلام حينئذٍ إلى تقدير الحذف ، أو التقديم والتأخير .

٩- مجيءُ (على) بمعنى اللام ،أو عند في قوله تعالى :

﴿الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ﴾[الصافات: ١٤٦]

ذهب الجمهورُ إلى أنَّ (على) في هذه الآية الكريمة ، بمعنى الاستعلاء ؛ فهي على بابها ، أي : (أنبتنا فوقه مظلَّةً عليه ؛ لتُظِلَّه ، وتقيَه حرَّ الشمسِ ، كما يطنَّبُ البيتُ على الإنسانِ) ، قال البقاعي : « ولمَّا كان سُقمُه متناهيًا بالغًا إلى حدٍّ يَجِلُّ عن الوصفِ ، نبَّهَ عليه بأداةِ الاستعلاء ؛ فقال : (عليه) ، أي : (ورفعناها حالَ إتياننا إياها فوقه ؛ لتُظِلَّه ، كما يُظِلُّ البيتُ الإنسانَ) »[١] . وهذا هو مذهبُ البيضاويِّ ، والنسفيِّ ، وابنِ جُزَيٍّ ، والإيجيِّ ، وصديق حسن ، وابنِ عجيبة[٢] .

وأما الثعلبيُّ فيرى أنَّ (على) بمعنى اللام ، أو عند ؛ فيقول في معناها: «أي : أنبتنا له ، وقيل : (عنده) ، كقوله :﴿مُحَمَّدٍ الْقَمَّرِ الْحُجُرَاتِ﴾[الشعراء: ١٤] ، أي : (عندي) »[٣] .

وردَّ ابن المظفر هذا ؛ فقال : « (عليه) بمعنى (له) ما جاء في اللغة الصحيحة ؛ لأنهما متضادان ، يقال: (هذا الأمرُ عليه) ، أي : (يَضُرُّه) ، و(هُوَ له)، أي : (ينفعُه) ، ولأنَّ (على) للتعلِّي ، و(اللام) للمِلْك، والاختصاصِ . وكذلك (عليه) بمعنى (عنده) غيرُ مسموع ؛ لأن (على)

---

(١) نظم الدرر ٣٤٢/٦ .

(٢) تفسير البيضاوي ١٨/٥ ، والنسفي ١٣٧/٣ ، والتسهيل ١٩٨/٢ ، وجامع البيان للإيجي ٤٦٠/٣ ، وفتح البيان ٤٢٤/١١ – ٤٢٥ ، والبحر المديد ٦١٩/٤ .

(٣) الكشاف والبيان ١٧١/٨ .

للوجوب ، و(عند) تختصُّ بما في مِلْكه ، أو مُكْنته ، حتَّى لو قال : (لفلانٍ عليَّ كذا) يكون إقرارًا بالدَّيْن ، ولو قال : (له عندي كذا) يكون إقرارًا بالوديعة ؛ فقد اختلفا لغة وشرعًا . وكذا نقولُ في قوله : ﴿مُحَنَّدُ الْمَنْتَرِكِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ١٤] أي : (يجب لهم عليَّ المطالبةُ بذنبٍ) ؛ فلا حاجة إلى إقامةِ أحدِ الحروفِ مُقامَ الآخَرِ من غير ضرورة»[(١)] .

ولستُ أوافقُ ابنَ المظفر في اعتراضِه هذا ؛ لأن قولَه : (عليه) بمعنى (له) ، أو بمعنى (عنده) غيرُ مسموعٍ ، مردودٌ عليه ، وسنذكر جملةً من الشواهد التي وردت بهذين المعنيين فيما يأتي:

أولاً : ورود (على) بمعنى اللام :

تُقيمُ العربُ حروفَ الجرِّ مُقامَ بعضٍ ، والدليل على أنَّ (على) تقوم مَقامَ اللام :

(١) ما حكاه ابنُ السِّكيِّتِ ، عن أبي زيدٍ ، عن العربِ أنهم قالوا : (صِفْ عليَّ كذا ، وكذا حتى أعرفه) ، بمعنى : (صِفْ لي) [(٢)] ، وتقول العربُ أيضًا : (ما أغْيَظَك لي ، وما أغَمَّك لي) [(٣)] .

---

(١) مباحث التفسير ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٢) انظر : المخصص لابن سيده ٢٤١/٤ .

(٣) انظر : أمالي المرتضى ٣٥١/١ ، وتاج العروس١٨٠/٣٣، ومما يدلُّ علي ذلك : أن اللامَ قد تأتي بمعنى (على) ، نحو : (سقط الرجلُ لوجهه)، أي : (على وجهه) ، وكقول الطِّرِمَّاح يصف ناقةً : (من االطويل)

=

(٢) ذهب الكوفيون ، وقطربٌ ، وأبو عبيدةَ ، وابن قتيبةَ ، وغيرُهم ، إلى وقوعِ هذا في عدَّةِ آياتٍ قرآنيةٍ ، منها :

١ – قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾ [المائدة: ٣] ، أي: (وما ذُبِحَ لأجلها)، والذي دعا قُطْرُبًا إلى ذلك هو أنَّ المقصودَ بها تعظيمُ النُّصُب ، لا أنَّ الذبح عليها غيرُ جائز ؛ ولذا ناسبَ أنْ يكونَ معناها اللام [١] .

٢ – وكقوله تعالى : ﴿ ﴾ [المائدة: ٥٤] ؛ فقد ذهبَ زكريا الأنصاري إلى أنَّ (على) بمعنى « اللام » أي : (للمؤمنين) [٢] .

٣ – ومنه قولُه تعالى : ﴿ ﴾ [الروم: ٣٠]، حيث جاءتْ (على) بمعنى اللام ، تقديرها : (التي فطر الناس لها) ، أي: (لاتباعها) ، بمعنى أن دين الله خُلِقَ الناسُ

كأنَّ مُخَوَّاها على ثَفِنَاتِها مُعرَّسُ خَمْسٍ وُقِّعَتْ للجناجنِ

أي : (وقعت على الجناجن ، وهي عظام الصدر) ، فأقام اللامَ مُقامَ (على) .

وأجاز ابنُ عقيلٍ الحنبليُّ في الواضح في أصول الفقه ١٢٠/١ أن تكون اللام بمعنى(على) في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [الحجرات: ٢] ، أي : (عليه بالقول) ، وكقوله: ﴿ ﴾ [الرعد: ٢٥] ، يعني : (عليهم اللعنة) .

(١) انظر : تفسير الماتريدي ٥٨٤/١ ، والتفسير البسيط ٢٤٩/٧ ، وتفسير البغوي ١١/٣ ، وزاد المسير ٢٨٣/٢ ، وتفسير القرطبي ٥٧/٦ ، والبحر المحيط ١٢/٢ ، والتفسير المظهري ٢٣/٣ ، وفتح القدير ١٠/٢ ، وفتح البيان ٣٣٧/٣ ، والبحر المديد ٦/٢ .

(٢) انظر : الجني الداني ٤٨٠ ، وفتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ص ١٤٤ ، ويحوز عند زكريا الأنصاري أيضًا أن تُضَمَّنَ الذِّلَّة معنى العطف ؛ فعدَّاها تعديتَه ، كأنه قال : (عاطفين على المؤمنين) .

لاتباعه ؛ فهو كقوله تعالى :﴿ الطُّولِ الْبَحْرِ الْقَمَرِ الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، أي : (لهدايته إياكم)[١].

٤ – وقال تعالى :﴿ الْمُدَّثِّرِ الْقِيَامَةِ الْإِنْسَانِ ﴾ [النحل: ٢٦] ، أجاز المرتضى أن تكون (على) بمعنى اللام ، والمراد : (فخرَّ لهم السقفُ) [٢] .

٥ – وقال تعالى :﴿ الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ ﴾[النساء: ٤١] ؛ فيجوز عند ابن الجوزي أن تكون (على) بمعنى اللام[٣] .

٦ – ومنه قوله تعالى : ﴿الْقِيَامَةِ الْإِنْسَانِ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ ﴾[طه: ٤٧]، والتقدير: (والسلامُ لمَنِ اتبعَ الهُدَى) ، كقوله تعالى :﴿الْقَدْرِ الْبَيِّنَةِ الزَّلْزَلَةِ الْعَادِيَاتِ الْقَارِعَةِ التَّكَاثُرِ الْعَصْرِ الْهُمَزَةِ ﴾[فصلت: ٤٦] ، وقال في موضع آخر : ﴿الْأَحْزَابِ سَبَإٍ فَاطِرٍ يس الصَّافَّاتِ صٓ الزُّمَرِ غَافِرٍ ﴾ [الإسراء: ٧] [٤].

---

(١) انظر : تفسير مكي ٥٦٦٦/٩ ، ومثله قولُ الشاعر : (من الطويل)

علامَ تقول : الرمحُ يُثْقِلُ عاتقي إذا أنا لمْ أطعُنْ إذا الخيلُ كرَّتِ

فمعنى (علام) : (لم ؟) .

(٢) أمالي المرتضى ٣٥١/١ ، وأجاز في ٨٣/٢ – ٨٢ ذلك – أيضًا – في قوله صلى الله عليه وسلم : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ » على أن تكونَ الفطرةُ ههنا الدين ، والمعنى : « كلُّ مولودٍ يولدُ للدين، ومِنْ أجلِ الدين » ؛ لأنَّ الله – تعالى – لم يخلقْ مَنْ يَبْلُغُ مبلغ المكلَّفين إلا ليعبدَه، فيُنتفع بعبادته .

(٣) زاد المسير ٨٦/٢ ، وانظر : البسيط ٢٤٩/٧ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ الرَّحِيمِ صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي : (للناس) . [انظر : البحر المحيط ١٢/٢] .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣٣٩/٧ ، واللباب ٢٦٠/١٣ ، والسراج المنير ٣٦٦/٢ ، =

فظهر من خلال هذه الشواهد ، وغيرها أنَّ (على) تكون موافِقةً للام ، وإذا كان بعضُها غيرَ واضح الدلالةِ على ذلك ؛ فإنَّ منها ما لا شكَّ في أنه بمعنى اللام، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴾ [المائدة:٣]، ولا يمنع من هذا الجواز: كونُهما متضادَّيْنِ ؛ لأن (الأضداد) ظاهرةٌ لغويةٌ معروفةٌ يجيءُ فيها الضدُّ بمعنى ضدِّه ، وفيها كتبٌ كثيرةٌ للأصمعيِّ، ولابنِ السِّكِّيتِ ، وابنِ الأنباريِّ ، وغيرِهم؛ فليس هذا غريبًا في اللغة ، بل هو مشهورٌ لا يُماري فيه أحدٌ .

ومما يجبُ التنويه له : أنَّ الثعلبيَّ قد ذكَرَ مجيءَ (على) بمعنى اللامِ في موضعين آخرين من تفسيره ، لكنَّ ابنَ المظفر لم يُشِرْ إليهما ، ولم يتعقبْه فيهما ، وهذان الموضعان هما :

١ – قوله تعالى : ﴿ ﴾ [الأنعام: ١٥٤] ، قال الثعلبي: يعنى : (تتميمًا منا للأنبياء والمؤمنين ، و(على) بمعنى اللام ، كما تقول : (أتمَّ اللهُ عليه فأتمَّ له)[(١)].

٢ – وقوله تعالى :﴿ ﴾ [هود:

وحاشية الشهاب ٢٠٤/٦ ، وقال السمين الحلبي في الدر المصون ٤٥/٨ : لا حاجة إلى هذا التقدير .

(١) الكشف والبيان ٢٠٦/٤ ، وانظر : تفسير السمرقندي ٥١٣/١ ، فهو كقولِ الراعي : (من الوافر)

رعَتْه أشهرًا وخلا عليها فطارَ النَّيُّ فيها واستعارا

أي : (و خَلا لَها) ، انظر : المنتخب في اللغة لكراع النمل ٦١٢/١ ، والمآخذ على شراح المتنبي لابن معقل الأزدي ١٣٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢٢/٤ .

٥٧] ، قال : أي : (لكل شيء حافظ)[١] .

وكأنِّي بابنِ المظفر لا يرى بأساً من هذا المعنى في الآيتين السابقتين ؛ لأن اعتراضَه مبنيٌّ على (عدمِ إقامةِ حروفِ الجرِّ مُقامَ بعضِها منْ غيرِ ضرورةٍ)، فكيف يقولُ بعد ذلك : إنه غيرُ مسموعٍ في اللغةِ الصحيحةِ ؟!

والذي يظهر لي أنَّ مجيءَ (على) – هنا – بمعنى اللام ، غير بعيد- أيضاً، وإنما هو مستساغٌ مقبولٌ ، ومما يعضِّدُه : أن اللغةَ تؤيِّدُه، وتُثْبِتُهُ ، كما ذكرنا[٢] .

ثانياً : وردتْ (على) بمعنى (عند) في عدَّةِ شواهد ؛ منها :

(١) قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [البروج: ٦]، أي : عندها ، وهو مذهب القرطبي ، وذكره الواحدي ، والشوكاني ، وغيرهما[٣] .

(٢) وقوله تعالى : ﴿ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ ﴿ ﴾ [النساء: ١٧] ، حيث ذهب الحسنُ البصريُّ إلى أنَّ معنى الآية : (التوبة التي يقبلها الله) ؛ فتكون

---

(١) الكشف والبيان ١٧٥/٥ ، وتفسير القرطبي ٥٣/٩ .

(٢) انظر في ذلك : تفسير البغوي ٦١/٧ ، وفتح القدير ٤١١/٤ ، وفتح البيان ٤٢٤/١١ – ٤٢٥ ، وذهب القرطبي في تفسيره ٥٣/٩ إلى أنه بمعنى (عنده) .

(٣) الوجيز للواحدي ١١٩٠/٢ ، و تفسير القرطبي ٢٥٧/١٩ وفتح القدير ٤١٢/٥ ، وانظر: مفاتيح الغيب ١١١/٣١ ، واللسان (ع ل ا) ، واللباب لابن عادل ٢٤٤/٢ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٤٧٦/٦ .

(على) بمعنى (عند)، وهو مذهبُ ابن الأنباريِّ ، والثعلبيِّ[١] .

(٣) وقال تعالى :﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ أَعُوذُ ﴾[الأنعام: ٣٠] ، أي : (عند ملائكته وجزائه) ، تقول : (وقفتُ على فلانٍ) ، أي : عنده[٢] .

(٤) وقال تعالى :﴿مُحَمَّدٌ ٱلۡفَتۡحُ ٱلۡحُجُرَٰتِ ﴾[الشعراء: ١٤] ؛ فقد ذهَبَ ابنُ قتيبةَ، والثعلبيُّ ، والزركشيُّ إلى أنها بمعنى (عند) ، أي : (ولهم عندي ذنبٌ) [٣]

(٥) ﴿ٱلدُّخَانُ ٱلۡخَانِئَةُ ٱلۡأَحۡقَافِ مُحَمَّدٌ ٱلۡفَتۡحُ ﴾[المطففين: ٢] ؛ فيرى القرطبيُّ أنها بمعنى (عند) [٤] .

---

(١) انظر : الكشف والبيان ٢٧٣/٣ ، والبسيط ٣٨٨/٦ ، وتفسير البغوي ١٨٤/٢ ، وتفسير الخازن ٥٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٠٧/٣ ، واللباب ١٤/٦ .

(٢) تفسير القرطبي ٤١١/٦ ، وفتح القدير ١٠٩/٢ ، وفتح البيان ١٢٦/٤ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٣٠٢ ، والكشف والبيان ١٧١/٨ ، والبرهان ٢٨٥/٤ ، وانظر : تفسير السمرقندي ٥١١/٢ ، ومفاتيح الغيب ١١١/٣١ ،واللسان(ع ل ا) ، ويرى أبو عبيدة في مجاز القرآن ٨٤/٢ أنها بمعنى (اللام) ، وذهب السمعاني في تفسيره ٤٠/٤، والبغوي ٣٢٦/٣ ٣٢٦/٣، وابن الجوزي ٣٥/٦ إلى أنها على تقدير محذوف، أي : (دعوى ذنبٍ) ، وانظر : الكشاف ٣٠٩/٤ ، و تفسير النسفي ١٧٩/٣ .

(٤) تفسير القرطبي ٢٥٢/١٩ ، ومنه قوله تعالى :﴿ٱلتَّوۡبَةُ ٱلۡآخِرَةُ ٱلدُّخَانُ ٱلۡخَانِئَةُ ٱلۡخَانِئَةُ ﴾[التوبة: ٨٤] ؛ إذ ذهب بعضهم إلى أنَّ المعنى : (لا تقف عند قبره للدفن أو للزيارة) ، انظر : روح المعاني ١٥٥/١٠ ، ومنه قول الشاعر : (من الطويل)

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تمَّ ظِمْؤها تصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

=

ثالثاً : ومن الجدير بالذِّكْر أنَّ لابنِ المظفرِ رأياً تفرَّدَ به - فيما أعلم – في معنى (على) – هنا؛ فيقول :

« إنَّه من صِلَةِ التضمينِ ؛ لأنَّ معظمَ المقصودِ من إنباتِ الشجرةِ تظليلُه ؛ فكانَّ معنى (التظليل) في ضِمْنِ (الإنْبات) ؛ فعُدِّى الإنْباتُ تعديةَ (التظليلِ) ، كأنه قال : (وأنبتنا مظللةً عليه)؛ فيكون (على) صلةً للتظليل الذي هو في ضِمْنِ (الإنْبات) ، مثل قوله :﴿الفاتحة البقرة آل عمران النساء المائدة﴾[النور: ٦٣] ؛ لأنَّ في المخالفةِ الإعراضَ ؛ فعُدِّيَ تعديتين »[1] .

ويُرَدُّ على ذلك بأنَّ الأصلَ هو عدمُ التضمينِ ما دام المعنى صحيحًا بدونه، وهذا يجعلُ مذهبَ الثعلبيِّ – الذي ردَّه – أقوى من مذهبه ، وأسهلَ، وأقربَ ، ولاسيما أنَّ السماعَ يؤيِّدُه .

أي : (من عنده) [انظر : المنتخب لكراع النمل ٦١٣/١ ، وتاج العروس ١٠٦/٣٩] .

(١) مباحث التفسير ٢٥٧ .

١٠ - هل تجيءُ (أوْ) بمعنى (الواو) في قوله تعالى :

﴿ ﴿ ﴿ سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَة آلِ عِمْرَانَ ﴾ ﴾ ﴾ [الذاريات: ٣٩] ؟

ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ (أوْ) في الآيةِ الكريمةِ بمعنى (الواو) ، وذلك « لأنهم قد قالوهما جميعًا ... وقد يوضع (أو) بمعنى (الواو) ، كقوله : ﴿ القَارِعَةُ التَّكَاثُرُ العَصْرُ ﴾ [الإنسان: ٢٤] »[(١)] .

ومنع ابنُ المظفرِ الرازيُّ هذا ؛ لأنه « لا حاجةَ إلى أنْ نجعلَ (أو) بمعنى (الواو) ، بل لا وجْهَ له ؛ لأنهم نسبوه إلى السِّحْر والجنونِ في مقامين ، لا في مقامٍ واحدٍ »[(٢)] .

وللنحويين في معنى (أوْ) – هنا – قولان :

القول الأول : ذهب الفراءُ ، وأبو عبيدةَ ، ورجَّحه الثعلبيُّ ، وابنُ ثناءٍ الهنديُّ إلى أن (أو) بمعنى الواو[(٣)] . واستدلوا على ذلك بثلاثةِ أمورٍ :

الأول : أنَّ فرعونَ قد قالهما جميعا لموسى – عليه السلام ، ولم يتردد في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ [الأعراف: ١٠٩] ، وقولِه في

---

(١) الكشف والبيان ١١٨/٩ .

(٢) مباحث التفسير ٢٩٠ .

(٣) مجاز القرآن ١٧٥/٢، ٢٢٧ وتفسير الطبري ٥٣٥/٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٩/٤، والكشف والبيان ١١٨/٩، وتفسير مكي ٧٠٩٩/١١ ، وتفسير البغوي ٣٧٨/٧، والمحرر الوجيز ١٨٠/٥، وزاد المسير ١٧٢/٤ ، والبحر المحيط ٥٥٨/٩ ، والدر المصون ٥٥/١٠، والتفسير المظهري ٨٨/٩ .

موضع آخر : ﴿ طسٓمٓ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ [الشعراء: ٢٧] ، فدلَّ ذلك على أنَّ (أوْ) بمعنى الواو[١] .

الثاني : أنَّ فرعونَ لمَّا رأى على يديْ موسى – عليه السلام – الخوارقَ ، قال : (ساحرٌ) ، ولمَّا سمعه يقولُ ما لا يدركه عقلُه السقيمُ زعَمَ أنه مجنونُ ، وبين كلامَيْه منافاةٌ[٢] .

الثالث : أن (أو) قد جاءت بمعنى (الواو) في مواضع ؛ منها : قوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١-٣] ، وكما في قوله تعالى : ﴿ الْجَاثِيَةِ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ الْحُجُرَاتِ قٓ ﴾ [الجاثية: ١-٢] ، وكما في قوله تعالى : ﴿ الصَّافَّاتِ ﴾ [الصافات: ١] ، وهو مذهبُ ابن قتيبة[٣]؛ فليس بمستبعدٍ أنْ تكونَ (أو) – هنا – من هذا الباب ؛ لجوازه في اللغة .

القول الثاني : ذهب الجمهورُ إلى أنَّ (أو) على بابها من الإبهام على السامع ، أو للشكِّ ، نزَّل نفسَه – مع أنه يعرفُه نبيًّا حقًّا – منزلةَ الشاكِّ في أمرِه ؛ تمويهًا على قومه ؛ لأن هذا من فرعونَ اللعينِ مغالطةٌ وإيهامٌ لقومه ؛ فإنه يعلَمُ أنَّ ما رآه من الخوارقِ لا يتيسرُ على يدِ ساحرٍ ، ولا يفعلُه مَنْ به جنونٌ[٤] .

أو هي للتقسيمِ ، ظنَّ أنَّ موسى – عليه السلام – لابُدَّ أنْ يكونَ أحدَ

---

(١) انظر : إعراب النحاس ٢٣٩/٤ ، والكشف والبيان ١١٨/٩ .

(٢) التفسير المظهري ٨٨/٩ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٥٤٤ ، وانظر : الجني الداني ٢٢٨ .

(٤) انظر : فتح القدير ٩٠/٥ .

هذين ، ولعلَّه ظنَّ أحدَهما ، أو تعمدَ الكذبَ ، وأما كونُها بمعنى (الواو) فهو خطأٌ ؛ لأنه عكْسُ المعاني ، وهو مُسْتغنًى عنه ، و(أو) لها معناها المعروف[١] .

ولذا فقد ردَّ الجمهورُ ، ومنهم ابنُ المظفرِ ، أدلةَ المذهبِ الأول بما يأتي :

أولاً : لا ضرورةَ تدعو إلى ذلك ؛ لأنهم نسبوا موسى عليه السلام إلى السحر، والجنونِ في مقامَيْن ، لا في مقامٍ واحدٍ ؛ إذْ معنى : (هذا ساحرٌ أو مجنونٌ) هو أنَّه يُظهِرُ هذه الأشياءَ ؛ لسِحْره ، أو هو يدَّعي النبوةَ ؛ لجنونه ، ومرادُهم أن ينسبوه إلى البطلان ، والذي يوجب البطلانَ إما السحرُ ، أو الجنون[٢].

وأما الآيتان اللتان أوردهما الثعلبيُّ في اتهامِ فرعونَ لموسى – عليه السلام –مرةً بالسِّحْرِ ، ومرةً بالجنونِ ، فإنهما لا تدلان على أنه قالهما معًا[٣] .

ثانياً : أنه لو كان المعنى : (هذا ساحرٌ ومجنونٌ) لكان كلامًا

---

(١) انظر في هذا المذهب : تفسير الطبري ٥٣٥/٢١ ، وتفسير مكي ٧٠٩٩/١١ ، والمحرر الوجيز ١٨٠/٥ ، والبحر المحيط ٥٨٨/٩ ، والدر المصون ٥٤/١٠ ، والتسهيل لابن جزي ٣٠٩/٢ ، واللباب ٨٩/١٨ ، والجواهر الحسان ٣٠٤/٥، والتفسير المظهري ٨٨/٩، وفتح القدير ٩٠/٥ ، وفتح البيان ٢٠٥/١٣ ، وروح المعاني ١٥/٢٧.

(٢) انظر : مباحث التفسير ٢٩٠ .

(٣) الدر المصون ٥٥/١٠ .

متناقضًا ؛ لأن فرعونَ كان يعلمُ أنَّ السِّحْرَ لا يجتمعُ مع الجنونِ ؛ لأنَّ السِّحْرَ يحتاجُ إلى عقلٍ، أما المجنونُ فليس قادرًا على السِّحْرِ ؛ فكيف ينسِبُه إليهما جميعًا في حالةٍ واحدة[١] ، ومما يؤيِّدُ ذلك : أنَّ فرعونَ اللعينَ يتلوَّنُ تلوُّنَ الحِرْباءِ[٢] ؛ ولذا كانت (أو) على معناها.

ثالثًا : أنه لا يجوز القياسُ على آيتي الإنسان ، والصافات ؛ لأن مجيءَ (أو) بمعنى الواو في بعض المواضع كان لسبب ، فإن قوله تعالى: ﴿ الْقَمَرَةَ الْتَكَاثُرِ الْغَضَرِ ﴾ [الإنسان: ٢٤] ، وفي قوله : ﴿ الْجَاثِيَةَ الْأَحْقَافِ مُحَمَّدٍ الْفَتْحِ الْحُجُرَاتِ قٓ ﴾ [الصافات: ١٤٧] صحَّ أنْ تكونَ بمعنى (الواو) فيهما ؛ لأنَّ (أو) للشكِّ ، والشكُّ لا يجوزُ على الله –تعالى ، ويجوزُ على فرعونَ ، فظهرَ الفرقُ بينهما[٣] .

وبهذا يتضحُ لنا أنَّ اعتراضَ ابنِ المظفرِ على الثعلبيِّ صحيحٌ ؛ لأنَّ المعنى بخلافه ، كما ذكرنا .

---

(١) مباحث التفسير ٢٩٠ .

(٢) روح المعاني ١٥/٢٧ .

(٣) مباحث التفسير ٢٩١ .

١١ - مجيءُ (الواو) بمعنى (أو) في قوله تعالى :

﴿ ﴾ [الحديد: ٢٠]

ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ الواوَ في الآيةِ الكريمةِ بمعنى (أو) ؛ فقال : « يعني : (أو مغفرةٌ) »[١] .

وضعَّف هذا ابنُ المظفرِ ؛ لأنه « لا حاجةَ إلى إضمارِ الألف ، بل المعنى: (عذابٌ شديدٌ للكفار، ومغفرةٌ للمؤمنين) »[٢] ، أي : أن (الواو) على معناها .

وللنحويين في معنى هذه الواو مذهبان :

المذهب الأول : أنَّ الواوَ للعطفِ ، و(في الآخرةِ) : خبرٌ مقدمٌ ، وما بعده مبتدأٌ مؤخرٌ ، أي : أنَّ في الآخرةِ عذابًا شديدًا للكافرين والمنافقين ، ومغفرةً منه ورضوانًا للمؤمنين المطيعين. وهذا هو مذهبُ الجمهورِ؛ كالزجاجِ ، والطبرانيِّ ، والسمعانيِّ، وابنِ المظفرِ، وغيرِهم[٣].

---

(١) الكشف والبيان ٩/٢٤٤ .

(٢) مباحث التفسير ٣٠٣ ، ولعل في عبارة ابن المظفر سقطًا ؛ لأن الآية ليس فيها إضمار الألف ، وإنما هي على معنى (أو) .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٥/١٢٧، وتفسير الطبراني ٨/٣١٧، وتفسير السمعاني ٥/٣٧٥،= = ومباحث التفسير ٣٠٣ ، وانظر: تفسير مكي ١١/٧٣٢٧، وتفسير البيضاوي ٥/١٨٩، وتفسير النسفي ٣/٤٣٩ .
وهو معنى حسن ؛ إذ قابل العذاب بشيئين : بالمغفرة ، والرضوان ؛ فهو من باب (لنْ يغلبَ عسرٌ يسرين) [انظر: اللباب ١٨/٤٨٨ ، وفتح البيان ١٣/٤١٧] .

ويحسُنُ الوقفُ حينئذٍ على قولِه : (عذابٌ شديدٌ) ، ويبتدئُ بقوله : (ومغفرةٌ من الله ورضوانٌ)[١]. ويؤيدُ معنى العطفِ في الآيةِ : ما ذكَرَه مقاتلٌ ، وقتادةُ في معناها ؛ أي : « عذابٌ شديدٌ لأعداءِ الله ، ومغفرةٌ من الله ورضوانُه لأوليائِه وأهلِ طاعته »[٢] .

المذهب الثاني : أنَّ (الواوَ) بمعنى (أو) ، والتقدير : (إما عذابٌ شديدٌ، وإما مغفرةٌ) ، أي : ليس في الآخرةِ القريبةِ إلا هذا، أو هذا ، وهو مذهبُ الفراءِ ، والثعلبيِّ ، واختاره الكِرْمانيُّ ، وابنُ كثيرٍ[٣] ، وذلك لأنه – تعالى – ذَكَرَ ما في الدنيا ، وأنه على ما وصفَها ، وأما الآخرةُ فإنها إمَّا عذابٌ، وإما جنَّةٌ ؛ فالواوُ فيه، و(أو) بمنزلةٍ واحدة[٤] ؛ فهو كقولك : (ضَعِ الصَّدَقةَ في كلِّ يتيمٍ وأرملةٍ) ، وإنْ قلتَ: (في كلِّ يتيمٍ أو أرملةٍ)؛ فالمعنى واحدٌ[٥]. وحينئذٍ فلا يُوقَفُ على قوله : (عذابٌ شديدٌ)[٦] .

---

(١) انظر: تفسير الطبراني ٣١٧/٨ ، ودرج الدرر للجرجاني ٦٢٠/٢ ، واللباب ٤٨٨/٨ ، والجواهر الحسان ٣٩٠/٥ .

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره ٤١٦/٢٢ –٤١٧ ، والبغوي في تفسيره ٣٩/٨ ، وابن الجوزي في زاد المسير ٢٣٦/٤ ، وانظر: بحر العلوم للسمرقندي ٤٠٨/٣ ، وتفسير السمعاني ٣٧٥/٥ ، ومفاتيح الغيب ٤٦٤/٢٩ ، وفتح القدير ٢١٠/٥ ، وفتح البيان ٤١٧/١٣ ، وأخرج السيوطي في الدر المنثور ٦١/٨ عن قتادة قال: « صار الناس إلى هذين الحرفين في الآخرة » .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٥/٣ ، والكشف والبيان ٢٤٤/٩ ، وغرائب التفسير ١١٨٨/٢، وتفسير ابن كثير ٢٤/٨ ، وانظر : تفسير الطبري ٤١٧/٢٢ ، والجواهر الحسان ٣٩٠/٥ .

(٤) تفسير الطبري ٤١٧/٢٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١٣٥/٣ .

(٦) انظر: اللباب ٤٨٨/١٨ ، وفتح القدير ٢١٠/٥ ، وفتح البيان ٤١٧/١٣ .

والذي يظهر لي أنَّ المعنيين – هنا – جائزان ، وليس هناك ما يمنعُ مِنْ أنْ تكونَ (الواوُ) بمعنى (أو) ؛ لما فيه من ثراءٍ للمعنى ، ودَلالةٍ تختلفُ عن جعْلِها على بابِها الأصليِّ ؛ ولهذا فلا أرى وجهًا لهذا الاعتراض الذي ذكره ابن المظفر.

١٢ - معنى الباء في (المَائِدَة) من قوله تعالى :

﴿ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَة الأَنْعَام الأَعْرَاف ﴾ [القلم : ٢]

قولُه تعالى : ﴿ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ المَائِدَة الأَنْعَام الأَعْرَاف ﴾ جوابٌ للقسم ﴿ ﴿ سُورَةُ الفَاتِحَةِ ﴾ و(ما) عاملةٌ عملَ (ليْسَ) ، لها اسمٌ وخبرٌ ؛ لدخول الباءِ في خبرها (بمجنون) ، وقد ذكرَ الثعلبيُّ أن « معناه : (وما أنت بمجنونٍ والنعمةُ لربِّك)؛ كقولهم : (سبحانك اللهمَّ، وبحمدك) ، أي : والحمد لك»[١]، أي : أنَّ الباءَ بمعنى الحالِ.

وضعَّفَ ابنُ المظفرِ هذا التأويلَ ؛ لأنه « ليس بنظمٍ متناسبٍ ، والأشْبَهُ أنْ يكونَ الباءُ في قوله : (بنعمةِ ربِّك) باءَ الالتباس ، كالباء في قوله : ﴿ يُونُسَ هُودٍ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الحِجْرِ النَّحْلِ ﴾ [المائدة: ٦١] ، معناه : (مع الكفر) ؛ فيكون المعنى ههنا : (ما أنت مع نعمة ربك بمجنون) ، ويجوز أن تكون الباءُ في قوله : (بنعمة ربك) باءَ القسمِ ، كأنه يُقْسمُ بنعمةِ الله أنه ليس بمجنونٍ ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ باءَ السببية ، يعني : (بسببِ ما أنعم الله عليك لست بمجنونٍ) »[٢] .

وهذا الاعتراض صحيحٌ ؛ لأن ما أورده الثعلبيُّ ليس بتفسيرِ إعرابٍ ، بل هو تفسيرُ معنًى[٣] ، وذلك لأنَّ قولَه : (بنعمةِ ربِّك) قسَمٌ معترَضٌ به

---

(١) الكشف والبيان ٩/١٠ .

(٢) مباحث التفسير ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٣) البحر المحيط ٢٣٨/١٠ ، واللباب ٢٦٠/١٩ .

بين (ما) ، وخبرِها على سبيلِ التأكيدِ ، والتشديدِ ، والمبالغةِ في انتفاءِ هذا الوصفِ الذميمِ ، واختار هذا : ابنُ عطيةَ ، والنسفيُّ ، وأبو حيانَ ، وابنُ جُزَيٍّ ، قال ابنُ عطيةَ : « (بنعمة ربك) اعتراضٌ ، كما تقول للإنسان : (أنت بحمد الله فاضل) »[١] ، ولا تخرج الباء عن معنًى من المعاني الثلاثةِ التي ذكرَها ابنُ المظفرِ الرازي:

١- **فيجوز أن تكون الباءُ للسببية** ، كأنه قيل : (انتفى عنك الجنون بنعمةِ ربِّك) ، أي : (بواسطة إنعامِ ربِّك) ، والذي تتعلَّقُ الباءُ به حينئذٍ هو معنى مضمونِ الجملةِ نفيًا وإثباتًا ، وممَّنْ ذهبَ إلى هذا : الزجاجُ ، والنيسابوريُّ ، وابنُ مخلوفٍ الثعالبيُّ ، والشوكانيُّ ، والخضريُّ ، وصديق حسن خان[٢] .

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ٣٤٦/٥ ، وتفسير النسفي ٥١٨/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٥/١٠، والتسهيل لابن جزي ٣٩٨/٢ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢٠٤/٥ ، وإيجاز البيان للنيسابوري ٨٢٨/٢ ، والجواهر الحسان ٤٦٤/٥ ، وفتح القدير ٢٦٧/٥ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢٥/٢ ، وفتح البيان ٢٥٥/١٤ ، وانظر أيضًا : تفسير الماوردي ٢٧٨/٤ ، والبسيط للواحدي ٧٤/٢٢ ، وغرائب التفسير للكرماني ١٢٣٦/٢ ، وتفسير البغوي ٣٧٥/٤ ، وزاد المسير ٣١٩/٤ ، ومفاتيح الغيب ٦٠٠/٣٠ ، والدر المصون ٤٩/١١ ، وغرائب القرآن لنظام الدين النيسابوري ٣٣٤/٦ .

٢- **ويجوز أن تكونَ الباءُ للقسم** ، أي : (ما أنت ونعمةِ ربِّك بمجنونٍ) ، وهو قولُ الماورديِّ ، وأجازه القرطبيُّ[١] ، وضعَّفه الكِرْمانيُّ[٢].

٣- **ويجوز أن تكونَ الباءُ للالتباس** ، فتتعلَّقُ بضميرٍ هو حالٌ ، كأنه قيل: (أنت بريءٌ من الجنون ملتبسًا بنعمةِ اللهِ التي هي النبوةُ ، والرياسةُ العامةُ) ، كما لو قلتَ : (أنتَ عاقلٌ بحمدِ اللهِ) ، أي : (ثبَتَ لك العقلُ حالَ كونِك متلبسًا بحمدِ اللهِ) ، ورجَّح هذا المعنى : الطاهرُ ابنُ عاشور[٣] .

والظاهرُ أن الثعلبيَّ أراد في تفسيره أن تكون الباءُ بهذا المعنى[٤] ، ولكنه لمْ يُحْسِنِ التعبيرَ عنه ؛ ولذا ذهب أبو حيان ، وابنُ عادلٍ إلى أن هذا ليس بتفسيرِ إعرابٍ ، وإنما هو تفسيرُ معنًى[٥] ، ونلحظ أنَّ ابن المظفر جعلَها على هذا التفسير بمعنى (مع) ، ولكن الأوْلَى أن تكونَ بهذا المعنى الذي أوضحناه .

---

(١) النكت والعيون للماوردي ٦١/٦ ، وتفسير القرطبي ٢٢٥/١٨ ، وانظر: فتح القدير ٢٦٧/٥ ، وفتح البيان ٢٥٥/١٤ .

(٢) غرائب التفسير ١٢٣٦/٢ .

(٣) التحرير والتنوير ٦٢/٢٩ ، وانظر : تفسير البغوي ٣٧٥/٤ ، وإيجاز البيان ٨٢٨/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٢٥/١٨ ، وغرائب القرآن ٣٣٤/٦ ، وتفسير أبي السعود ١١/٩ ، وفتح القدير ٢٦٧/٥ ، وفتح البيان ٢٢٥/١٤ .

(٤) وممن حكى هذا أيضًا : البغوي في تفسيره ١٨٧/٨ ، والقرطبي في تفسيره ٢٥٥/١٨ .

(٥) البحر المحيط ٢٣٨/١٠ ، واللباب ٢٦٠/١٩ .

١٣ - مجيءُ (وراء) بمعنى (أمام) في قوله تعالى :

﴿ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم﴾ [الإنسان: ٢٧]

(وراء) : ظرفُ مكانٍ ، بمعنى (خلْفَ) ، وقد تأتي بمعنى (أمام) ، كما في قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم﴾ ، قال الثعلبي : « أي : أمامهم ، وقُدَّامَهم، كقوله ﴿ٱلْأَسْرَاءِ ٱلْكَهْفِ مَرْيَمَ﴾ [الكهف: ٧٩] وقوله ﴿قَبْلِ ٱلدَّارَقَاتِ ٱلْقُرُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٠][(١)] » .

وردَّ هذا ابنُ المظفر الرازي فقال :

« قولُه : ﴿ٱلْأَسْرَاءِ ٱلْكَهْفِ مَرْيَمَ﴾ أي : (قُدَّامَهم) ؛ لأن ذلك المَلِكَ لمْ يكُنْ خلفَهم، وإنما كانَ قُدَّامَهم ، وكذلك البرزخُ ليس خلْفَهم ، وإنما قُدَّامهم ، أما ههنا فلا ضرورةَ أنْ يُفسَّرَ (وراءَهم) بـ (قُدَّامَهم)؛ لأن المراد : أنهم يُعْرِضون عن ذِكْر اليوم الثقيل ، كما يقال : (جعله خلفَ ظهْرِه ، ودَبْرَ أذُنِه) ، وإنْ كان ذلك بين يديه »[(٢)] .

ويتضحُ من خلالِ ما ذكره الرازيُّ أنه يتفقُ مع الثعلبيِّ في أنَّ (وراءَ) بمعنى (أمام) في آيتي الكهف ، والمؤمنون ، أما في هذه الآية فلا يُسلِّمُ له بهذا المعنى ، وسنبين هذين المذهبين فيما يأتي :

١- **المذهب الأول** : وهو المشهورُ عند جمهورِ المقسرين أنَّ (وراء) – هنا – بمعنى (خلْف) ، أي : (يتركون ، ويدَعُونَ وراءَهم) ، أي :

---

(١) الكشف والبيان ١٠/١٠٧ .

(٢) مباحث التفسير ٣١١ – ٣١٢ .

خلْفَهم ، أو خلْفَ ظهورِهم ، العملَ للآخرة ، وما يُنَجِّيهم منْ عذابِ الله تعالى[١] . واحتج المفسرون لذلك بأنهم لمَّا لمْ يلتفتوا إليه ، وأعرضوا عنه؛ فكأنهم جعلوه وراءَ ظهورِهم[٢] ، وهذا المعنى مرويٌّ عن مجاهدٍ[٣] ، وأجازَ الفخْرُ الرازيُّ أنْ يكونَ المرادُ : (ويذَرُون وراءَهم عمَلَ يومٍ ثقيلٍ) ، أي : (لا يعملون للآخرةِ) ؛ فحُذِفَ المضافُ ، وهو (عَمَل) [٤] .

٢- **المذهب الثاني** : أنْ يكونَ بمعنى (أمام ، وقُدَّام) ؛ فهو من الأضداد ؛ إذْ يقالُ للرجلِ : (وراءَك) ، أي : خلْفَك ، أو أمامَك[٥] .

واختارَ هذا القولَ في هذه الآيةِ : أبو عبيدةَ ، وابنُ دريدٍ ، والثعلبيُّ ، ومكيٌّ، والواحديُّ ، والبغويُّ ، وابنُ عطيةَ ، وابنُ الجوزي[٦] ، وأجازه الطبريُّ، والنحاسُ ، وأبو الليثِ السمرقنديُّ ، والزمخشريُّ ، والفخْرُ الرازيُّ ،

---

(١) انظر في ذلك : تفسير الطبري ٥٧٤/٢٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٢/٥ ، وتفسير مكي ٧٩٤٦/١٢ ، والكشاف ٦٧٥/٤ ، وتفسير البيضاوي ٢٧٣/٥ ، وتفسير النسفي ٥٨٢/٣ ، واللباب ٤٦٣/١ ، وجامع البيان للإيجي ٤٢٣/٤ ، وفتح القدير ٣٥٤/٥ ، وفتح البيان ٤٧٩/١٤ .

(٢) مفاتيح الغيب ٧٦٠/٣٠ .

(٣) انظر: بحر العلوم ٥٢٧/٣ .

(٤) مفاتيح الغيب ٧٦٠/٣٠ ، وانظر: إعراب النحاس ٨٢/٥ ، وتفسير مكي ٧٩٤٦/١٢ .

(٥) انظر في ذلك : الأضداد للأصمعي ٢٠ ، ولابن السكيت ١٧٥ ، وللسجستاني ٨٢ ، ولابن الأنباري ٦٨ .

(٦) مجاز القرآن٢٨٠/٢، والجمهرة ١٠٦٩/٢، والكشف والبيان ١٠٧/١٠، وتفسير مكي ٧٩٤٦/١٢ ، ومشكل مكي ٧٨٨/٢ ، والوجيز للواحدي ١١٦٠/١ ، وتفسير البغوي ٢٩٩/٨ ، والمحرر الوجيز ٤١٥/٥ ، وزاد المسير ٣٧٥/٤ .

والبيضاويُّ، والنسفيُّ[١] ، ورجَّحه الرَّسْعنيُّ ، والقرطبيُّ ، وأبو حيانَ[٢]، وهو قولُ ابنِ عباسٍ – رضي الله عنهما ، ومقاتلٍ ، والكلبيِّ [٣] .

وحُجَّةُ هؤلاء : أنَّ (وراءَ) مشتقٌّ من (تَوَارى) ؛ فهو يقعُ لِمَا بين يديْك، وما خلْفَك[٤] ، وتحقيقُ ذلك : أنَّ ما غابَ عنك فقد توارَى عنك ، وأنت متوارٍ عنه؛ فكل ما غابَ عنك فهو وراءَك ، وأمامَ الشيءِ : قُدَّامه إذا كان غائبًا عنك ؛ ولذا صحَّ أنْ يُطلقَ لفظُ (وراء) عليه[٥] .

وردَّ ابنُ المظفرِ هذا المعنى في آيةِ سورةِ الإنسانِ ؛ لأمرين :

الأول : أنه لا ضرورةَ لهذا التفسيرِ ؛ لأن المرادَ : أنهم يُعْرِضُونَ عنْ ذِكْرِ اليومِ الثقيلِ ؛ كما يُقال : (جعلَه خلْفَ ظهْرِه ، ودَبْرَ أُذُنِه)، وإنْ كان ذلك بين يديه.

الثاني : أنه لو فُسِّر (وراءَهم) ههنا بـ(قُدَّامَهم) لكان المعنى : (يتركون اليومَ الثقيلَ قُدَّامَهم) ؛ فلا يكونُ لهم في ذلك ذمٌّ ، وإنما يكون

---

(١) تفسير الطبري ٥٧٤/٢٣ ، وإعراب القرآن ٨٢/٥ ، وبحر العلوم ٣٧/١ ، ٥٢٩/٣ ، والكشاف ٦٧٥/٤ ، ومفاتيح الغيب ٧٦٠/٣٠ ، وتفسير البيضاوي ٢٧٣/٥ ، وتفسير النسفي ٥٨٢/٣ .

(٢) رموز الكنوز٤٢٥/٨، ووتفسير القرطبي ١٥١/١٩ ، والبحر المحيط ٣٦٩/١٠ ، وانظر: اللباب ٤٦٣/١ ، وجامع البيان للإيجي ٤٢٣/٤ ، وفتح البيان ٤٧٩/١٤ .

(٣) انظر : البسيط للواحدي ٦١/٢٣ .

(٤) [إعراب القرآن للنحاس ٨٢/٥ .

(٥) انظر: مشكل مكي ٧٨٨/٢ ، ومفاتيح الغيب ٤٩١/٢١، واللباب لابن عادل ٥١٧/١٢ .

ذمًّا لهم أنْ لو جعلوها خلْفَ ظهورِهم[١] .

ومع قوةِ الدليلِ الذي ذكره الرازيُّ لا نستطيعُ أن نَغْفُلَ أبدًا أنَّ ما ذهب إليه الثعلبيُّ هو قولُ جماعةٍ من المفسرين، والنحويين ، كما أنه مذكورٌ في كتبِ الأضدادِ ، وله ما يُعضِّدُه ويُقوِّيه ، كما أوردنا .

(١) انظر: مباحث التفسير ٣١١ – ٣١٢ .

١٤ - معنى الاستفهام في قوله تعالى :

﴿ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ﴾ [التين: ٧]

قولُه تعالى : ﴿ٱلۡعَظِيمِ أَعُوذُ﴾ (ما) : استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ ، والخبرُ هو الفعلُ (يكذبُك) بعدها ، والاستفهام فيها للتوبيخِ ، والتقديرُ عند الثعلبي : « فما يكذِّبُكَ أيُّها الإنسانُ بعْدَ هذه الحُجَّةِ والبرهانِ بالدين؟ »[١].

واعترض ابنُ المظفر على هذا ؛ فقال : « لا يتَّضحُ التفسيرُ على هذا الوجهِ... لمَّا كان الخطابُ للكافرِ في قوله : (فما يُكَذِّبُكَ) يكون تقديرُه : أيُّها الكافرُ مَنْ يُكذِّبُك في قولك : لا بعْثَ، ولا حسابَ ؛ فيكونُ جوابُه : (اللهُ يُكَذِّبُني، ورسولُه)؛ فلا يكون في الاستفهامِ فائدةٌ ... فلا بُدّ أن نُفسِّرَهَ على وجه الاستبعاد؛ نحو: ﴿ٱلۡحُجُرَٰتِ قۡنَ ٱلذَّٰرِيَٰتِ ٱلطُّورِ﴾ [الأعراف: ١٨٥ ، المرسلات: ٥٠] ، وإنما يكونُ مفسَّرًا على هذا الوجهِ أن نقول: معناه : (أيُّ شيءٍ سيجعلُكَ مكذبًا أيُّها الإنسانُ بعد القرآنِ بالبعثِ؟) »[٢] .

وللعلماءِ في معنى الاستفهامِ في الآيةِ قولان ، هما :

القول الأول : أنَّ المخاطبَ بها هو الإنسانُ، أو الكافرُ على طريقِ الالتفاتِ توبيخًا وإلزامًا للحُجَّةِ ؛ فالاستفهام بمعنى التوبيخِ ، والتبكيتِ ، والتقريعِ ، أي : (فما يُكذِّبُك أيُّها الإنسانُ بعد هذه الحُجَّةِ والبرهانِ؟!) أي : (ما الذي يجْعلُكَ مُكَذِّبًا بالجزاء؟) ؛ وذلك لأنَّ مُكَذِّبَ الحقِّ كاذبٌ ، والباءُ

---

(١) الكشف والبيان ٢٤١/١٠ .

(٢) مباحث التفسير ٣١٦ .

للسببيةِ .

وهذا هو مذهبُ الجمهورِ؛ كالنحاسِ ، وأبي الليثِ السمرقنديِّ ، والثعلبيِّ ، والسمعانيِّ ، والبغويِّ ، وابنِ الجوزيِّ ، ونظامِ الدينِ النيسابوريِّ، وغيرِهم[١] ، وهو قولُ مجاهدٍ ، ومقاتلٍ[٢] .

وضعَّف هذا ابنُ المظفر الرازيُّ ؛ لأنَّ الاستفهامَ بهذا المعنى ليس فيه فائدةٌ، وإنما الأقربُ فيه أنْ يكونَ بمعنى الاستبعادِ ، والتقديرُ: (أيُّ شيءٍ يجعلُكَ مُكَذِّبًا أيُّها الإنسانُ؟)[٣] .

وما ذكره ابنُ المظفرِ غيرُ مُسَلَّمٍ به ؛ لأنَّ الاستفهام على المعنى المذكورِ فيه إلزامُ المخاطَبِ الحُجَّةَ ، والتبكيتُ ، والتقريعُ ؛ فكيف يُقالُ : إنه لا فائدةَ فيه؟

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٠٩/٤ ، ١٦١/٥ ، وبحر العلوم ٥٩٦/٣ ، والكشف والبيان ٢٤١/١٠ ، وتفسير السمعاني ٢٥٤/٦ ، وتفسير البغوي ٤٧٣/٨ ، وتذكرة الأريب لابن الجوزي ٤٥٩ ، وغرائب القرآن ٥٢٦/٦ ، وانظر أيضًا : البحر المحيط ٥٠٤/١٠ ، وجامع البيان للإيجي ٥٠٩/٤ ، وفتح البيان ٣٠٤/١٥ ، وروح المعاني ١٧٧/٣٠ .

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره ٥٢٣/٢٤ ، وانظر: تفسير ابن فورك ٢٤٣/٣ ، وتفسير مكي ٨٣٤٨/١٢ ، والبسيط ١٥٨/٢٤ – ١٥٩ ، وغرائب التفسير للكرماني ١٣٦٠/٢ ، والتسهيل لابن جزي ٤٩٥/٢ ، وينظر أيضًا : المحرر الوجيز ٥٠٠/٥ ، والكشاف ٧٧٤/٤ ، ومفاتيح الغيب ٢١٣/٣٢ ، والاملاء ٢٨٩/٢ ، والدر المصون ٥٣/١١ ، واللباب ٤٠٤/٢٠، وغاية الأماني للكوراني ٤١١ .

(٣) انظر : مباحث التفسير ٣١٦ .

القول الثاني : أنَّ المخاطَبَ بهذا هو رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، و(ما) اسمٌ موصولٌ؛ بمعنى (مَنْ) ، والاستفهامُ للتعجُّبِ ، والمعنى: (فمَنْ يقْدِرُ على تكذيبك فيما تَخْبرُ به من الجزاءِ ، والبعثِ ، أو يَنْسِبُكَ إلى الكذبِ بعد تلك الشواهدِ) ، وإنما كانت بمعنى (مَنْ)؛ لأنَّ التكذيبَ لا يكونُ إلا من الآدميين[١] ، وهو قولُ قتادةَ ، والفراءِ، والأخفشِ ، وابنِ جريرٍ الطبريِّ ، وأجازه الطاهرُ ابنُ عاشور[٢] .

ويجعل الألوسيُّ الاستفهامَ ؛ لنفْيِ التكذيبِ ، وإفادةِ أنه صلى الله عليه وسلم لاستمرارِ الدلائلِ وتعاضُدِها مستمرٌّ على ما هو عليه من عدمِ التكذيبِ ، والباءُ بمعنى (في)، أو للسببية[٣] ، وذهب ابنَ خالَوَيْه إلى أنَّ معناه التقرير[٤] .

وضعَّفَ هذا الوجهَ النحاسُ ، والسمعانيُّ ؛ لأنَّ (ما) بمعنى (مَنْ) يبْعُدُ في اللغةِ ، والمعنى صحيحٌ على المعروف فيها[٥] .

وذهب الدماميني إلى أنه لا بُعْدَ في ذلك ؛ فقد تقعُ (ما) مرادًا بها (مَنْ

---

(١) انظر: الأمالي الشجرية ٥٤٨/٢ .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٨١/٢ ، وتفسير الطبري ٥٢٤/٢٤ ، وزاد المسير ٤٦٥/٤ ، وتفسير البيضاوي ٣٢٣/٥ ، وتفسير النسفي ٦٦١/٣، والتسهيل لابن جزي ٤٩٥/٢، والتفسير المظهري ٢٩٩/١٠، والتحرير والتنوير ٤٣١/٣٠ .

(٣) روح المعاني ١٧٧/٣٠ .

(٤) إعراب ثلاثين سورة ١٣١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٦١/٥، وتفسير السمعاني ٢٥٤/٦، وروح المعاني ١٧٧/٣٠ .

يعقلُ) في مواضعَ؛ منها : المُبْهَمُ أمْرُه ، كما في قوله تعالى : ﴿الْفُرْقَانَ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ الْعَنكَبُوتِ الزُّمَرِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ﴾[آل عمران: ٣٥][1] .

والذي يظهرُ لي بعد عرض هذين المذهبين أنَّ ما ذهبَ إليه الجمهورُ، واختاره الثعلبيُّ هو الصحيحُ ؛ لأنَّ الخطابَ للإنسانِ ، والاستفهامَ للتوبيخِ، والتقريعِ، والتبكيتِ ، وليس للاستبعادِ كما ذكَرَ ابنُ المظفَّرِ الرازيُّ .

(١) مصابيح الجامع للدماميني ٥٠٣/٨ .

المبحث الثالث

تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي فيما يتعلق بالمعنى، والتفسير

١- معنى قوله تعالى :

﴿الْمُتَّخَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ﴾ [هود: ٨٨]

يقالُ في اللغةِ : (خَالفَه إلى الشيءِ : عصَاه إليه ، أوْ قصدَه بعْدَ ما نهَاه عنه ، قال الزمخشري : " (خَالَفني فلانٌ إلى كذا): إذا قصَدَه وأنت مولٍّ عنه، و(خالفني عنه): إذا ولَّى عنك وأنت قاصدُهُ " [(١)]. ومنه قولُه تعالى: ﴿الْمُتَّخَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ﴾ ، قال الثعلبي: « أي: ما أريدُ أنْ أنهاكم عن أمْرٍ ثمَّ أرتكبَه »[(٢)].

واعترض ابن المظفر على هذا التفسير ، فقال:

« إذا ركِبَه لا يكونُ مخالفًا لهم، وإنما يكونُ مخالفاً لأمر الله وموافقاً لهم، والمخالفةُ لا تُعدَّى بـ(إلى) إلا على الحذفِ، والإضمار؛ فالأشْبهُ أنْ يكونَ معناه: (ما أريدُ أنْ أنهاكم عن معصية الله ؛ فتنتهوا عنها ، ثم

---

(١) الكشاف ٢٢٧/٣، وانظر : تاج العروس ٢٦٧/٢٣.

(٢) الكشف والبيان ١٨٦/٥ ، وفي مباحث التفسير ١٦٧: « أركبه » بدل « أرتكبه » .

أرتكبَها فأكونَ مخالفًا لكم، وما أريدُ أنْ أميلَ إلى المنهيِّ عنه) »[١].

وأرى أنَّ هذا الاعتراضَ مردودٌ، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ ما ذكرَه الثعلبيُّ في تفسيرِ الآيةِ الكريمةِ أخرجَه ابنُ جريرٍ، وابنُ أبي حاتمٍ ، وأبو الشيخِ ، عن قتادةَ يقولُ: « لمْ أكنْ لأنهاكم عن أمرٍ ثم أرتكبَه»[٢].

ثانياً: أن هذا هو قولُ البغويِّ ، ومكيٍّ بهذه العبارةِ ، وفسَّره الزجاجُ بلفظٍ قريبٍ من هذا ؛ فيقول: (ما أقصدُ بخلافِكم القصْدَ إلى ارتكابِه)[٣] ، ويُذْكَرُ عنه أيضًا: (لسْتُ أنهاكم عنْ شيءٍ وأدخلُ فيه) [٤].

ثالثاً: لا معنى لقولِ ابنِ المظفر: « إذا ركبَه لا يكونُ مخالفاً لهم، وإنما يكونُ مخالفاً لأمر الله ، وموافقاً لهم »[٥] ، وذلك لأنَّ الذي في الكشفِ المطبوع هو: (ثمَّ أرتكبه)[٦]، ولم يقل: (ثم أركبه) ، كما نقلَ ابنُ المظفر عنه ، حتى ولو كان نقلُه صحيحًا فهو – كما ذكرنا – مرويٌّ عن قتادةَ ، وله وجْهٌ صحيحٌ في اللغة .

---

(١) مباحث التفسير ١٦٧.

(٢) تفسير الطبري ٥٤٩/١٢، وتفسير ابن أبي حاتم ٢٠٧٤/٦، والسيوطي في الدر المنثور ٤٦٧/٤، ويروى أيضًا : (ثم أركبه).

(٣) معاني القرآن للزجاج ٧٣/٣ ، وتفسير مكي ٣٤٥٣/٥، وتفسير البغوي ١٩٦/٤، وزاد المسير ١٥١/٤، وانظر: السراج المنير للخطيب ٦١/٢.

(٤) انظر: الوسيط للواحدي ٥٨٦/٢، وتفسير القرطبي ٨٩/٩ .

(٥) مباحث التفسير ١٦٨ .

(٦) الكشف والبيان ١٨٦/٥.

رابعاً: أنَّ المعنى عند جميع المفسرين من التابعين فمَنْ بعدهم هو: « ما أريد مما نهيتكم عنه أنْ أمنعَكم أفعالاً وأنا أفعلُها، أي: لمْ أكنْ لأنهاكم عنْ شيءٍ وأنا أفعلُه »[١]. وهذه العبارةُ هي معنى عبارةِ الثعلبيِّ نفسِها، أو هي قريبةٌ منها.

خامساً: العجيبُ أنَّ ابنَ المظفر بعد هذا الاعتراض فسَّرَ الآيةَ بما ذكَره الثعلبيُّ نفسُه ؛ فيقول: « معناه: ما أريدُ أنْ أنهاكم عن معصيةِ الله فتنتهوا عنها ثم أرتكبَها »[٢].

---

(١) التحرير والتنوير ١٤٣/١٢، وانظر في معنى الآية: تفسير الماتريدي ١٧١/٦، ومعاني القرآني للنحاس ٣٧٥/٣، وبحر العلوم ١٦٧/٢، ومفاتيح الغيب ٣٨٨/١٨، والبيضاوي ١٤٥/٣، والنسفي ٧٩/٢، والبحر المحيط ١٩٩/٦، وانظر: تفسير الطبراني ٣٩٨/٣، والوجيز ٥٣٠/١، وتفسير ابن كثير ٣٤٤/٤ .

(٢) مباحث التفسير ١٦٧.

٢ - معنى (ٱلرَّجِيمِ) في قوله تعالى :

﴿ٱلرَّجِيمِ صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمُ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [إبراهيم: ٤٤]

الزوالُ في اللغةِ هو الانتقالُ من المكانِ[١] ، ومنه قولُه تعالى: ﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [إبراهيم: ٤٤] . وللمفسرين قولان في المقصودِ بهذا الانتقالِ؛ فذهبَ الثعلبيُّ إلى أنه بمعنى: الزوالِ عن الدنيا، فقال: « أي : حلفْتُم مِنْ قبْلُ ، أي: في دار الدنيا، ما لكم من زوالٍ ، أي : من زوالٍ عن الدنيا ، أي : (لا تُبْعثون) »[٢].

وردَّ ابنُ المظفرِ هذا؛ فقال:

« الزوالُ بمعنى البعثِ ما جاء في اللغة ، وأيضًا: فإنهم ما كانوا يزعمون أنهم لا يزولون عن الدنيا؛ لأن الزوالَ عن الدنيا إنما يكونُ بالموتِ، وهم كانوا يُقرُّون بالموتِ متفقين عليه، متيقنين منه من غيرِ شكٍّ فيه ؛ فلا يكونُ تفسيرُه على هذا الوجهِ ؛ لأنه يكونُ معناه : (ألمْ تحلفوا في الدنيا أنكم لا تموتون؟)، وما كانوا يحلفون هكذا، وما كانوا يُنكرون الموتَ، وإنما كانوا يُنكرون البعثَ ، والنشورَ»[٣].

وهذا الذي منعَه ابنُ المظفرِ ذهَبَ إليه جمهرةٌ من العلماءِ ؛ كأبي الليثِ السمرقنديِّ، ومكيٍّ، والواحديِّ، والسمعانيِّ ، والبغويِّ ، وابنِ الجوزيِّ ، وابنِ

---

(١) تاج العروس ١٥٢/٢٩ [زول] .
(٢) الكشف والبيان ٣٢٦/٥ .
(٣) مباحث التفسير ١٩١ .

مخلوفٍ الثعالبيِّ، وغيرِهم[١]، فالمعنى: (أنه لا زوالَ لكم عما أنتم فيه، وأنه لا معادَ، ولا جزاءَ؛ فذوقوا هذا بذاك)[٢]. قال السمعانيُّ: « يعني: ليس لكم بعثٌ ، ولا جزاءٌ ، ولا حسابٌ »[٣]، أي: حلفتم أنكم إذا مِتُّم لا تزولون ، ولا تنتقلون عن تلك الحالةِ إلى حياةٍ ثانيةٍ؛ لقولهم: (لا يبْعَثُ اللهُ مَنْ يموتُ)[٤]، قال السُّدِّيُّ في معناها : « مِنْ بعْثٍ بعد الموت »[٥]، وذكرَ مجاهدٌ أنَّ معناها: (مالكم مِنَ انتقالٍ من الدنيا إلى الآخرة) ، أي : لا تُبْعثون، ولا تُحْشرون[٦] . وفي الآيةِ معنًى آخرُ، وهو أنَّ المقصودَ : الزوالُ عن القبورِ ، أي : (حلفْتُم أنكم لا تزولون بعذابٍ) ؛ فليس المعنى: (زوالَ مَواتٍ) ؛ لأنهم مُقرُّون بالموتِ ، قال الفخرُ الرازيُّ : « لا شبهةَ في أنهم كانوا يقولون : (لا زوالَ لنا مِنْ هذه الحياةِ الدنيا إلى حياةٍ أخرى ، ومن هذه الدارِ إلى دارِ المُجازاة) ، لا أنهم كانوا يُنكرون أن يزولوا عن

---

(١) بحر العلوم ٢٤٧/٢، وتفسير مكي ٣٨٣٨/٥، والوسيط ٣٦/٣، والوجيز كلاهما للواحدي ٥٨٥/١، وتفسير السمعاني ١٢٣/٣، والبغوي ٣٦٠/٤، وزاد المسير ٥١٨/٢، والجواهر الحسان ٣٨٩/٣، وانظر: البسيط ٥٠٥/١٢، وتفسير الماوردي ١٤٢/٣، وغرائب التفسير ٥٨٣/١، وتفسير البيضاوي ٢٠٢/٣، و تفسير الخازن ٤٤/٣، وجامع البيان للإيجي ٣٠١/٢، وفتح القدير ١١٧/٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ٥١٦/٤ .

(٣) تفسير السمعاني ١٢٣/٣ .

(٤) انظر: غرائب التفسير ٥٨٣/١ .

(٥) أخرجه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢٢٥١/٧، والدر المنثور ٥٦٧/٨، وفتح القدير ١١٣/٣ .

(٦) أخرجه ابن جرير ٧١٤/١٣ ، ٧١٥ عن مجاهد ، وانظر: تفسير ابن كثير ٥١٦/٤ ، والدر المنثور ٥٦٦/٨ .

حياةٍ إلى موتٍ ، أو عن شبابٍ إلى هرمٍ ، أو عن فقرٍ إلى غنًى »[١] .

والوجهان جائزان عند الماورديِّ ، والكِرْمانيِّ ، والزمخشريِّ ، والقرطبيِّ، وأبي حيانَ ، وابنِ ثناءٍ الهنديِّ ، وابنِ عجيبةَ[٢] . واختاره ابنُ عاشورٍ ؛ فقال : « الزوالُ: الانتقالُ من المكانِ، وأريدَ به هنا : الزوالُ من القبورِ إلى الحسابِ»[٣].

وأجاز ابنُ المظفرِ أن يَتمَّ الكلامُ على قوله : ﴿ٱلْعَظِيمَ أَعُوذُ﴾ ، يريد قوله : ﴿الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءِ النَّمْلِ الْقَصَصِ الْعَنْكَبُوتِ الرُّومِ لُقْمَانَ السَّجْدَةِ﴾ [النحل: ٣٨] ، ثم يبتدئُ بقوله : (مالَكُمْ من زوالٍ) ، أي : (لا تزولون عن الآخرةِ إلى الدنيا ، ولا تُجابون إلى ما تريدون)[٤].

---

(١) مفاتيح الغيب ١٠٩/١٩ .

(٢) تفسير الماوردي ١٤٢/٣ ، وغرائب التفسير ٥٨٣/١ ، والكشاف ٥٦٥/٢ ، وتفسير القرطبي١٦٢/١٢، والبحر المحيط ٤٥٢/٦ ، والتفسير المظهري ٢٨٠/٥ – ٢٨١ ، والبحر المديد ٧٠/٣ .

(٣) التحرير والتنوير ٢٤٨/١٣ .

(٤) مباحث التفسير١٩١ – ١٩٢، وجعله الكرماني من الغريب في غرائب التفسير ٥٨٣/١ .

٣ – معنى ﴿الطُّوفَانُ﴾ في قوله تعالى :

﴿الطُّوفَانُ الْجَنِينُ الْقَمِيرُ الرَّحْمَنُ﴾ [الحجر: ٦٦]

قال الثعلبيُّ في معنى (قضيْنا) في الآيةِ الكريمةِ : « يعني : وفرغْنا إلى لوطٍ من ذلك الأمرِ، وأخبرناه أنَّ دابرَ هؤلاء »(١).

وتعقَّبه ابنُ المظفرِ ؛ فقال : « بل معناه ههنا: أخْبرناه بذلك ... وكيف يكونُ ههنا بمعنى : (فرَغْنا) ، وهو كان قبل الفراغِ من هلاكِهم؟ لأنه قال: (أنَّ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحين) ، بمعنى: أخبرناه بذلك »(٢).

وفي معنى القضاء – هنا – قولان مشهوران للعلماء ، **وهما**:

المعنى الأول : أنَّ القضاءَ بمعنى : الفراغِ ، أي: أنا حكَمْنا وأبْرمْنا الأمرَ الذي أمرناه في قومِ لوطٍ ، وهو مذهبُ السمعانيِّ ، والجرجانيِّ ، وذكَرَه الخازنُ، وغيرُه(٣) يقال : (قضيْتُ الأمرَ) : إذا فرغتُ منه ، وأتممتُه(٤).

المعنى الثاني : أنَّ القضاءَ بمعنى : الإخبار ، أي : أوحينا إليهم ، وأعلمناهم ، وأخبرناهم بذلك ، وتعديته بـ(إلى)؛ لأنه مضمَّنٌ معنى

---

(١) الكشف والبيان ٣٤٥/٥ .

(٢) مباحث التفسير ١٩٤ .

(٣) انظر: البسيط ٦٢٧/٢، وتفسير السمعاني ١٤٥/٣، وتفسير الخازن ٩٩/٣ .

(٤) البسيط ٦٢٧/٢ .

الإيحاء[١]، فقولُه: (قضينا) بمعنى : (قدَّرْنا)، لكنه ضُمِّن معنى (أوحينا)، فالتقدير: (وقضينا ذلك الأمرَ فأوحينا إليه)، أي : بما قضينا[٢] ، قال ابنُ عطيةَ: « أي: أمضيناه، وختمنا به، ثم أدخل في الكلام (إليه) من حيث إنه أُوحِيَ ذلك إليه ، وأعلمه اللهُ به ؛ فجلب هذا المعنى بإيجازٍ، وحذفَ ما يدلُّ الظاهرُ عليه »[٣]، وممن ذهبَ إلى ذلك الكسائيُّ، والأخفشُ ، وابنُ قتيبةَ ، والنحاسُ ، والسمرقنديُّ ، وابنُ حزمٍ ، والنيسابوريُّ ، وغيرُهم[٤].

وذهبَ ابنُ المظفرِ الرازيُّ إلى أنه لا يكونُ بمعنى : (فرغْنا)؛ لأنَّ هذا كان قبل الفراغِ منْ هلاكِهم[٥] ، ولكنَّ الصحيحَ أنَّ المعنيين جائزان ، كما ذكرنا ، وظاهرُ اعتراضِ الرازيِّ – هنا – يُوحي بأنَّ الثعلبيَّ قد اقتصر على المعنى الأولِ وحْدَه ، وهو القضاءُ بمعنى الفراغِ ، وهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنه جمَعَ بين المعنيين السابقين، وقد سبقَه إلى ذلك ابنُ جريرٍ الطبريُّ ، وتبِعَهما البغويُّ ، قال الطبري: « أي: وفرغْنا إلى لوطٍ من ذلك ، وأوحينا

---

(١) أضواء البيان ١٤/٣ .

(٢) التحرير والتنوير ٦٥/١٤ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٦٨/٣ ، وانظر: التسهيل لابن جزي ٤١٩/١ ، والبحر المديد ٩٦/٣.

(٤) غريب القرآن لابن قتيبة ، ومعاني القرآن للنحاس ٣٢/٤ ، وبحر العلوم ٢٥٩/٢ ، والفصل في الملل لابن حزم ٣١/٣ ، وإيجاز البيان ٤٩٥/٢ ، وزاد المسير ٥٣٧/٢ ،وتفسير القرطبي٢٢٧/١٢، وجامع البيان للإيجي ٣١٧/٢، وفتح البيان ١٨٣/٧ ، وانظر: معاني القرآن للزجاج ٢٢٧/٣ ، وتفسير مكي ٣٩١٢/٦، و تفسير الماوردي ١٦٥/٣، والوجيز للواحدي ٥٩٤/١ ، ودرج الدرر ١٨٣/٧ ، والدر المصون ١٧٢/٧ ، واللباب ٤٦٦/١١، والتفسير المظهري ٣٠٩/٥ .

(٥) مباحث التفسير ١٩٤.

أنَّ دابرَ هؤلاء مقطوعٌ مصبحين »[١].

٤ – معنى ﴿ٱلرَّحِيمِ قَالَ﴾ في قوله تعالى :

﴿ٱلرَّحِيمِ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ﴾ [طه: ١٥]

قرأ الجمهورُ : ﴿قَالَ﴾ بضم الهمزة[٢]، وللعلماءِ في تخريجها أقوالٌ، أجازَ الثعلبيُّ منها وجهين ؛ فقال : « (أكادُ) صلةٌ ... والفائدةُ في الإخفاءِ: التخويفُ ، والتهويلُ ، قال ابنُ عباسٍ، وأكثرُ المفسرين : معناه : (أكادُ أُخفيها من نفسي) »[٣].

وتعقَّب ابنُ المظفر الوجهَ الثانيَ ؛ فأغلظ القولَ للثعلبي ؛ فقال : « العربُ لا يعرفون هذا الكلامَ ، و لا يقولونه ، ولا العجمُ ، ولو قال أحدٌ هذا الكلامَ يكون كاذبًا حالفًا باليمينِ الفاجرةِ ، وحاشا كلام الله عن مثلِ ذلك ، ولكنَّ الجوابَ : أنَّ (أكادُ) إذا كان مقرونًا بالنفيِ يكونُ إثباتًا ، وإذا كان مقرونًا بالإثبات يكون نفيًا ... كذلك ههنا (كادَ) في موضعِ الإثباتِ ؛ فيكون نفيًا للإخفاء من نفسه ، وهو للمبالغة في الإخفاء، والأشْبهُ أنْ

---

(١) تفسير الطبري ٨٩/١٤ ، وانظر: تفسير البغوي ٣٨٦/٤ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٥/٣ ، وزاد المسير ٢٧٥/٥ ، وفتح القدير ٣٥٩/٣ ، وقرأ سعيد بن جبير: (أَخْفيها) بفتح الهمزة ، أي : أُظهرها ، مِنْ (خَفَاهُ) : إذا أظهره ، انظر: تفسير السمعاني ٣٢٥/٣ ، و تفسير البغوي ٢٦٧/٥ ، ومفاتيح الغيب ٢٢/٢٢ .

(٣) الكشف والبيان ٢٤١/٦ .

يكونَ (أكادُ) بمعنى (أريدُ)، أي:(أريدُ إخفاءَها من الناسِ)»[١].

وسنبينُ فيما يأتي مذاهبَ العلماءِ في هذه الآيةِ الكريمةِ ؛ لنستطيعَ الحُكْمَ على هذا الاعتراضِ الذي ذكَرَه الرازيُّ :

١- **المذهب الأول** : ذهبَ أكثرُ المفسرين[٢] إلى أنَّ المعنى : (أكادُ أُخفيها من نفسي ؛ فكيف يَعْلَمُها غيري من الخلق؟ وكيف أُظْهِرُها لكم؟) ، واللهُ – تعالى– لا يخفى عليه شيءٌ ، ولكنْ جاء هذا الخطابُ على عادةِ العربِ إذا بالغوا في كتمانِ الشيءِ ، يقولُ أحدُهم : (كتمتُ سرِّي منْ نفسي) ، أي : أخفيتُه غايةَ الإخفاءِ[٣] .

والمرادُ من إخفائها هو التهويلُ ، والتخويفُ ؛ لأنهم إذا لم يعلموا متى تقومُ الساعةُ كانوا على حذَرٍ منها كلَّ وقتٍ[٤] ، والخفاءُ – على هذا – هو الظهورُ ؛ فالمعنى : (أُزيلُ ظهورَها) ، وإذا زالَ ظهورُها فقد استترتْ ، أي : أنه لشدةِ إبهامِها أكادُ أخفيها ؛ فلا أُظهِرُها البتةَ[٥] .

وقد اعترضَ ابنُ المظفر– كما ذكرنا – على ذلك بأنَّ العربَ لا يعرفون

---

(١) مباحث التفسير ٢١٢ .

(٢) الكشف والبيان ٢٤١/٦ ، والوسيط للواحدي ٢٠٣/٣ ، وتفسير الخطيب ٣٥٧/٢.

(٣) انظر : تفسير الطبراني ١٠/٥ ، وتفسير البغوي ٢٦٧/٥ ، وفتح القدير ٣٥٨/٣.

(٤) زاد المسير ٢٧٥/٥ ، وتفسير الخطيب ٣٥٧/٢ .

(٥) انظر: البحر المحيط ٣١٩/٧ ، والدر المصون ١٩/٨ ، واللباب ١٩٣/١٣ ، ويجوز أن يكون الخفاء بمعنى السِّتْرِ ، انظر: تلخيص البيان ٢٢٠ ، وتفسير مكي ٤٦٢٣/٧ .

هذا الكلامَ ، ولا يقولونه ، ولا العجمُ ، وحاشا كلام الله عن مثلِ ذلك[١] ، **وأرى أنّ هذا الاعتراضَ فيه نظرٌ ، وذلك لما يأتي :**

أولاً : بُنيَ هذا الاعتراضُ على أنَّ الاخفاءَ إنما يكونُ ممَّنْ يصحُّ له الإظهارُ، وذلك مستحيلٌ عليه – تعالى – لأنَّ كلاًّ منهما معلومٌ له[٢] ، والصحيحُ أنه يمكنُ أنْ يُجابَ عن ذلك بأنه واقعٌ على التقديرِ؛ للمبالغةِ في عدمِ إطْلاعِ الغيرِ عليه[٣] .

وردَّه الزمخشريُّ ؛ بأنه لا دليلَ في الكلام على هذا المحذوفِ ، ولا شكَّ أنَّ محذوفًا لا دليلَ عليه يكونُ مُطَّرَحًا[٤] .

والذي يبدو لي أنَّ القراءةَ الآخرى تدلُّ على هذا المعنى وتُبيِّنُه ؛ فقد جاء في قراءةِ ابنِ عباسٍ – رضي اللهُ عنهما : (أكادُ أُخفيها مِنْ نفسي)[٥]، وفي بعضِ القراءاتِ : (أكادُ أُخفيها مِنْ نفسي ، وكيفَ أُظهِرُها لكم)[٦] .

ثانياً : اعتراضُه بهذه الطريقةِ يدلُّ على أنه قولٌ ضعيفٌ ساقطٌ ، لم

---

(١) انظر: مباحث التفسير ٢١٢ .

(٢) مفاتيح الغيب ٢١/٢٢ ، واللباب ١٩٣/١٣ .

(٣) انظر: مفاتيح الغيب ٢١/٢٢ .

(٤) الكشاف ٥٦/٣ ، وانظر : تفسير الطبراني ١٠/٥ ، والبحر المحيط ٣٢٠/٧ .

(٥) وهي في مصحف أُبَيٍّ ، وابنِ مسعودٍ – رضي الله عنهما ، انظر: معاني الفراء ٩٤/٢، ومختصر شواذ القرآن ٧٨ ، وتفسير الماوردي ٣٩٧/٣ .

(٦) انظر: تفسير القرطبي٣٩/١٤، وروح المعاني ١٧٢/١٦، ومعجم القراءات للخطيب ٤٢١/٥– ٤٢٢ .

يقُلْ به أحدٌ ، مع أنه قولُ جمهورِ المفسرين ؛ إذ هو مذهبُ ابنِ عباسٍ – رضي اللهُ عنهما، وسعيدِ بنِ جُبيرٍ ، ومجاهدٍ ، والضحاكِ[١] ، وسفيانَ الثوريِّ[٢] ، وممَّنْ ذهبَ إليه قطربٌ ، والمبردُ ، والطبريُّ ، والطبرانيُّ ، وأبو الليثِ السمرقنديُّ ، وابنُ الجوزيِّ ، وابنُ العربيِّ[٣] . ورجَّحه مكيٌّ ؛ لأنه – تعالى– خاطَبَ العربَ بما تَعْرِفُ ، وتَستعملُ فيما بينها من المُخاطَباتِ[٤] .

.

٢- **المذهب الثاني** : أنَّ (أكادُ) زائدةٌ ، والمعنى : (إنَّ الساعةَ آتيةٌ أُخْفيها)، وهو مذهبُ الواحديِّ ، وأجازه الثعلبيُّ[٥] .

---

(١) رواه يحيي بن سلام في تفسيره ٢٥٥/١ ، وعبد الرزاق في تفسيره ٣٧٠/٢ ، والدارمي في رده على المريسي ٨٤٩/٢ ، وانظر: تفسير مقاتل ٢٣/٣ ، وتفسير مجاهد ٤٦١ ، والطبري ١١٣/٦ ، والطبراني ١٠/٥ ، والدر المنثور ١٧٨/١٠ .

(٢) انظر : تفسيره ص١٩٣ .

(٣) تفسير الطبري ٣٧/١٦ ، والطبراني ١٠/٥ ، وبحر العلوم ٣٩٢/٢ ، وتذكرة الأريب ٢٢٨ ، والمسالك في شرح موطأ مالك ٥٨٩/٣ ، وانظر : تفسير السمعاني ٣٢٤/٣ ، وتفسير البغوي ، والمحرر الوجيز ٤٠/٤ ، والكشاف ٥٦/٣ ، والتسهيل لابن جزي ٦/٢ وفتح القدير ٣٥٨/٣ .

(٤) تفسير مكي ٤٦٢٤/٧ ، وذهب بعضهم إلى أن معنى (مِنْ نفسي) – هنا – أي : : (من تلقائي ، ومن عندي) ، انظر: البحر المحيط ٣١٩/٧ ، وتوقف الزجاج في معانيه ٣٥٢/٣ في تصحيح هذا المذهب .

(٥) الكشف والبيان ٢٤١/٦ ، والوجيز للواحدي ٦٩٢/٢، ٦٩٣ ، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٣ ، وأمالي المرتضى ٣٣٣/١ ، وتفسير السمعاني ٣٢٤/٣ ، وتفسير النسفي ٣٥٩/٢، وغرائب القرآن ٥٢٣/٤ ، والتحرير والتنوير ٢٠٢/١٦ ، وحُكِيَ في التذكرة لأبي علي الفارسي أن المعنى : (أكاد أظهرها =

٣- المذهب الثالث : أنَّ (كادَ) بمعنى : الإرادةِ ، أي : (أُريدُ إخفاءَها من الناسِ) ، واختارَه ابنُ المظفرِ الرازيُّ[١] ، وهو – أيضًا – مذهبُ الأخفشِ ، وأبي مسلمٍ الأصفهانيِّ ، والنيسابوريِّ ، وأجازه الزركشيُّ[٢] .

أخفيها) ؛ فحذف (أظهرها)؛ لدلالة أخفيها عليه [البرهان ١٢١/٣] .

(١) مباحث التفسير ٢١٢ .

(٢) إيجاز البيان للنيسابوري ٥٤٦/٢ ، والبرهان ١٣٨/٤ ، ١٣٩، وانظر: تلخيص البيان للشريف الرضي ٢١٥ ، ٢٢١ ، وأمالي المرتضى ٣٣٣/١ ، وتفسير الماوردي ١١/٣ ، وتفسير السمعاني ٣٢٤/٣ ، والبغوي ٢٦٧/٥ ، والبيضاوي ٢٤/٤ ، والنسفي ٣٥٩/٢ ، ومختار الصحاح ٥٨٦/١ (ك و د) ، وتفسير الخطيب ٣٥٧/٣ .

وفي الآية أقوالٌ أخرى لم يذكرها الثعلبيُّ ، ولا ابنُ المظفرِ ، وهي :

الأول : مذهب الزجاج ، والنحاس أن خبر (كاد) محذوفٌ ، والتقدير: (أكاد آتي بها لقربها)، وحينئذ يتمُّ الكلام عند قوله : (آتيةٌ أكاد) ، ويكون المعنى : (أكاد آتي بها) . [انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥/٣ ، وتفسير مكي ٤٦٣٣/٧ ، وزاد المسير ٢٧٥/٥ ، وفتح القدير ٣٥٩/٣] .

الثاني : أن المعنى : تقريبُ الورودِ والإتيان ، أي : أقارب أن أُخْفيَها ، واختاره ابن جزي [انظر: تفسير البيضاوي ٢٤/٤ ، والتسهيل ٦/٢] .

الثالث : أن المعنى : (أنا أخفيها عن الخلق) ، وذلك لأن (أكاد) من الله – تعالى – واجبٌ، وهو قولُ الحسن البصريِّ ، وسليمانَ الجَمَل في حاشيته على الجلالين [انظر: مفاتيح الغيب ٢١/٢٢ ، واللباب ٢٠١/١٣ ، وغرائب القرآن ٥٢٣/٤ ، وتفسير الخطيب ٣٥٧/٢ ، والفتوحات الإلهية للجمل ٨٥/٣] .

٥ - معنى (﴿) في قراءة عاصم :

﴿ ﴿ ﴾ ﴾ [الأحزاب: ٤] ،

وهل تصحُّ نسبةِ إنكارِها إلى أبي عمْرٍو ؟

قرأَ عاصمٌ ، وأبو جعفرٍ ، والحسنُ ، وقتادةُ : ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ بالتاء المضمومةِ للخطابِ ، وهو مضارعٌ للفعلِ (ظَاهَرَ) المأخوذِ منْ لفْظِ (الظَّهْرِ)، كأَخْذِ (لبَّى) من التلبيةِ ، و(تأفَّفَ) من (أُفٍّ)[١] ، ومعنى (ظاهَرَ مِنَ امرأتِه) : قال لها : أنتِ عليَّ كظهْرِ أمِّي[٢] .

و يعزو الثعلبيُّ إلى أبي عمرو بنِ العلاءِ أنه أنكر هذه القراءة ؛ لأنَّ الفعلَ (ظاهَرَ) بمعنى : (المعاونةِ)، لا الظِّهارِ؛ فيقول : « قال أبو عمرو : هذا منكَرٌ ؛ لأنَّ المُظاهَرةَ من التَّعاوُن »[٣] .

ويبدو لي أنَّ الثعلبيَّ يوافقُ أبا عمرو في هذا ؛ لأنه أورده عنه دون

---

(١) انظرها في : السبعة ٥١٩ ، والتيسير ١٧٨ ، والنشر ٣٤٧/٢ ، ورموز الكنوز ١٠١/٦، والاتحاف ٣٥٣ . وفي الآية قراءاتٌ أخرى؛ منها : قراءةُ حمزةَ ، والكسائي : (تَظَاهرون) بفتح التاءِ ، وتخفيفِ الهاءِ ، وقراءةُ ابنِ عامرٍ : (تَظَّاهرون) بتشديد الظاء ، وقراءةُ نافعٍ، وابنِ كثيرٍ، وأبي عمرٍو : (تَظَّهَّرون) بفتح التاءِ والهاءِ، وتشديدِهما من غير ألف ، انظر في ذلك : المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص٣٥٥ – ٣٥٦ ، والتيسير للداني ١٧٨، ومعجم القراءات للخطيب ٢٤٦/٧ – ٢٤٨ .

(٢) انظر : الكشاف ٥١٩/٣ ، واللباب لابن عادل ٥٠٠/١٥ .

(٣) الكشف والبيان ٧/٨ .

ردٌّ عليه؛ ولذلك فقد تعقَّبه ابنُ المظفرِ الرازيُّ ؛ فقال : « ليس بمُنْكَرٍ ، بل هو صحيحٌ ؛ لأنه في السبْعِ ، ولأنه لو قال : (ظَاهَرَ مِنَ امرأتِه يكونُ صحيحًا ، يقالُ : (ظَاهَرَ من امرأتِه يُظاهر منها مظاهرةً وظهارًا) لغةٌ صحيحةٌ مستعملةٌ»[١] .

وما ذكره ابنُ المظفرِ في ردِّه على الثعلبيِّ صحيحٌ ، وذلك لِمَا يأتي :

أولاً : أنَّه لا يصحُّ عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ أنه أنكرَ ذلك ؛ إذ هو أحدُ الأئمةِ الأعلامِ في القراءاتِ السبعةِ ، ولا يُظَنُّ بمثله – وهو الإمامُ صاحبُ القراءةِ المشهورةِ – أنْ يَرُدَّ قراءةً لإمامٍ آخَرَ ، ولعلَّ ممَّا يؤيِّدُ هذا : أنَّ أقدمَ مَنْ نسَبَ إليه هذا الإنكارَ – فيما أعلمُ – هو أبو جعفرٍ النحاسُ ، ثم ذكَرَه الثعلبيُّ ، وابنُ عطيةَ ، وغيرُهما[٢] ، ولو صحَّت هذه النسبةُ إليه لاشْتُهِرَت في كتُبِ هذا الفنِّ ، يضافُ إلى هذا : أنَّ هذه القراءةَ سبعيةٌ متواترةٌ ثابتةٌ بالسنَدِ الصحيحِ المتصلِ ؛ فقد قرأَ بها عاصمٌ ، وغيرُه ؛ كما ذكرنا[٣] .

ثانياً : أنها لغةٌ صحيحةٌ مستعملةٌ في لغةِ العربِ ؛ إذْ يقولون : (ظَاهَر من امرأتِه يُظاهرُ منها مظاهرةً وظِهارًا ، كما يقالُ : تظهَّر ، وظهَّر

---

(١) مباحث التفسير ٢٥١ .

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٢١/٥ ، والمحرر الوجيز ٣٦٨/٤ .

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه ٢٨٨، والحجة للفارسي ٢٨٠/٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ١٩٤/٢.

تظهيرًا وتظاهَرَ، وكلُّه بمعنًى واحدٍ)[١] . والدليلُ على هذا : أنَّ لفظةَ (الظِّهار) تقتضيه ، وتدلُّ عليه؛ لأنه هو المصدرُ المعروفُ لهذا الفعلِ (ظاهَرَ)[٢] .

ثالثاً : الدليلُ على صحةِ معنى (الظهارِ) – هنا – هو أنه تعدَّى بـ(مِنْ) ؛ إذْ هو مضمَّنٌ معنى التباعُدِ، فكأنه قيل : (يتباعدون من نسائهم بسبب الظِّهار) [٣].

وبيانُ هذا : أنَّ الظهارَ كان طلاقًا عند أهلِ الجاهلية ؛ فكانوا إذا ظَاهَروا من المرأةِ تجنَّبُوها ، كما يتجنَّبون المطلقةَ ، ويحترزون منها ؛ فقولُه : (ظَاهَر مِنْ امرأتِه) أي : (بَعُدَ منها) ، كما قالوا : (آلَى مِنَ امرأتِه) [٤] .

وبهذا يظهرُ أنَّ الفعلَ (ظاهَر) إذا تعدَّى بـ(مِنْ) فهو بمعنى : (الظِّهارِ) كما في هذه القراءةِ ، وأما إذا كانت تعديتُه بغير (مِنْ) فهو بمعنى : (التعاوُنِ) ، كما يُقالُ: (ظاهَره)[٥] ؛ ولذا فلا يصحُّ – في رأيي – أن يُعزَى

---

(١) تاج العروس ٤٩٢/١٢ .

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٢١/٥ ، والبسيط ١٨٠/١٨ ، وحجة القراءات ٥٧٢ ، والمحرر الوجيز ٣٦٨/٤ .

(٣) انظر في ذلك : معاني القرآن للزجاج ٢١٤/٤ ، والبحر المحيط ٤٤٩/٨ ، والدر المصون ٩٣/٩-٩٤ ، واللباب ٥٠٠/١٥ ، وفتح البيان ٤٣/١١ .

(٤) ينظر: الكشاف ٥١٩/٣ ، والتسهيل لابن جزي ١٤٥/٢ ، وتفسير البيضاوي ٢٢٤/٤ ، وتفسير النسفي ١٦/٣ ، وتاج العروس ٤٩٢/١٢ ، وروح المعاني ١٤٥/٢١.

(٥) انظر : مباحث التفسير ٢٥١ – ٢٥٢ .

إلى أبي عمرٍو أنه ردَّ هذه القراءةَ ، وانْ صحَّ ذلك فهو مردودٌ بما ذكرناه .

٦ - معنى قوله تعالى :

﴿ صَدَوَّاْ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمِ ... ﴾ [البروج: ٨]

يقالُ في اللغةِ : (نَقَمْتُ على الرجل أَنْقِمُ ، ونقِمْت عليه أنْقَمُ) ، والأولُ أجودُ لغةً[١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ صَدَوَّاْ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ﴾ ، قال الثعلبيُّ في معنى الفعل (وما نقَموا) : « أي : (ما علموا فيهم عيبًا ، ولا وجَدوا لهم جُرْمًا ، ولا رأَوْا منهم سُوءًا) ، (إلا أنْ يؤمنوا) يعني: (إلا لأنْ ، ومنْ أجلِ أنْ يؤمنوا) [٢]» .

واعترضَ عليه ابنُ المظفرِ الرازيَّ؛ فقال:« في هذا التفسيرِ نظرٌ من وجهين:

أحدهما : أنَّ قولَه : (وما نقَموا منهم) فسَّره بـ(ما علِموا منهم عيبًا ، ولا وجَدوا لهم جُرْمًا) ، والذي هو المسموعُ في اللغةِ : (نقَمَ منه كذا) ، أي : أنكره، وعابَه .

الثاني : أنه لا يقالُ : (وجدتُ له جُرْمًا من أجلِ أنْ فعَلَ كذا ، أو ما علمتُ فيه عيبًا إلا لأنه شتمني) [٣] » .

وهذا هو المعنى الذي أوردتْه كتُبُ اللغةِ ؛ إذ يقالُ : (نقِمْتُ) ، أي ،

---

(١) انظر: تاج العروس ٦/٣٤ .

(٢) الكشف والبيان ١٧٤/١٠ .

(٣) مباحث التفسير ٣١٣ .

بالغْتُ في كراهةِ الشيءِ)[١]، ويقولون : (نقمتُ الشيءَ : إذا نكرْتَه باللسانِ، أو بالعقوبة)[٢].

ومنه قولُ ابنِ قيسٍ الرقيات:

ما نقَموا مِنْ بني أميةِ إلا أنّهم يحْلُمُون إنْ غضِبُوا[٣]

وقد تنوعتْ عباراتُ المفسرين في شرحِ قولِه : (وما نقَمُوا منهم)، وذلك بعباراتٍ قريبةٍ ، ولا تخرجُ عما ذكَرَه ابنُ المظفرِ ؛ فقال ابن عباس ﷺ معناه : (ما كرهوا منهم إلا أنهم آمنوا) ، وفسَّره الزجاجُ بقولِه : (ما أنكروا عليهم ذنبًا إلا إيمانَهم)[٤]

---

(١) اللسان (ن ق م) .

(٢) المفردات للراغب الأصفهاني ص٥٠٤ .

(٣) البيت من المنسرح ، وبعده :

وأنَّهم سادةُ الملوكِ فلا تصْلُحُ إلا عليهمُ العَرَبُ

انظر : ديوانه ص٤ ، وفيه : (معدن) بَدَلَ (سادة) ، وانظر : تفسير السمعاني ١٩٨/٦، والكشاف ٧٣١/٤ ، والبحر المحيط ٥٤٥/١٠ .

(٤) انظر في ذلك : تفسير مقاتل ٤٧٠/٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ١٨٦/٢ ، ٣٠٨/٥ ، وبحر العلوم ٥٦٦/٣ ، والوجيز للواحدي ١١٩٠ ، وتفسير السمعاني ١٩٨/٦ ، وتفسير البغوي ٣٧/٨ ، وزاد المسير ٧٧/٩ ، والكشاف ٧٣١/٤ ، وتفسير البيضاوي ٣٠١/٥ ، وتفسير النسفي ٦٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٤٤٥/١٠ ، واللباب ٤٠٢/٧ ، والسراج المنير ٥٨٣/٤، وفتح القدير ٥٤/٢ ، ٤١٢/٥ ، وانظر أيضًا : مفاتيح الغيب ١١٢/٣١ ، والتسهيل لابن جزي ٤٦٩/٢ ، وغرائب التفسير للنيسابوري ٤٧٧/٦ ، وتفسير أبي السعود ١٣٧/٩ ، وغاية الأماني للكوراني ٣٦٥ ، وروح المعاني ٥٨٤/٥ ، وفتح البيان ١٦٦/١٥ ، =

ونودُّ أن نشيرَ إلى أنَّ ما ذكره الثعلبيُّ في تفسيره هذه الآيةَ قدْ سبقَه إليه الطبرانيُّ ، والنحاسُ ، واختاره القرطبيُّ ، فيقول الطبرانيُّ : « والمعنى : ما علموا منهم عيبًا ، وما وجدوا لهم جُرْمًا ، ولا رأوا منهم سوءًا إلا مِنْ أجْلِ أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد »[١] .

وجاءتْ عبارةُ الطبريِّ قريبةً من هذا التأويلِ ؛ فقال : « وما وجَدَ هؤلاء الكفارُ الذين فتنوا المؤمنين على المؤمنين والمؤمناتِ بالنار في شيءٍ ، ولا فعلوا بهم ما فعلوا بسببِ إلا أنهم آمنوا بالله »[٢] .

وتلحظُ أنَّ الثعلبيَّ لم ينظرْ إلى المعنى اللغويِّ المشهورِ في كتبِ اللغةِ للفعل (نقَمَ) وإنما كان يحومُ حوله ، ومع أنَّ ما أورده غيرُ بعيدٍ في التفسيرِ ، فإنه عند ذِكْرِ المعاني وإيرادِها لابدَّ من إحكامِ القول ، وسبْكِ العبارة سبكًا جيدًا لا يُحْوِجُ إلى تأويلٍ ، ولا يُوقِعُ في لبْسٍ ، ولا يُوهِمُ غيرَ المرادِ ، ولذا فإنَّ الظاهرَ – في رأيي – أنَّ لاعتراضِ ابنِ المظفرِ وجاهةً ، كما ذكرنا .

والبحر المديد ٢٧٧/٧ .

(١) تفسيرالقرآن للطبراني٣٠١/٩، وإعراب القرآن للنحاس١٩٣/٥، وتفسيرالقرطبي ٢٩٤/١٩.

(٢) تفسير الطبري ٢٧٩/٢٤ ، وانظر: تفسير ابن كثير (تحقيق السلامة) ٣٦٦/٨ ؛ فقد شَرَحَ الآيةَ بما يُقاربُ هذا المعنى .

المبحث الرابع

تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي

فيما يتعلق بالوقف والابتداء

١ - الوقفُ على قوله تعالى :

﴿الانشقاق البروج الطارق الأعلى الغاشية الفجر البلد﴾

[النساء: ١٠١]

ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ الوقفَ تامٌّ عند قولِه تعالى : ﴿الأعلى الغاشية الفجر البلد﴾، ثم افتتحَ قصةَ صلاةِ الخوفِ في قوله:﴿الشمس الليل﴾، على زيادةِ الواوِ فيها، أي: (وإن خفتم أنْ يفتنَكم الذين كفروا)[١].

وردَّ ابنُ المظفر الرازيُّ ذلك بقوله: « لا يستقيمُ هذا النظمُ؛ لأنه لو كان تمامُ الكلامِ عند قوله : ﴿الأعلى الغاشية الفجر البلد﴾ لكانَ قولُه: ﴿الشمس الليل الضحى الشرح﴾ شرطًا بغيرِ جزاءٍ ، وكلامًا غيرَ تامٍّ ، ولا يتناسبُ مع نفْيِ الحرجِ سواء أُضْمِرَتْ فيه الواوُ، أو لمْ تُضْمرْ »[٢].

وقد اختلفَ العلماءُ في هذه الآيةِ هل هي في صلاةِ السَّفرِ ، وفي صلاةِ الخوفِ معًا ، أو هي في صلاةِ الخوفِ خاصةً ؟ وذلك على قولين :

القول الأول: أنَّ الآيةَ في قصتين ؛ فقولُه تعالى : ﴿عبس التكوير

---

(١) الكشف والبيان ٣/٣٧٤ .

(٢) مباحث التفسير ١١٠ .

الانفطار المطففين الانشقاق البروج الطارق الأعلى الغاشية الفجر البلد ﴾ في القصْرِ في صلاةِ السفرِ ، وقد تمَّ الكلامُ عند قولِه : ﴿الْفَجْرِ الْبَلَدِ ﴾، ثم ابتدأَ قصةً أخرى، وهي ذِكْرُ صلاةِ الخوفِ ، وصفتِها[١].

واختارَ هذا القولَ الثعلبيُّ ، والقسطلانيُّ ، والسيوطيُّ ، والأشمونيُّ[٢] الذي يرى أنهما آيتان ، وأنَّ الشرطَ (إنْ خِفْتُمْ) لا مفهومَ له ؛ فلا يحتاجُ إلى جوابٍ[٣].

واستدلُّوا على ذلك بثلاثةِ أمورٍ:

الأول: أنَّ هذا من الموصولِ لفظًا المفصولِ معنًى ؛ لئلا يُتَوهَّمَ أنَّ القصرَ مشروطٌ بالخوفِ ، وأنه لا قصْرَ مع الأمنِ[٤]، والدليلُ على ذلك : أنه نزلَ قولُه : ﴿الْفَجْرِ الْبَلَدِ ﴾ ، ثمَّ انقطعَ الوحْيُ ، وبعد حَوْلٍ نزلَ : ﴿الشَّمْسِ اللَّيْلِ ﴾ إلى آخرها ؛ فهو شرطٌ فيما بعده ، وهو صلاةُ الخوفِ ، لا في صلاة القصرِ[٥]؛ فالمعنى : (وإن أَمِنُوا في صلاةِ الخوفِ أتَمّوها صلاةَ أمنٍ)، أي : (إنْ سفريةً فسفريةٌ ، وإنْ حضريةً فحضريةٌ)، وليس الشرطُ في صلاةِ القصرِ[٦].

---

(١) ينظر: الوقف والابتداء للغزال ق٧٧ ، وأحكام القرآن لابن الفرس ٢/٢٦٠ .

(٢) ينظر: الكشف والبيان ٣/٣٧٤ ، ولطائف الإشارات ٥/١٩١٢ ، والإتقان ٢/٥٧٩ ، ومنار الهدى ١٠٦ .

(٣) منار الهدى ١٠٦ .

(٤) لطائف الإشارات ٥/١٩١٢ .

(٥) ينظر : الإتقان ٢/٥٧٩ ، ومنار الهدى ١٠٦ .

(٦) منار الهدى ١٠٦ .

وقد بيَّن سببُ النزولِ أنه من الموصولِ المفصولِ ؛ إذْ أخرجَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ من حديثِ عليٍّ ﷺ قال : « سألَ قومٌ من التُّجَّارِ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسولَ اللهِ ، إنا نضربُ في الأرضِ ؛ فكيفَ نُصَلِّي؟ فأنزلَ اللهُ : ﴿عَبَسَ تَوَلَّىٰٓ ۝ ٱلۡأَنفَطَارُ ۝ ٱلۡمُطَفِّفِينَ ۝ ٱلۡأَنشِقَاقُ ۝ ٱلۡبُرُوجِ ۝ ٱلطَّارِقِ ۝ ٱلۡأَعۡلَى ۝ ٱلۡغَاشِيَةِ ۝ ٱلۡفَجۡرِ ۝ ٱلۡبَلَدِ﴾، ثمَّ انقطعَ الوحيُ ، فلمَّا كان بعد ذلك بحَوْلٍ غزا النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، فصلَّى الظُّهرَ ، فقال المشركون: لقد أمْكَنَكُمْ محمَّدٌ وأصحابُه من ظهورِهم ، هلاَّ شدَدْتُم عليهم ؛ فقالَ قائلٌ منهم : إنَّ لهم أخرى مثْلَها في إثْرِها ، فأنزلَ اللهُ بين الصَّلاتين:﴿ٱلشَّمۡسِ ۝ ٱلَّيۡلِ ۝ ٱلضُّحَىٰ ۝ ٱلشَّرۡحِ ...﴾ إلى آخرِ الآيةِ ؛ فنزلَتْ صلاةُ الخوفِ »[(١)].

الثاني: أنَّ قولَه تعالى : (إنْ خِفْتُمْ) جاءتْ في افتتاحِ قصةِ صلاةِ الخوفِ، وهي على إضمارِ الواوِ ، أي : (وإنْ خِفْتُمْ) ، وله نظائرُ كثيرةٌ ، ذكَرَ بعضَها الثعلبيُّ ، والغزَّالُ[(٢)]، كقوله تعالى : ﴿ٱلۡأَنفَطَارُ ۝ ٱلۡمُطَفِّفِينَ ۝ ٱلۡأَنشِقَاقُ ۝﴾ [يوسف: ٥١] ؛ فهذا اعترافُ امرأةِ العزيزِ ، ثمَّ وصَلَ بها حكايةً أخرى عن يوسفَ ، وهو قولُه : ﴿ٱلطَّارِقِ ۝ ٱلۡأَعۡلَى ...﴾؛ لأنه بعد الاعترافِ بالذنبِ لا معنى لقولِها : لم أخُنْهُ بالغيبِ[(٣)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره ١٢٧/٩ ، برقم ١٣١٤ ، والدر المنثور ٦٥٦/٢ ، قال ابن كثير في تفسيره ٣٥٥،٣٥٤/٢ : هذا سياقٌ غريبٌ جدًّا ، ولكنْ لبعضه شاهدٌ من رواية أبي عياش الزُّرقي، ثم ساقه بإسنادِ الإمامِ أحمد ، وصحَّحَ إسنادَه ، وقال: له شواهدُ كثيرةٌ ، ثم ذكَرَها.

(٢) ينظر : الكشف والبيان ٣٧٤/٣ ، والوقف والابتداء للغزال ق ٧٧ .

(٣) الكشف والبيان ٣٧٤/٣ .

ولا ريْبَ لأحَدٍ في تمامِ القصةِ ، وافتتاحِ قصةٍ أخرى[١] لو أبْرَزَ الواوَ ؛ إذ هي – كما يقولُ الغزَّالُ – عادةُ العامّةِ ، وتلك عادةُ الخاصةِ ، والدليلُ على ما ذكرنا : أنَّ الآيةَ بعدها في كيفيةِ صلاةِ الخوفِ، وبيانِها من غير ذِكْرِ الخوفِ ؛ لتقدُّمِها في الآيةِ قبلها[٢].

وذهبَ الطبريُّ إلى أنَّ هذا التأويلَ حسَنٌ لو لمَ تكُنْ في الآيةِ (إذا) في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [النساء: ١٠٢][٣].

وأجابَ **ابنُ الفرَسِ** بأنَّ الواوَ زائدةٌ ؛ فالكلامُ صحيحٌ مع إثباتِ (إذا)[٤]؛ فيكونُ من اعتراض الشرطِ على الشرطِ[٥]، وأحْسَنُ من ذلك – عند السيوطيِّ – أنْ تُجْعَلْ (إذا) زائدةً ، بناءً على قولِ مَنْ يُجيزُ زيادتَها[٦].

الثالث: أنَّ حمْلَ الآيةِ على هذا يُفيدُ زيادةَ معنًى ، وهو وجوبُ القصْرِ في السَّفَرِ منْ غيرِ خوفٍ ، بخلافِ القول الثاني ؛ إذْ يلزمُ عليه أنْ يقالَ : إنَّ هذا القصْرَ ثابتٌ بالسُّنَّةِ ، وأنَّ السُّنَّةَ ناسخةٌ للقرآن[٧]؛ فقد ثبَتَ ثبَتَ بنصِّ القرآنِ الكريمِ على هذا الوقفِ العملُ بالصلاتين معًا : صلاةِ

---

(١) منار الهدى ١٠٦ .
(٢) الوقف للغزال ق٧٧ .
(٣) انظر : تفسير الطبري ١٢٧/٩ .
(٤) أحكام القرآن لابن الفرس ٢٦٠/٢-٢٦١ .
(٥) الشرط الأول هو : (إنْ خفتم) ، و الشرط الثاني هو : (إذا كُنْتَ) .
(٦) ومن هؤلاء : الجوهري في الصحاحِ ٢٥٤٣/٦ (إذا) ، وانظر : الإتقان ٥٧٩/٢ .
(٧) الكشف والبيان ٣٧٤/٣ .

الخوفِ، وصلاةِ السفرِ[١].

القول الثاني: أنَّ الآيةَ كلَّها في صلاةِ الخوفِ خاصةً ؛ ولذا فالوقفُ على قولِه تعالى : ﴿الضَّحَىٰ الشَّرۡحِ التِّينِ العَلَقِ﴾ ، والمعنى : (خِفْتُمْ أمْ لمْ تَخافوا فلا جُناحَ عليكم أنْ تقصُروا الصلاةَ في السفرِ) ، وقولُه : ﴿الفَجۡرِ البَلَدِ﴾ مُجْمَلٌ ؛إذْ يحتملُ القصْرَ منْ عددِ الركعاتِ ، والقصْرَ منْ هيئاتِ الصلاةِ[٢]؛ فقد جاءَ في الحديثِ: « إنا نجدُ صلاةَ الخوفِ ، وصلاةَ الحَضَرِ في القرآنِ، ولا نجدُ صلاةَ المسافرِ ...»[٣].

وهذا القولُ هو مذهبُ الجمهورِ، واختاره ابنُ المظفرِ الرازيُّ ، وابنُ الفَرَسِ[٤] ، وقد استدلَّ الرازيُّ على ذلك بأمرين:

الأول : أنَّ الوقفَ على قولِه: ﴿الفَجۡرِ البَلَدِ﴾ يَجْعَلُ قولَه: ﴿الشَّمۡسِ اللَّيۡلِ﴾ شرطًا بغيرِ جزاءٍ ، وكلامًا غيرَ تامٍّ ، ولا يصحُّ قياسُه على قولِه : ﴿الطَّارِقِ الأَعۡلَى الغَاشِيَةِ الفَجۡرِ البَلَدِ الشَّمۡسِ﴾ ، لأنَّ هذا كلامٌ تامٌّ[٥] .

وما ذكَرَه الرازيُّ يُرَدُّ عليه بأنَّ الشرطَ – هنا – كما ذكرنا لا

---

(١) أحكام القرآن لابن الفرس ٢/٢٦١ .

(٢) ينظر : الوقف للغزال ق٧٧ ، ومنار الهدى ١٠٦ ، ومثلُه : (ولا تُكرهوا فتياتِكم على البِغَاءِ إنْ أردْنَ تحصُّنًا ، أو لمْ يُرِدْنَ) ، ومنه – أيضًا : (فذَكِّرْ إنْ نفعَتِ الذِّكْرى ، أوْ لمْ تنفعْ؛ فعليك أنْ تذكرَ اللهَ) [انظر : الوقف للغزال ق٧٧] .

(٣) أخرجه الإمام مالك في باب وقوت الصلاة ١٦٢، ١٦٣ .

(٤) مباحث التفسير ١١٠، وأحكام القرآن لابن الفرس الأندلسي ٢/٢٦١.

(٥) مباحث التفسير ١١٠ .

مفهومَ له ؛ فلا يحتاجُ إلى جوابٍ ، أو جزاءٍ[١].

الثاني : أنَّ القصرَ ثابتٌ بالسنَّةِ لا بالكتابِ ، وهذه الآيةُ نزلَتْ على غالبِ أسفارِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، وأكثرُها لمْ يَخْلُ عن خوفٍ ، وليس هذا من بابِ نسخِ الكتابِ بالسُّنَّةِ ، بل هو من بابِ البيانِ ، والتفصيلِ[٢] .

وهذا أيضاً – في نظري – مردودٌ عليه بأنَّ حمْلَ الآيةِ على زيادةِ معنًى ، مع استقامةِ نظمِها أوْلَى من حمْلِها على غيرِها[٣] ، ولا شكَّ أنَّ القولَ الأولَ فيه هذا المعنى .

وبعد عرضِ هذين القولين يظهرُ لي أنَّ اعتراضَ الرازيِّ على الثعلبيِّ غيرُ سديدٍ ؛ لأنَّ الوقفَ على قولِه : (منَ الصَّلاةِ) فيه معنًى زائدٌ ، ولا سيَّما أنَّ له نظائرَ، كما ذكرنا آنفًا .

---

(١) منار الهدى ١٠٦ .

(٢) مباحث التفسير ١١١-١١٢ .

(٣) الكشف والبيان ٣/٣٧٤ .

٢ - الوقفُ على قولِه تعالى :

﴿الرَّحْمَٰنِ الْوَاقِعَةِ الْحَدِيدِ الْمُجَادِلَةِ الْحَشْرِ الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ ﴾ ،

والبدءُ بقوله : ﴿الْمُنَافِقُونَ النَّحَّابُ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ ..﴾

[النحل: ٧٨]

ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ الوقفَ على قولِه : ﴿الْمُمْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ ﴾ ؛ لأنه كلامٌ تامٌّ، ثم ابتدأَ فقال : ﴿الْمُنَافِقُونَ النَّحَّابُ الطَّلَاقِ ﴾؛ « لأنَّ اللهَ – تعالى – جعلَ لعبادِه السمْعَ، والأبصارَ، والأفئدةَ قبلَ إخراجِهم منْ بُطُونِ أمهاتِهم ، وإنما أعطاهُمُ العلمَ بعد ما أخرجهم منها »[(١)].

وذكَرَ ذلك – أيضًا – أبو عبيدةَ ، وابنُ جريرٍ الطبريُّ ، والقرطبيُّ ، وزكريا الأنصاريُّ[(٢)]. وهو جائزٌ عند العمَّانيِّ ، والأشمونيِّ ، على معنى الاستئنافِ لِمَا بعدَهُ، وليس بوقفٍ إذا كانت الواوُ في قولِه : ﴿الْمُنَافِقُونَ النَّحَّابُ الطَّلَاقِ ﴾ للعطفِ على ما قبله ؛ فالتمام – عندهما ، وعند القسْطَلانيِّ – على قوله : (لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) [(٣)].

ولذا فقد ردَّ ابنُ المظفرِ الرازيُّ على الثعلبيِّ ؛ لأنَّ الوقفَ على قولِه :

---

(١) ينظر: الكشف والبيان ٣٣/٦ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن ٣٦٤/١ ، وتفسير الطبري ٣١٥/١٤ ، وتفسير القرطبي ١٥١/١٠، والمقصد ١٠٦ .

(٣) المرشد للعماني ٣٣٠/٢ ، ولطائف الإشارات ٢٦٨٤/٦ ، ومنار الهدى ١٠٦ .

﴿ٱلْمُتَّخَذَةِ ٱلصَّنْفِ ٱلْجُنَّةَ﴾ غيرُ جائزٍ ، وذلك لِمَا يأتي:

(١) لأنَّ اللهَ – تعالى – عدَّدَ هذه النِّعَمَ في هذه الآياتِ للامتنانِ ، ولو كان قولُه : (لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) كلامًا تامًّا لمْ يكن فيه ذِكْرُ نعْمةٍ ، ولو جعلناه متصلاً بقوله : ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ ٱلنَّخَّابُ ٱلطَّلَّاقُ﴾ لكانَ فيه ذِكْرُ النِّعَمِ ؛ فكان أوْلى بالامتنانِ[١].

وما ذكَره الرازيُّ – هنا – غيرُ واضحٍ ؛ لأنَّ تَعْدادَ هذه النعمِ موجودٌ – أيضًا– في حالِ الوقفِ ، ولا يظهرُ لي أنَّ بينهما فرقًا من هذه الجهةِ ، ولمْ أجدْ مَنْ ذكَرَ ذلك غيرَ الرازيِّ[٢].

(٢) لا يَبْعُدُ في هذه الآيةِ أن تكونَ الواوُ للترتيبِ ، فقولُه : ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ ٱلنَّخَّابُ ٱلطَّلَّاقُ ٱلتَّخَّونُ﴾ مرتَّبٌ على الإخراجِ من بطونِ الأمهاتِ ؛ لأنَّ حقيقةَ السمْعِ ما يُسْمعُ به ، وكذلك البصَرُ ، والفؤادُ ، وهذه المعاني لم تكُنْ موجودةً قبل الإخراجِ ، فكأنه جعلَ لهم السمعَ ، والأبصارَ ، والأفْئدةَ بعد الإخراجِ . وفي الآيةِ ما يشيرُ إلى ذلك ؛ لأنه قال : ﴿ٱلْمُتَّخَذَةِ ٱلصَّنْفِ ٱلْجُنَّةَ﴾ ؛ فكأنه قال : (أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تسمعون ، ولا تُبْصرون ، ولا تعلمون ؛ فجعلَ لكم سمعًا تسمعون به ، وأبصارًا تُبْصرون بها ، وأفئدة تعلمون بها)[٣].

وهذا المعنى في رأيي وإن كان صحيحًا إلا أن فيه من التكلف ما لا

---

(١) ينظر : مباحث التفسير ١٩٨ .

(٢) انظر : الدر المصون ٢٧٢/٧ .

(٣) ينظر : مباحث التفسير ١٩٨ .

يخفى.

(٣) أن الدليلَ على ذلك أنَّ قولَه : ﴿الرَّحْمَٰنُ الْوَاقِعَةُ﴾ إلى قوله: ﴿الْمَعَارِجِ﴾ في آيةٍ واحدةٍ ، والأصلُ أن تكونَ الآيةُ الواحدةُ بطريقِ الاتصالِ لا التفرُّقِ[١] .

وهذا الأصلُ الذي ذكرَه الرازيُّ صحيحٌ ؛ لكنَّ هناك كثيرًا من الآياتِ الطِّوَالِ، وغيرِها ، ومع ذلك تجدُ فيها وقوفاتٍ كثيرةً صحيحةً تامَّةً ، وحسنةً قرَّرَها علماءُ الوقفِ والابتداءِ ، ولم يقُلْ أحدٌ : إنَّ التمامَ في الآيةِ لابدَّ أن يكونَ عند آخرِها.

ولذلك فالصحيحُ أنَّ الوقفَ على قوله : ﴿الْمُنْتَحَنَةِ الصَّفِّ الْجُمُعَةِ﴾ وقفٌ جائزٌ ، لأنَّ الواوَ في قولِه : ﴿الْمُنَافِقُونَ التَّغَابُنِ الطَّلَاقِ﴾ يصحُّ أنْ تكونَ للاستئنافِ ؛ فيُوقَفُ على ما قبلها ، كما يصحُّ أنْ تكونَ للعطفِ على ما قبلها ؛ فلا يُوقَفُ على قولِه: ﴿الْجُمُعَةِ﴾[٢].

٣ - هل يصحُّ الوقفُ على قولهِ تعالى: ﴿سُورَةُ الْفَاتِحَةِ﴾ ، والبدءُ بقوله ﴿الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ﴾ [الذاريات: ١٧]

ذكَرَ الثعلبيُّ في تفسيرِه أنَّ الوقفَ في هذه الآيةِ على قولِه تعالى :

---

(١) مباحث التفسير ١٩٩ .

(٢) ينظر : فتح القدير ٢٥٣/٣ ، وروح المعاني ٤٣٨/٧ .

﴿سُورَةُ الفَاتِحَةِ﴾[١]، وردَّ **ابنُ المظفر** الرازيُّ عليه ؛ لما في ذلك من ضعفٍ في الصناعةِ النحويةِ ، والمعنى[٢].

ومبْنَى الوقفِ – هنا – على اختلافِهم في معنى الآيةِ ، وفي معنى (ما) ، وهل القِلَّةُ في عددِهم؟ أو القلةُ في هجوعِهم من الليل؟ وكلا الوجهين رواه جماعةٌ من المفسِّرين ، والنحويين ؛ كما سنبيِّنُه فيما يأتي :

فقد اختلفَ العلماءُ في موضعِ الوقفِ في هذه الآية – هنا – على مذهبين:

١- **المذهب الأول** : أنَّ (ما) فيها للنفيِ ؛ والوقفُ على (قليلاً) ، والبدءُ بقوله : (مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)؛ إذ المعنى : (كانوا قليلاً من الناس قليلاً في عددهم) ، ثمَّ استأنفَ فقال ﴿الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ﴾ أي: (ما ينامونَ البتَّةَ) ، كقولِه تعالى : ﴿قَدْ الذَّارِيَاتِ الطُّورِ النَّجْمِ الْقَمَرِ﴾ [الفرقان: ٦٤][٣].

واختارَ هذا المذهبَ الضحَّاكُ ، ومقاتلٌ ، ويعقوبُ ؛ إذ هو وقفٌ تامٌّ عندهم[٤]، وهو الظاهر – أيضًا – من كلامِ الثعلبيِّ[١]، وهو من الوقفِ

---

(١) الكشف والبيان ١١١/٦ .

(٢) مباحث التفسير ٢٨٨ .

(٣) وهناك معنًى آخرُ للنفيِ ، فيكونُ (قليلاً) منصوبًا بـ(يهجعون) ، والمعنى: (كانوا لا يهجعون من الليل قليلا ، ويُحْيُونه كلَّه) ، وعلى هذا فلا وقفَ على (قليلاً) ، بل الكلامُ متصلٌ بما بعده ، ورجَّحَ ذلك السمرقنديُّ ، وردَّه الباقوليُّ . انظر تفسير السمرقندي ٢٧٦/٣ ، وكشف المشكلات ٣٢٩/٢ .

(٤) ينظر : تفسير مقاتل ٢٧٦/٣ وتفسير الطبري ١٩٩/٢٦ ، وتفسير الماوردي =

الحسنِ عند مكيِّ بنِ أبي طالبٍ[٢].

وذهبَ إلى هذا عطاءٌ ، فقد رُويَ عن ابنِ عبَّاسٍ – رضي الله عنه – أنه قال: « المرادُ بهؤلاء القليلِ ثمانون من نصارى نجرانَ ، والشامِ ، آمنوا بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم ، وصدَّقوه ؛ فذكَرَهم الله – تعالى – في غيرِ موضعٍ من القرآنِ »[٣].

وردَّ ابنُ المظفرِ الرازيُّ ، والجمهورُ هذا القولَ ؛ لضعفِه عندهم من حيثُ المعنى ، والصناعةُ النحويةُ ، وسنُوردُ أدلتهَم هذه مع الحُكْمِ عليها ترجيحًا ، وتضعيفًا ، وبيانُها فيما يأتي :

الأول: أنه ضعيفٌ **من جهةِ المعنى** ، وذلك من وجهين ، وهما:

الوجه الأول: لأنَّ اللهَ – تعالى – يذكُرْ صفاتِهم المُوجِبةَ لهم دخولَ الجنةِ ؛ فلو كان تمامُ الكلامِ عند قوله :﴿ سُورَةُ الفَاتِحَةِ ﴾ لم تكن القلةُ من الصفاتِ الموجبةِ لذلك[٤] ؛ فالآيةُ دالَّةٌ على قلةِ نومِهم ، لا على قلةِ عددِهم[٥] اقتداءً بأمرِ اللهِ – تعالى– نبيَّه صلى الله عليه وسلم بقوله :

٣٦٥/٥ ، وتفسير البغوي ١٢٣٣ ، والدر المنثور ٦٧٢/١٣-٦٧٣ ، وانظر : القطع والائتناف ٦٨٤، وكشف المشكلات ٣٣٠/٢ .

(١) الكشف والبيان ١١١/٦ ، وذلك لأنه بدأ بهذا المذهبِ دون غيره ، من غير أن يحكمَ عليه بضعفٍ ؛ فدلَّ ذلك على اختياره إياه .

(٢) ينظر : تفسير مكي ٧٠٨١/١١ ، ومشكل مكي ٣٢٣/٢ .

(٣) ينظر : البسيط ٤٣٧/٢٠ ، والوسيط كلاهما للواحدي ١٧٥/٤ .

(٤) مباحث التفسير ٢٨٨ .

(٥) ينظر : إيضاح الوقف ٩٠٦/٢، والقطع والائتناف ٦٨٤ ، والمكتفي للداني ٥٣٦ =

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ قال تعالى: ﴿ [المزمل: ٢]، وقد كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يأمرُهُم بذلك، وهو خير الهَدْيِ(١).

الوجه الثاني: أنَّ فيه نفيًا لهجوعهم في الحالِ ، لا في الزمانِ الماضي ، وهو مُحَالٌ(٢)، وذلك لأنهم لابُدَّ أنْ يَهْجعوا ؛ إذْ ليس بمُتَصوَّرٍ – أبدًا– نفْيُ هجوعِهم(٣).

وهذان الوجهان اللذان ذكَرهما **ابنُ المظفرِ الرازيُّ** ، وغيرُه ، مردودٌ عليهما بما يأتي:

أولاً: أنَّ عطاءً روي عن ابنِ عباسٍ – رضي الله عنه – أنَّ المرادَ بهؤلاء القليلِ : ثمانون من نصارى نجرانَ ، والشامِ آمَنُوا بالرسولِ صلى الله عليه وسلم (٤) ، وفي هذا دَلالةٌ على قلةِ عددِهم أيضًا.

ثانياً: أنَّ وجه النفيِ حسَنٌ من جهةِ المعنى عند جماعةٍ من النحويين، كمكيِّ بنِ أبي طالبٍ ، والمنتجبِ الهمذانيِّ ، والرسعنيِّ(٥) وهو وقفٌ كافٍ عند ابنِ العطارِ الهمذانيِّ ، والنكزاويِّ ؛ إذْ يجوزُ أنْ يكونَ المعنى : أنهم لا ينامون أغلبَ الليلِ ، وهذا هو معنى النفيِ هنا ؛ فهو

، ٥٣٧، وتفسير القرطبي ٤٧٩/١٩ ، وروح المعاني ٨/٢٧ .

(١) التحرير والتنوير ٣٤٩/٢٦ .

(٢) مباحث التفسير ٢٨٨ .

(٣) الدر المصون ٤٥/١٠ ، ومنار الهدى ٣٧١ .

(٤) ينظر : التفسير البسيط للواحدي ٤٣٧/٢٠ .

(٥) ينظر : مشكل مكي ٣٣٢/٢ ، والفريد للمنتجب ١٠/٦ ، ورموز الكنوز ٤١٤/٧.

كقوله تعالى : ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾[١].

ثالثًا: أنَّ مَنْ ذهبَ إلى هذا المعنى يقول : إنه كان ثابتًا في الشرعِ ؛ فقد قالوا في معنى الآية : « كان ذلك إذْ أُمِروا بقيامِ الليلِ **كُلِّه**؛ فكان أبو ذرٍّ يعتمدُ على العصا ؛ فمكثوا شهرين ، ثم نزلَتِ الرُّخصةُ »[٢].

الثاني: « أنه لوْ كان كما قال لقال : (بالليل) ، ولم يقُلْ : (من الليل)؛ لأنه يقالُ : (فلا ينام بالليل) ، ولا يقال : (من الليل) »[٣].

ويُمكنُ أن يُردَّ على هذا بأنَّ ما ذكَره غيرُ واضحٍ ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ يحُلُّ بعضُها مكانَ بعضٍ .

الثالث: أنه ضعيفٌ من جهةِ الإعرابِ ؛ لأنه يحتاجُ على هذا المعنى إلى تقديمٍ وتأخيرٍ، ولا يُحْملُ الشيءُ على التقديمِ والتأخيرِ ، وله معنًى صحيحٌ في غيرِه[٤]؛ ففي هذا تفكيكٌ للكلامِ[٥].

كما أنَّ (ما) النافيةَ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها[٦] ؛ إذ لها صدْرُ الكلامِ ، وليس فيها التصرُّفُ في أخواتِها كـ(لا) ، فلا تقول : (زيدًا ما

---

(١) ينظر : الهادي لابن العطار ق١٦٦، والاقتداء للنكزاوي ق٢٧٨، ولطائف الإشارات للقسطلاني ٣٨٢٦/٨ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٣٨/٢ ،وابن نصر في مختصر قيام الليل١٠.

(٣) ينظر : مباحث التفسير ٢٨٨ .

(٤) ينظر : القطع والائتناف ٦٨٤ .

(٥) البحر المحيط ١٣٤/٨.

(٦) مباحث التفسير ٢٨٨ .

ضربتُ) ، وعليه فيبقى (من الليل) متعلقًا بغير شيءٍ[١].

وهذا الوجهُ – أيضًا – مردودٌ عليه بأنَّ منْعَ التقديمِ لمعمولِ (ما) النافيةِ هو مذهبُ البصريين[٢]، أما بعضُ النحويين فيُجيزونه في الظروفِ خاصةً ؛ للتوسع فيها ، فمَنْ ذهبَ إلى هذا الوقفِ يرى أنَّ قولَه : (من الليلِ) ظرفٌ ، ويجوزُ فيه ما لا يجوزُ في غيره[٣] ، وإنما نصَّ سيبويه على المنْعِ مع المفعولِ به ، لا مع الظرفِ، كما في هذه الآيةِ الكريمةِ[٤].

٢- **المذهب الثاني**: أنَّ الوقفَ على : (يهجعون) ، والكلامُ متصلٌ بعضُه ببعضٍ ، وفي (ما) – على هذا – ثلاثةُ أقوالٍ :

القول الأول: أنَّ (ما) موصولةٌ بمعنى (الذي) ، والعائدُ فيها محذوفٌ، وهي فاعلٌ لـ(قليلاً) ، والتقديرُ : (كانوا قليلاً من الليل الذي يهجعون فيه)[٥]. وهو قول الكلبيِّ: « كانوا قليلاً من الليلِ الذي ينامون فيه »[٦].

وضعَّفَ هذا الوجهَ **ابنُ المظفرِ الرازيُّ** ؛ إذْ ينبغي عليه أنْ يقالَ :

---

(١) ينظر : الكشاف ٦١٢/٥ ، والبيان للأنباري ٣٨٩/٢ ، والإملاء ٢٤٣/٢-٢٤٤، والفريد ١٠/٦، ورموز الكنوز ٤١٤/٧ ، والبحر المحيط ٣٤/٧ ، والدر المصون ٥/١٠، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٥ ، ومنار الهدى ٣٧١ ، وروح المعاني٨/٢٧.

(٢) الكتاب ٤٦٨/١ .

(٣) البحر المحيط ١٣٤/٨-١٣٥ ، وروح المعاني ٨/٢٧ .

(٤) الكتاب ٤٦٨/١ ، وكشف المشكلات ٣٣٠/٢ .

(٥) ينظر : تفسير الثعلبي ١١٢/٩ ، والكشاف ٦١٢/٥ ، وزاد المسير لابن الجوزي الجوزي ١٣٤٨، ورموز الكنوز للرسعني ٤١٣/٧ ، والبحر المحيط ١٣٥/٨ ، وتفسير أبي السعود ١٩٨/٥ ، وفتح القدير ١٤٠٤ ، وروح المعاني ٨/٢٧ .

(٦) تفسير الطبري ١٩٩/٢٦ ، والبسيط ٤٣٨/٢٠ .

(كان قليلاً من الليلِ هجوعُهم) ، لا (كانوا)؛ لأنَّ (الهجوعَ) مصدرٌ ، ولفظُه واحدٌ ؛ ففِعْلُه (كان)[١].

القول الثاني: أنَّ (ما) صلةٌ [أي : زائدةٌ] للتوكيدِ ، والمعنى : (كانوا يهجعون قليلاً من الليل) ، أي : (ينامون قليلاً من الليل ، ويُصَلُّونَ أكْثَرَه) و(قليلاً) ظرفٌ ، والتقديرُ : (يهجعون في طائفةٍ قليلةٍ من الليلِ) ، أو هو معمول الفعل[٢]، ويجوزُ أنْ يكونَ صفةً للمصدرِ المحذوفِ ، أي : (كانوا يهجعون هجوعًا قليلاً) ، كما يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ: (كانوا قليلاً من الليلِ هجوعُهم) ، و(الهجوعُ) فاعلٌ مرفوعٌ بـ(قليلاً)[٣] ، قالَه إبراهيمُ النخعيُّ ، واختاره الرَّسْعنيُّ ، والشوكانيُّ ، والألوسيُّ، والطاهرُ ابنُ عاشورٍ[٤] .

ورجَّحَ الواحديُّ كونَ (ما) زائدةً ؛ إذْ لو كانتْ موصولةً ، أو مصدريةً لكان ما قبلها ، وهو (قليلاً) مرفوعًا ؛ فيكونُ (قليلٌ هجوعُهم) ، أو (قليلٌ الذي يهجعون)[٥] .

القول الثالث : أنَّ (ما) مصدريةٌ في محلِّ رفعٍ بـ(قليلاً) على الفاعليةِ ، والمعنى : (كانوا قليلاً من الليلِ هجوعُهم) ، وضعَّفَه الباقوليُّ ، والمنتجبُ ؛ لأنَّ (قليلاً) موصوفٌ بقولِه : (من الليلِ)، والصفةُ المشبهةُ إذا

---

(١) ينظر : مباحث التفسير ٢٨٩ .

(٢) ينظر : تفسير الثعلبي ١١١/٦ ، ١١٢ ، ولطائف الإشارات ٣٨٢٦/٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٨٤/٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥٣/٥ ، وتفسير الثعلبي ١١٢/٩ ، وتفسير مكي ٧٠٨١/١١ ، والدر المصون ٤٥/١٠ .

(٤) رموز الكنوز ٤١٣/٧ ، وفتح القدير ١٤٠٤ ، وروح المعاني ٨/٢٧ ، والتحرير والتنوير ٣٤٩/٢٧ .

(٥) البسيط ٤٣٨/٢٠ .

وُصِفَتْ لم يَجُزْ إعمالُها[١]، ويجوزُ أنْ يكونَ (هجوعُهم) بدلاً من (الواوِ) في (كانوا) ، أي : (كان هجوعُهم قليلاً من الليل)[٢] ، واختاره ابنُ عطيةَ ، وأبو حيانَ[٣] .

وبهذا يتضحُ لنا أنَّ الوقفَ على قولِه : (كانوا قليلاً) جائزٌ من جهةِ المعنى، والإعراب كما وضحناه فيما سبق ، وأنَّ اعتراضَ ابنِ المظفرِ الرازيِّ على الثعلبيِّ غيرُ صحيحٍ ؛ لأن هذا الوجهَ – كما ذكرنا – مرويٌّ عن جماعةٍ من العلماءِ ، ويعتمدُ على آثارٍ صحيحةٍ .

---

(٦) كشف المشكلات ٣٢٩/٢ ، والكتاب الفريد ٩/٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٨٤/٣ ، وللزجاج ٥٣/٥، وتفسير الثعلبي ١١٢/٩، والكشاف ٦١٢/٥.

(٣) المحرر الوجيز ١٧٤/٥-١٧٥ ، والبحر المحيط ١٣٥/٧ ، والدر المصون ٤٥/١ .

المبحث الخامس

الأساليبُ التي استعملَها ابنُ المظفر في تعقيباته على الثعلبي

يبدو لنا جليًّا أنَّ ابنَ المظفرِ الرازيَّ لمْ يكُنْ في تعقيباتِه على الثعلبيِّ متعسفًا، أو مُتعننًا يقصدُ النَّيْلَ منه ، أو الزرايةَ عليه ، أو ثلْبَه ، أو تجريحَه، وإنما كان معتدلاً يلتزمُ أخلاقَ العلماءِ في استداراكاتِهم ، واعتراضاتِهم بأدبٍ جمٍّ ، وعلمٍ غزيرٍ ، وسعةِ اطلاعٍ ؛ ولذلك فقد استخدم الأساليبَ الآتيةَ التي تدلُّ على ما ذكرنا؛ مثل :

« هذا باطلٌ[١] ، أو هذا بعيدٌ جدًّا[٢] ، أو بل الصحيحُ كذا[٣] ، أو لا وجهَ له[٤] ، أو لا يصحُّ على هذا الوجه[٥] ، أو الأشْبَهُ أنْ يكونَ معناه كذا[٦]» .

وهذا كثيرٌ في كتابِه حتى لا يتجاسرَ على تخطئةِ الثعلبيِّ مباشرةً ، وأحيانًا يقول : لا حاجةَ إلى ذلك[٧] ، أو لا ضرورةَ أنْ يُفسَّرَ بكذا[٨] ، أو لا

---

(١) مباحث التفسير ٦٧ .
(٢) ص ٧٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥.
(٣) ص٨٧ .
(٤) انظر: ص١٢٨، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١ ، ٢٩٠، ٣٠٣ .
(٥) ص١٢٩، ١٣٠ .
(٦) انظر: ١٥٥، ١٦٧، ٢١٢، ٢٦٧ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٢، ٣١٣ .
(٧) ص٣٠٣ ، ٣٠٤ .
(٨) ص٣١١ .

لا يتضحُ التفسيرُ على هذا الوجهِ[١] ، أو يقولُ : لوْ أجْريناه على ظاهرِه لا يستقيمُ[٢] .

وقد يعترضُ عليه ؛ لأنَّ ما ذهبَ إليه فيه نظرٌ[٣] ، أو لأنَّ قولَه لا يستقيمُ على هذا النَّظْمِ[٤] ، أو لا يستقيمُ هذا المعنى[٥] ، أو لأنه غيرُ واضحٍ[٦] ، أو لأنه وجهٌ ضعيفٌ ، أو مردودٌ لوجوهٍ[٧] ، ثمَّ يُعَدِّدُها ، إلى غيرِ ذلك من الأساليب التي استعملها في نقدِه ، أو تعقيباتِه على الثعلبيِّ في تفسيرِه .

وممَّا يدلُّ على احترامِه لمكانةِ العلماءِ ، وعدمِ إطلاقِ اللسانِ فيهم بالثَّلْبِ، والقَدْحِ ؛ لمجردِ الوقوعِ في خطأ : قولُه : « وهذا غلطٌ ظاهرٌ ، ولكلِّ جوادٍ هفوةٌ؛ لأنَّ ما ذَكَرَ من الجمْعِ بين (لو) ، و(أنْ) غيرُ صحيحٍ[٨]» .

ولم أجدْ من ابنِ المظفرِ حِدَّةً في العبارةِ إلا في موضعٍ واحدٍ ، وذلك حين ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ معنى ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا ۝٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ۝٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ۝٣٢ كَيۡ نُسَبِّحَكَ كَثِيرٗا ۝٣٣ وَنَذۡكُرَكَ كَثِيرًا ۝٣٤ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرٗا ۝٣٥ قَالَ﴾ [طه: ١٥] هو : أُخْفيها من نفسي ، فكيف أظهرها لكم؟ [٩] ؛ فقال الرازيُّ معقِّبًا عليه : « العربُ لا

---

(١) ص٣١٥ ، ٢٦٩ .
(٢) ص٢٢٠ .
(٣) ص٢٦٧ .
(٤) ص١١٠ .
(٥) ص١٩٩ .
(٦) ص٢٨٩ .
(٧) ص٢٨٨، ٢٨٩ .
(٨) مباحث التفسير ١٠٢ ، وانظر: مقدمة المحقق له ص١٥ .
(٩) الكشف والبيان ٦/٢٤١ .

يعرفون هذا الكلامَ ، ولا يقولونه ، ولا العجمُ ، ولو قال أحدٌ هذا الكلامَ يكونُ كاذبًا حالفًا باليمين الفاجرةِ ، وحاشا كلام اللهِ عن مِثْلِ ذلك[١] » .

وما عدا هذا الموضعَ فإنَّ الناظرَ في هذه الأساليبِ التي استعملها يجدُ أنَّ غرضَه لم يكن الزرايةَ عليه ، أو الانتقاصَ منه ، ولكنَّه باحثٌ عن التقويمِ ، والإصلاحِ ، والتصويبِ ، ولا يضرُّ الثعلبيَّ أبدًا تلك النقداتُ ، والتعقيباتُ التي أوردَها ابنُ المظفرِ في الاعتراضِ عليه ؛ لأنَّ الثعلبيَّ تركَ لنا موسوعةً تفسيريةً ضخمةً أرادَ ابنُ المظفرِ إصلاحَ ما وقعَ فبها من هَنَاتٍ يسيراتٍ ، والوصولَ إلى القولِ الصحيحِ ، والمذهبِ الراجحِ .

ولم يكْتفِ ابنُ المظفرِ بهذه الاعتراضاتِ ، والتعقيباتِ ، وإنما كانتْ له استدراكاتٌ يريدُ من ورائها تفسيرًا لمْ يذكرْه الثعلبيُّ ، أو معنًى غفَلَ عنه ، أو توجيهًا لم يُشِرْ إليه، ومن الشواهد على ذلك :

استدراكُه عليه ؛ لعدمِ تحريرِه العبارةَ[٢] ، أو لأنَّ ما ذكره في حاجةٍ إلى إلى تتميمٍ[٣]، أو توضيحٍ لم ينُصَّ عليه[٤] أو لأنه لمْ يذكرْ تفسيرَه[٥] ، أو أو لأنَّه غفَلَ عن موضعين للبحثِ[٦] ، ونلحَظُ ممَّا سبقَ انه في هذه الاستدراكاتِ يفسِّرُ ، أو يُضيفُ معانيَ جديدةٌ لم يتطرقْ إليها الثعلبيُّ في تفسيره ، ولذا كثُرَ في حديثِه قولُه : (لو اقتصرنا على هذا القدْرِ كان لقائلٍ

---

(١) مباحث التفسير ٢١٢ .
(٢) انظر: مباحث التفسير ٢٥٤ ، ٢٥٧ .
(٣) ص٢٧٣ .
(٤) ص٢٧٦ .
(٥) ص٢٥٨ .
(٦) ص٢٥٨ .

أن يقولَ كذا)[١] ، ثُمَّ يُوردُ ما يرى أنَّ فيه فائدةٌ غفَلَ عن ذِكْرِها الثعلبيُّ .

(١) انظر: ص ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٤، ٣٠٦ .

المبحث السادس

موقفُ ابنِ المظفرِ من السَّماعِ ، والقياسِ في تعقيباتهِ على الثعلبيِّ

السماعُ ، والقياسُ أصلان عظيمان من أصولِ النحوِ التي يقومُ عليهما ؛ ولذا نجدُ أنَّ ابنَ المظفرِ الرازيَّ قد اعتمد عليهما في تعقيباتِه النحويةِ على تفسيرِ الثعلبيِّ؛ إذْ كان يتكئُ على القياسِ تارةً ، وعلى السماعِ كثيرًا ، كما أنه قدْ يَجْمعُ بينهما في المسألةِ الواحدةِ .

وكان ابنُ المظفرِ يحتفي بالسماعِ كثيرًا ، ويعتمدُ عليه ، ويحتشدُ له احتشادًا كبيرًا ، كما ذكرنا ، ومن الأمثلةِ على ذلك :

أن الثعلبيَّ يُجيزُ أنْ تكونَ (على) بمعنى (اللامِ ، أو عندَ)[1] في قوله تعالى: ﴿الزَّجْرَةُ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ﴾[الصافات: ١٤٦] ؛ فيردُّ عليه ابنُ المظفرِ هذا بقوله : « (عليه) بمعنى : (له) ما جاء في اللغةِ الصحيحةِ ؛ لأنهما متضادَّانِ ، يقال : (هذا الأمرُ عليه) ، أي : (يضُرُّه) ، و(هُوَ لَه) ، أي : ينفعُه ، ولأنَّ (على) للتعلِّي ، واللامُ للمِلْكِ ، والاختصاصِ ، وكذلك (عليه) بمعنى : (عنده) غيرُ مسموعٍ؛ لأنَّ (على) للوجوبِ ، و(عند) تختصُّ بما في مِلْكِه[2]» .

ومنه – أيضًا – قولُه : « (وما نقَمُوا منهم) فسَّره بـ(ما علِمُوا منهم عيبًا ، ولا وجَدُوا لهم جُرْمًا) ، والذي هو المسموعُ في اللغةِ : (نقَمَ منه

---

(١) الكشف والبيان ١٧١/٨ .

(٢) مباحث التفسير ٢٥٦ .

كذا) ، أي : (أنكَرَه ، وعَابَه) [١] » .

ومن أمثلته : أنَّ الثعلبيَّ يفسِّرُ قولَه : ﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [إبراهيم: ٤٤] بأنَّ معناه : (لا تُبْعثُون)[٢] ؛ فقال ابنُ المظفرِ : « الزوالُ بمعنى البعثِ ما جاءَ في اللغةِ، وأيضًا فإنَّهم ما كانوا يزعمون أنهم لا يَزولونَ عن الدنيا[٣] »؛ ولذا تكرَّرَتْ عنده عباراتٌ ؛ مِثْلُ : (ما سُمِعَ ذلك ، أو هو غيرُ مسموعٍ) [٤].

وكان الرازيُّ في تعقيباتِه اللغويةِ ، والنحويةِ يستشهدُ عليها بأدلةٍ من القرآنِ الكريمِ ، وبأقوالِ العربِ ، ومن ذلك أيضًا : ردُّه على الثعلبيِّ في أنَّ (إلا) قد تكونُ بمعنى الواو[٥] ؛ فيقول : « (إلا) بمعنى الواو غيرُ مسموعٍ ، ولا مذكورٍ في قواعدِ اللغةِ ، وقولُه تعالى : ﴿ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱلرُّومِ لُقۡمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٥٠] بمعنى : (ولا الذين ظلموا) قولُ واحدٍ من المفسِّرين ... هو روايةُ أبي عُبيدةَ وحْدَه[٦] » .

كما كان الرازيُّ يستشهدُ – أيضًا – بأشعارِ العربِ ، ومن ذلك : أنَّ الثعلبيَّ ذكَرَ أنَّ العربَ لمْ تكُنْ تعرفُ الإيمانَ غيرَ التصديقِ[٧] ؛ فتعقَّبَه الرازيُّ بقولِه : « بلِ النقلُ عن اللغةِ ثبتَ فيه ، وهو قولُه تعالى :

---

(١) مباحث التفسير ٣١٣ .
(٢) الكشف والبيان ٣٢٦/٥ .
(٣) مباحث التفسير ١٩١ .
(٤) انظر أيضًا : ص١٠٨، ١٦١ .
(٥) الكشف والبيان ١٩٠/٥ .
(٦) مباحث التفسير ١٧٤ ، وانظر: مجاز القرآن ٦٠/١ .
(٧) الكشف والبيان ١٤٥/١ .

﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ﴾ [قريش: ٤] وقولُ النابغةِ :

والمؤمنِ العائداتِ الطيرَ تمْسَحُها

رُكْبانُ مكَّةَ بين الغِيلِ والسَّنَـدِ(١)

وكان يحترمُ القراءاتِ السبعَ ، ويقدِّرُها ، ويدافعُ عنها ؛ ولذا ردَّ على مَنْ يُنكرُ قراءةَ عاصمٍ : ﴿ ﴾[الأحزاب: ٤] ، ويُنسبُ ذلك إلى أبي عمرٍو(٢) ؛ فيقول :

« ليس بمُنْكرٍ ، بلْ هو صحيحٌ ؛ لأنه في السَّبْعِ ، ولأنه لو قال : (ظَاهَرَ منَ امرأتِه) يكونُ صحيحًا ، يقال : (ظاهَرَ من امرأتِه يظاهِرُ منها مظاهرةً ، وظِهارًا) لغةٌ صحيحةٌ مستعملةٌ، ولا يصحُّ عن أبي عمرٍو أنه أنكَرَه، ولا يُظَنُّ بمثله ذلك(٣)» .

وكما اعتمدَ الرازيُّ على السماعِ فقد اعْتَدَّ - أيضًا - بالقياسِ ، وكان جُلُّ اعتمادِه فيه على (التعليلِ) ، ومن الأمثلةِ على ذلك :

أنَّ الثعلبيَّ في قولِه تعالى : ﴿ ﴾[الأنعام: ١٢٣] يُجيزُ أنْ يكونَ (مُجْرميها) مضافًا إليه(٤) ، فاعترضَ عليه الرازيُّ بقوله : « خفْضُه بالإضافةِ لا وجْهَ له ؛ لأنَّ الجَعْلَ ههنا لو لم يكُنْ له مفعولان لم يَتمَّ

---

(١) مباحث التفسير ٨٣ ، وانظر أيضًا ص١٦٦، ٣٢١، ٢٣٢ ، والبيت من البسيط للنابغة الذبياني من معلقته ، وهو في ديوانه ص٢٥ ، بتحقيق أبي الفضل إبراهيم ، والرواية فيه: (والسَّعَد) بدل (والسَّنَد) .

(٢) الكشف والبيان ٧/٨ ، وانظر القراءة في : النشر ٢٦٠/٢ .

(٣) مباحث التفسير ٢٥١ .

(٤) الكشف والبيان ١٨٧/٤ .

الكلامُ ... وقولُه : (في كُلِّ قريةٍ) لا يصلُحُ مفعولَه الثانيَ؛ لأنَّ الكلامَ لا يَتمُّ به؛ لأنه لا يصلُحُ عرَضًا[١]» .

ومنه – أيضًا – أنَّ الثعلبيَّ ذهبَ إلى أنَّ (أو) قدْ تكونُ بمعنى : (الواو)[٢] في قوله تعالى : ﴿سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَة آلِ عِمْرَانَ﴾ [الذاريات: ٣٩] ؛ فأبطلَ الرازيُّ ذلك بقوله : « فلو قلنا بأنَّ (أو) بمعنى : (الواوِ) كان معناه : (هذا ساحرٌ، ومجنونٌ) ؛ فيكونُ كلامًا متنافيًا ؛ لأنَّ فرعونَ كان يعْلَمُ أنَّ السِّحْرَ لا يجتمعُ مع الجنونِ ؛ لأنَّ السِّحْرَ يحتاجُ إلى عقلٍ ، فأما المجنونُ فلمْ يكُنْ قادرًا على السِّحْرِ ؛ فكيف ينسِبُه إليهما جميعًا في حالةٍ واحدةٍ[٣] » .

وأجازَ الثعلبيُّ الوقفَ على قولِه تعالى :﴿الأَعْلَى الغَاشِيَة الفَجْرِ البَلَدِ﴾ [النساء: ١٠١][٤]؛ فقال ابنُ المظفرِ متعقِّبًا إياه : « لا يستقيمُ هذا النظْمُ ؛ لأنه لو كانَ تمامُ الكلامِ عند قولِه : (أنْ تقْصُروا من الصَّلاةِ) لكان قولُه : (إنْ خِفْتُمْ أنْ يفتنَكم) شرطًا بغير جزاءٍ، وكلامًا غيرَ تامٍّ ، ولا متناسبٍ مع نفيِ الحرجِ سواءٌ أُضْمِرَتْ فيه الواو ، أوْ لمْ تُضْمَرْ[٥] » .

وذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ (النارُ) بدلٌ من (سوءُ)[٦] في قوله تعالى : ﴿

---

(١) مباحث التفسير ١٢٨ .
(٢) الكشف والبيان ١١٨/٩ .
(٣) مباحث التفسير ٢٩٠ – ٢٩١ .
(٤) انظر: الكشف والبيان ٣٧٤/٣ .
(٥) مباحث التفسير ١١٠ .
(٦) الكشف والبيان ٢٧٧/٨ .

يُوسُفَ الرَّعۡدِ إِبۡرَٰهِيمَ الۡحِجۡرِ النَّحۡلِ ﴿٤٥﴾ الۡكَهۡفِ ﴾ [غافر: ٤٥ - ٤٦] ؛ فقال ابنُ المظفرِ: « فيه نظرٌ ؛ لأنَّ البدلَ ما يجوزُ أن يُقامَ مُقامَ المبدلِ منه ، وههنا لا يجوزُ أنْ يقالَ : (نزَلَ بآلِ فرعونَ النارُ) ؛ لأنه لا يُقالُ : (نزَلَ به النارُ) ، وإنما يقالُ: (نَزَلَ به العذابُ، ودخَلَه)[1]» .

(١) مباحث التفسير ٢٦٧ .

الخـــاتمـــــة

الحمدُ للهِ على نعمائِه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على صفوةِ أنبيائِه ، وخيرِ رسُلِه، وأوليائِه ، سيدِنا محمد صلَّى الله عليه ، وعلى آلِه ، وصحبِه ، وسلَّم .

وبعد،،،

فقد كانتْ هناك نتائجُ توصَّل إليها هذا البحثُ ؛ ومن أهمِّها ما يأتي :

(١) جاءتْ تعقيباتُ ابنِ المظفرِ على الثعلبيِّ في لغةٍ بعيدةٍ عن القدْحِ ، والتجريحِ ، واللمْزِ ، والثَّلْبِ ، بلْ كانتْ في أدبٍ جمٍّ ؛ إذْ لمْ يكُنْ غرضُه منْ ذلك الانتقاصَ من الثعلبيِّ ، أو قيمتِه ، ولا الزرايةَ عليه ، ولكنَّه – كما يدلُّ كتابُه - باحثٌ عن التقويمِ ، والإصلاحِ ، والتصويبِ لِمَا وقَعَ فيه من هَنَاتٍ يسيراتٍ في كتابِ (الكشف والبيان) .

(٢) تنوَّعَتْ هذه التعقيباتُ بين الأوجُهِ الإعرابيةِ الجائزةِ ، والمعْنى ، والتقديرِ، كما كانتْ له تعقيباتٌ أخرى فيما يتَّصلُ بحروفِ المعاني ، والوقفِ والابتداءِ ، وظَهَرَ من خلالِ هذا البحثِ أنَّ تعقيباتِه عليه في بعضِ حروفِ المعاني كان أكثرَ من غيرِه .

(٣) اعتمد ابنُ المظفر في تعقيباتِه على السَّماعِ ، والقياسِ ، وكان جُلُّ اعتمادِه على السَّماعِ ؛ فنجدُه يستشهدُ على أدلَّتِه ، وآرائِه بالقرآنِ الكريمِ ، وبأقوالِ العربِ شعراً ونثراً ، كما كان يعتدُّ - أيضاً - بالقياسِ في تعقيباتِه ، واعتراضِه ، كما ظهَرَ ذلك في

مواطنَ كثيرةٍ من البحْثِ .

(٤) تعدَّدتِ الأساليبُ التي استعملها ابنُ المظفر في تعقيباته على الثعلبيِّ، مِثْل : (هذا باطلٌ ، أو بلِ الصَّحيحُ كذا ، أو لا يصِحُّ ، أو الأشْبهُ أنْ يكونَ معناه كذا) ، وكلُّها عباراتٌ تدلُّ على احترامِه لمكانةِ العلماءِ ، وعدمِ إطلاقِه اللسانَ فيهم بالقدْحِ ؛ لمجردِ الوقوعِ في الخطأِ .

(٥) اعتمَدَ ابنُ المظفرِ على مجموعةٍ من القواعدِ التي كان يلتزمُهَا في تعقيباتِه على الثعلبيِّ ، مثل : عدمِ إقامةِ أحدِ حروفِ الجرِّ مُقامَ الآخرِ منْ غيرِ ضرورةٍ ، ومثل : التضمينِ الذي طبَّقه في كثيرٍ من مسائله[١] .

(٦) وافَقَ ابنُ المظفرِ البصريين ، والجمهورَ كثيراً ، ومن ذلك : عدمُ مجيءِ الواوِ بمعنى : (أوْ) [٢] ، وكإعرابِ (لواحةٌ) في قولِه تعالى : ﴿ ﴾ [المدثر: ٢٩]، خبرًا لمبتدأ محذوفٍ ، أي : (هي لواحةٌ) [٣] ، ومنه – أيضًا : مجيءُ (إنْ) شرطيةً في قولِه تعالى :﴿ ﴾ [يونس: ٩٤] [٤].

(٧) أما الثعلبيُّ فكان يوافقُ الكوفيين ، والفراءَ ، وأبا عبيدةَ ،

---

(١) انظر مثلاً : مباحث التفسير ٢٥٦ – ٢٥٧ .

(٢) مباحث التفسير ٣٠٣ .

(٣) مباحث التفسير ٣١٠ .

(٤) مباحث التفسير ١٥٨ – ١٥٩ .

وابنَ قتيبةَ كثيراً، ومِنْ ذلك :

١ – أنَّ (إلا) تكونُ بمعنى الواوِ[١] .

٢ – مجيءُ (علَى) بمعنى : اللامِ ، أوْ عِنْدَ ، وهو مذهبُ الكوفيين ، وقُطْرُبٍ ، وأبي عبيدةَ ، وابنِ قتيبةَ[٢] ، وكذلك مجيءُ (أوْ) بمعنى : « الواو »[٣].

٣ – مجيءُ الواوِ بمعنى : (أوْ) في قولِه تعالى :﴿ ﴾[الحديد: ٢٠][٤]. ٤ – مجيء (وراء) بمعنى : (أمام) [٥] .

وكان الثعلبيُّ يوافقُ البصريين ، والجمهورَ أيضاً ، ومن ذلك : ما ذهَبَ إليه مِنْ أنَّ (ما) في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ في قولِه تعالى :﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صَدَقَ﴾ [النحل: ٥٧][٦]، ومنه – أيضًا : أنَّ وجْه الرفع في الفعل (يعتذرون) من قولِه تعالى : ﴿ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَّا ٱلۡمُرۡسَلُونَ إِلَّا ٱلشُّعَرَآءُ﴾[المرسلات: ٣٦] ، هو كوْنُه معطوفًا على الفعل (يُؤْذَنُ) [٧] .

---

(١) انظر : الكشف والبيان ١٩٠/٥ ، وهو مذهب الكوفيين ، والفراء، وتعلب ، وأبي عبيدة.

(٢) انظر : الكشف والبيان ١٧١/٨ .

(٣) وهو مذهب الفراء ، وأبي عبيدة ، انظر : الكشف والبيان ١١٨/٩ .

(٤) وهو مذهب الفراء ، انظر : الكشف والبيان ٢٤٤/٩ .

(٥) الكشف والبيان ١٠٧/١٠ ، وهو مذهب أبي عبيدة .

(٦) وهو أيضًا مذهب الزجاج ، انظر : الكشف والبيان ٢٣/٦ .

(٧) الكشف والبيان ١١١/١٠ .

(٨) ثبتَ من خلالِ هذا البحثِ أنَّ اعتراضَ الرازيِّ ، وتعقُّبَه للثعلبيِّ كان ضعيفاً في بعضِ المسائلِ النحويةِ ؛ ولذا لم أوافقْه فيها، ومن ذلك :

١ – إعرابُ الثعلبيِّ (مجرميها) مضافًا إليه في قوله تعالى :﴿ مِّنَ الْبَحْرِ غَافِلِينَ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ ﴾[الأنعام: ١٢٣] [(١)].

٢ – إعرابُ : ﴿صَدَقَ اللَّهُ ﴾[المعارج: ١٦] نعتًا لـ(لظى) [(٢)] .

٣ – مجيءُ (على) بمعنى اللامِ ، أو عِنْدَ[(٣)] .

(٩) كان ابنُ المظفرِ محقًّا في اعتراضِه على الثعلبيِّ في بعضِ المسائلِ النحويةِ ، كما قرَّرَ البحثُ ، وذلك مثلُ :

١ – اعتراضِه على إعرابِ (هي) في قوله تعالى :﴿ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فإنها لا تكونُ في محلِّ نصبٍ[(٤)] .

٢ – ردِّه مذهبَ الثعلبيِّ في إعرابِ (ما) صلةً في قولِه تعالى :﴿ الصَّافَّاتِ مِنَ الْبَحْرِ غَافِلِينَ ﴾[التوبة: ١٢٨] [(٥)].

---

(١) انظر : الكشف والبيان ٤٨/٨ ، ومباحث التفسير ١٢٨ .

(٢) انظر : الكشف والبيان ٣٨/١٠ .

(٣) انظر : الكشف والبيان ١٧١/٨ ، وانظر أيضًا : ٣٧٤/٣ ، ٣٣/٦ ، ١١١ فقد كان مذهب الثعلبيِّ فيها صحيحًا .

(٤) انظر : الكشف والبيان ٢٧٢/٢ ، ومباحث التفسير ١٠٣ .

(٥) الكشف والبيان ١١٤/٥ ، مباحث التفسير ١٥٤ .

٣ – إعرابِه (النارُ) بدلاً منْ (سوءُ) في قولِه تعالى :﴿ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ الْحِجْرِ النَّحْلِ ﴾ [غافر: ٤٥] [١]، والصحيحُ هو إعرابُها خبرًا لمبتدأ محذوفٍ ، أو مبتدأً خبرُه (يُعْرَضُونَ) [٢] .

٤ – ذهبَ الثعلبيُّ إلى أنَّ (ثمَّ) في قولِه تعالى :﴿ النَّعَّابِنِ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ الْقَلَمِ الْحَاقَّةِ ﴾ [يونس: ٥١] ، ظرفٌ بمعنى : (هنُالكَ، وحينئذٍ) [٣] وهو غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّها حرفُ عطفٍ ، كمَا هو مذهبُ الجمهورِ، وابنِ المظفرِ الرازيِّ ، إلى غيرِ ذلك من المواضعِ التي بيَّنَها البحْثُ[٤] .

وفي الختام أسألُ اللهَ – تعالى – أنْ يوفقَنا إلى ما يحبُّه ، ويرضاه ،

وأنْ يرزقَنا الإخلاصَ ، وأنْ ينفعَ به ، ربَّنا عليك توكَّلْنا ، وإليك أنَبْنا ،

وإليك المصيرُ .

---

(١) الكشف والبيان ٢٧٧/٨ .

(٢) مباحث التفسير ٢٦٧ .

(٣) الكشف والبيان ١٣٤/٥ .

(٤) انظر مثلاً : الكشف والبيان ١٤٩/٥ ، ١٩٠ ، ٢٧٥/٦ / ١١٨/٩ ، و انظر ردَّ ابنِ المظفر في مباحث التفسير ١٥٨ ، ١٧٤ ، ٢٢٣ ، ٢٩٠ .

ثبتٌ بأهمِّ المصادرِ ، والمراجعِ

أولاً : المصادرُ المطبوعة :

- إتْحاف فضلاء البَشَر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد البنَّا (ت١١١٧هـ) تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، ط عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٧هـ .

- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ط ١ ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .

- أحكام القرآن الكريم لابن العربي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ط ٣ ، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م .

- أحكام القرآن لابن الفَرَس عبد المنعم بن عبد الرحيم (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق طه بو سريح وآخرين ، دار ابن حزم ، بيروت، ط١، ١٤٢٧ هـ /٢٠٠٦م .

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت٩٨٢هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

- الأضداد للأصمعي (ت٢١٦هـ) ، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، وفيها أيضًا الأضداد لأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) ، ولابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، نشرها أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢م.

- الأضداد لابن الأنباري محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق محمد

أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .

▪ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .

▪ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) دار ومكتبة الهلال سنة ١٩٨٥م .

▪ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان بن العيثمين ، مكتبة الخانجي ، ط ١ ، سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

▪ إعراب القرآن للنحاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ) ، تحقبيق زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

▪ إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش (ت١٤٠٢هـ) ، دار اليمامة ، ودار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ط ٩ ، ١٤٢٦هـ /٢٠٠٥م .

▪ الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ط ١٥ سنة ٢٠٠٢م .

▪ الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

▪ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .

▪ إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، دار الكتب اللعلمية ، بيروت ، لبنان .

▪ إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي على بن يوسف (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

▪ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .

▪ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ، سنة ١٤١٨هـ .

▪ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ) ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .

▪ إيجاز البيان عن معاني القرآن لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت نحو ٥٥٣هـ)، تحقيق على بن سليمان العبيد ، مكتبة التوبة بالرياض ط١ سنة ١٤١٨هـ .

▪ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٩٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

▪ باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت نحو ٥٥٣هـ) ، تحقيق سعاد بن صالح بابقي، جامعة أم

القرى ١٤١٧هـ .

- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، ط بعناية صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢هـ /١٩٩٢م .

- البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ) تحقيق محيي الدين مستو، وعلى أبو زيد ، دار ابن كثير بدمشق .

- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث بالقاهرة .

- بغية الطلب في تاريخ حلب لعمر بن أحمد بن العديم (ت٦٦٠هـ) تحقيق د.سهيل زكار ، دار الفكرٍ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان .

- البيان في غريب القرآن لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق طه عبدالحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م .

- تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين ابن قطلوبغا الحنفي (ت٨٧٩هـ) ، تحقيق محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم بدمشق ، ط ١ سنة ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .

- تاج العروس للمرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقبيق عبد الستار فراج، وآخرين ، مطبعة حكومة الكويت .

- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت٣٩٣ أو ٤٠٠هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيوت ، ط ٣ سنة١٤٠٤هـ.

▪ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (ت١٣٧٦هـ) ، تحقيق عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب ، دار المعارف بالقاهرة ط ٥ سنة ١٩٧٧م .

▪ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)،تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م .

▪ تذكرة الأريب في تفسير الغريب ، غريب القرآن الكريم لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ط ١ سنة ٢٠٠٤م .

▪ التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلي (ت٧٥٧هـ) ط دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

▪ التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) تحقيق د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، مكتبة الزهراء ، ط ١ سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

▪ تفسير البحر المديد لابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ)، تحقيق عمر أحمد الراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط ١ سنة ١٤٢٣هـ .

▪ التفسير البسيط للواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٣٠هـ .

▪ تفسير التحرير والتنوير لمحمد طاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) ط الدار التونسية للنشر ، تونس سنة ١٩٨٤م .

▪ تفسير السمرقندي المُسَمَّى بحر العلوم لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وآخرين ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

▪ تفسير السمعاني (ت ٤٨٩هـ) ، تحقيق ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس ، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧ .

▪ تفسير العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) للقرآن – اختصار النكت للماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الوهيبي ،دار ابن حزم، بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦ .

▪ تفسير القرآن العظيم المنسوب للإمام الطبراني (ت٣٦٠هـ) ، تحقيق هشام البدراني ، دار الكتاب الثقافي بالأردن ، ط١، ٢٠٠٨م .

▪ تفسير القرآن لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ،الرياض ، ط١ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

▪ تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة ١٤٢٠هـ .

▪ التفسير القيم لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ط١ ١٤١٠هـ .

▪ تفسير سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) برواية محمد ، عن أبي حذيفة النهدي ، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

▪ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٨هـ .

▪ تفسير المظهري للقاضي محمد ثناء الله المظهري (ت ١١٢٥هـ) ، تحقيق أحمد عزو عناية ، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

▪ تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٠٥هـ) ، تحقيق احمد فريد ، دار الكتب العلمية، لبنان ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

▪ التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي (ت ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة بالقاهرة ط٧ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .

▪ تلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق د.علي محمود مقلد ، دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان .

▪ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون، وآخرين ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .

▪ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط١ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

▪ التيسيير في القراءات السبع لأبي عمر الداني (ت٥٠٢هـ)، مكتبة المثنى .

▪ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة بالقاهرة ، ط١ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

▪ جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن عبد الرحمن الإيجي (ت٩٠٥هـ) ، ومعه حاشية محمود بن عبد الله الغزنوي (ت١٢٩٦هـ) ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان.

▪ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، د.ت .

▪ جمهرة اللغة لابن دريد (ت٣٢١هـ) ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٨٧م .

▪ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق فخر الدين قبارة، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة .

▪ الجواهر الحسان في تفسير القرآن لعبدالرحمن بن مخلوف الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر والتوزيع .

▪ حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ) على شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ،١٤١٩هـ.

▪ حاشية الشهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ) المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، دار صادر ، بيروت .

▪ حجة القراءات لابن زنجلة (ت٤٠٣هـ تقريبًا)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة دار الرسالة ، بيروت ، ط٥ ، ١٤١٨هـ .

▪ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٤١٣هـ .

▪ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ١٩٧٧م .

▪ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٨٩م .

▪ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

(ت١٤٠٤هـ)، دار الحديث بالقاهرة .

▪ درج الدرر في تفسير الآي والسور المنسوب لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق وليد الحسين، وإياد القيسي ، ط١ ، مجلة الحكمة٢٢، ١٤٢٩هـ .

▪ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق احمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

▪ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مركز هجر بالقاهرة ، ط١ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

▪ دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ)، مجمع الفقه الإسلامي، بجدة ، دار عالم الفوائد ، ط١ ، ١٤٢٦هـ.

▪ دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق محمد السيد الجليند ، مؤسسة علوم القرآن بدمشق ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ .

▪ ديوان النابغة الذبياني (ت ١٨ق.هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٢ ، ذخائر العرب .

▪ ديوان الهذليين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٥هـ /١٩٦٥م .

▪ رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز لعز الدين الرسعني الحنبلي (ت٦٦١هـ)، تحقيق عبد الملك بن دهيش ، مكتبة الأسدي ، مكة المكرمة ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .

▪ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للسيد محمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .

▪ زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ.

▪ السبعة في القراءات لأحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق وشرح د. شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

▪ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير لشمس الدين الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)، ط بولاق بالقاهرة ١٢٨٥هـ .

▪ سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤط ، مؤسسة الرسالة ط١ ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

▪ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ، تحقيق عبد القادر ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ط١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

▪ شذور الذهب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ط مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ /١٩٣٨م .

▪ شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، ط دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

▪ شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد،

وبدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

▪ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، الشرح الكبير ، تحقيق د.صاحب أبو جناح ، بغداد ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

▪ شرح الرضي (ت ٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق حسن الحفظي ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م

▪ الصاحبي في فقه اللغة العربية لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر ، سلسلة الذخائر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠٠٣م .

▪ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي ، وعبد الفتاح الحلو ، ط البابي الحلبي ، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م .

▪ طبقات المفسرين للداوودي محمد بن علي (ت ٩٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

▪ طرب الأماثل بتراجم الأفاضل لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) ، ط دار الأرقم ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ ، مطبوع بآخر (الفوائد البهية) للكنوي .

▪ غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود بن حمزة الكرماني (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة بجدة ، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت .

▪ غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين القمي النيسابوري (ت ٨٥٠هـ) ، تحقيق زكريا عمبرات ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٦هـ .

▪ فتح البيان في مقاصد القرآن لصديق حسن خان (ت١٣٠٧هـ)، ط المكتبة العصرية بصيدا ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

▪ فتح القدير الجامع بين فنَّيِ الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة بيروت لبنان، ط٤ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

▪ الفتوحات الإلهية بتوضيح الجلالين للدقائق الخفية ، وهي حاشية سليمان الجمل (ت ١٢٠٤هـ) على الجلالين ، المطبعة العامرة الشرقية ، ط١ ، ١٣٠٣هـ .

▪ الفصل في الملل والنحل لأحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) ، مكتبة الخانجي بالقاهرة د.ت.

▪ القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن ابراهيم المطرودي ، دار عالم الكتب بالرياض ، ط١ ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

▪ الكامل لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

▪ الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ .

▪ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح ، مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة ط١ ، ١٤٢٨هـ .

▪ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه

التأويل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، مكتبة العبيكان بالرياض ، ١٤١٨هـ .

▪ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

▪ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق د.عبد القادر السعدي ، دار عمار بالأردن ، ط١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

▪ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .

▪ الكشف والبيان ، المعروف بـ(تفسير الثعلبي) (ت٤٢٧هـ) ، دراسة وتحقيق الإمام محمد بن عاشور ، دار إحياء التراث العربي بيروت ط١ ١٤٢٢هـ.

▪ الكليات لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة بيروت .

▪ لباب التأويل في معاني التنزيل ، وهو تفسير الخازن (ت٧٤١هـ)، تحقيق محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ١٤١٥هـ .

▪ اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (ت بعد ٧٧٥هـ) ، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلى معوض ، دار الكتب العلمية ، ط ١، ١٤١٩هـ /١٩٩٨م.

▪ لطائف الإشارات لفنون القراءات لأبي العباس القسطلاني(ت٩٢٣هـ)،

مركز الدراسات القرآنية ، ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٣٤هـ .

- لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) ، ط دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط ٢ سنة ١٩٩٧م .

- المآخذ على شراح ديوان المتنبي لابن معقل الأزدي (ت٦٤٤هـ) ، تحقيق عبد العزيز بن ناصر المانع ، مركز الملك فيصل للبحوث بالرياض، ط ٢، ١٤٢٤هـ م ٢٠٠٣م

- مباحث التفسير لأبي العباس لأحمد بن محمد بن المظفر الرازي الحنفي (ت٦٣١هـ تقريبًا)، تحقيق حاتم بن عابد القرشي ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط ١ سنة ١٤٣٠هـ .

- المبسوط في القراءات العشر لابن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معْمَر بن المُثَنَّى (ت٢١١هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤م .

- محاسن التأويل لجمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤١هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

- مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية بيروت ط٥

١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

▪ مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، نشره برجستراسر ، مكتبة المتنبي بالقاهرة .

▪ مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المَرْوَزي (ت٢٩٤هـ) ، دار حديث أكاديمي ، باكستان ط ١ ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م .

▪ المخصص لابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد محمود الشنقيطي ، مطبعة بولاق بمصر ١٣٢١هـ .

▪ مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، وهو تفسير النسفي (ت٧٠١ أو ٧١٠هـ)، تحقيق مروان محمد الشعار ، دار النفائس ، بيروت .

▪ المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق محمد بن الحسين السليماني ، وأخته عائشة ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١، سنة ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م .

▪ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق ياسين محمد السواس ، ط ٢ ،/ دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا .

▪ مصابيح الجامع لبدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، تحقيق نور الدين طالب ، دار النوادر بسوريا ط ١ ، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م .

▪ المصنف لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق كمال الحوت ، مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٠٩هـ .

▪ معالم التنزيل ، وهو تفسير البغوي الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، سنة ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢م .

▪معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ، تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص ١ ، سنة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .

▪معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد على النجار ، دار السرور ، ط مصورة عن دار الكتب المصرية .

▪معاني القرآن للنحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

▪معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٧٧م .

▪معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي (ت٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٤٠٨هـ /١٩٨٨م .

▪معجم الأدباء (المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت الحموي (ت٥٢٦هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ١٤١٤هـ /١٩٩٣م .

▪المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع لمحمد عيسى صالحية (ت١٤٣١هـ)، ط معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٢م .

▪معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين بدمشق ، ط ١ ١٤٢٢هـ /٢٠٠٢م .

▪معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، سنة ١٤١٤هـ /١٩٩٣م .

▪معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر لعادل

نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية ، ط ٣ ، سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق عبداللطيف الخطيب ، الكويت ، ط ١ ، سنة ٢٠٠٢م .

- مفاتيح الغيب ، وهو التفسير الكبير لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) ، ط دار الفكر ، بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق صفوان عدنان داودي ، دار القلم بدمشق ، ط ١ سنة ١٤١٢هـ .

- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والا بتداء لزكريا الأنصاري (ت٩٥٢هـ)، مطبوع بهامش منار الهدى ، ط البابي الحلبي بالقاهرة ط ٢ ، سنة ١٩٧٣م .

- المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، دراسة وتحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا لأحمد بن محمد الأشموني ، من علماء القرن الحادس عشر ، ط مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة ط ٢ ، ١٩٧٣م .

- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل (ت٣١٠هـ)، تحقيق محمد بن أحمد العمري ، معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ١٤٠٩هـ .

- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة ، لوليد بن أحمد الزبيدي وآخرين ط ١ ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ط مجلة

الحكمة، بريطانيا.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق عبدالكريم مجاهد ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ١٤١٥هـ /١٩٩٦م.
- النشر في القراءات العشر لأبي الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤١٨هـ .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (ت ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
- النكت والعيون ، وهو تفسير الماوردي (ت ٤٥٠هـ) ، تحقيق السعيد عبد المقصود ، دار الكتب العلمية ، ومؤسسة الكتب الثقافية .
- نيل السائرين في طبقات المفسرين لمحمد طاهر البنجبيري (ت ١٣٦٥هـ) ، مكتبة اليمان ، دار القرآن بباكستان .
- الهداية إلى بلوغ النهاية ، تفسير مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مجموعة رسائل جامعية، كلية الدراسات العليا، جامعة الشارقة ،ط١ ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الواضح في أصول الفقه لابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ)، تحقيق

عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داودي ، دار القلم بدمشق ، ط١ ١٤١٥هـ .

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق عادل عبد الموجود، وآخرين ، دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٥هـ .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ١٩٧٢م .

ثانياً : المصادر المخطوطة ، والرسائل الجامعية

▪ أبو إسحاق الثعلبي ومنهجه في تفسير القرآن ، لندى عباس سالم عباس ، رسالة ماجستير في جامعة الخرطوم ، قسم الدراسات الإسلامية ٢٠٠٨.

▪ إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق موسى علي موسى مسعود، رسالة ماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة .

▪ الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي ، معين الدين أبي محمد بن عبد الله الأنصاري المصري (ت ٦٨٣ هـ) ، مخطوطة في المكتبة الوطنية التونسية برقم ٦١٠٤ قراءات ، كتبت بخط مغربي سنة ١٠١٣هـ في ٣٣٤هـ.

▪ تفسير ابن فورك (ت ٤٠٦هـ) من أول سورة نوح إلى آخر سورة الناس، رسالة ماجستير لسهيمة بنت محمد بخاري ، جامعة أم القرى ، ١٤٣٠هـ .

▪ حجج القرآن للرازي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق شمران سركال ، رسالة ماجستير في دار العلوم بالقاهرة ١٩٨٠م .

▪ غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني لأحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ)، من أول النجم إلى آخر سورة الناس ، دراسة وتحقيق محمد مصطفى كوكصو ، رسالة دكتوراه في جامعة صافريا بتركيا ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

▪ المرشد في الوقوف لأبي محمد الحسن بن علي العمَّاني (ت بعد ٥٠٠هـ) ، من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء ، رسالة ماجستير لهند

بنت منصور العبدلي، كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى ١٤٢٣هـ .

- المرشد في الوقف والابتداء لأبي الحسن العماني (ت بعد ٥٠٠هـ) من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس ، رسالة ماجستير لمحمد بن حمود بن محمد الأزوري ، كلية الدعوة في جامعة أم القرى ١٤٢٣هـ .

- الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي لابن العطار الهمذاني ، أبي العلاء الحسن بن أحمد (ت ٥٦٩هـ) ، نسخة محفوظة في الزاوية الأوزبكية بالقدس الشريف ، برقم ٤١٧ ، في ٢٠٩ ورقة .

- الوقف والابتداء للغزال أبي الحسن علي بن الحسن (ت ٥١٦هـ)، مخطوطة في مكتبة الأسد الوطنية في دمشق (أوقاف حلب) ، برقم١٣٣٤، كتبت ٨٥٢هـ، عدد أوراقها ٢١٢ ورقة .

محتويات البحث

الموضوع
المقدمة .....
التمهيد .....
أولاً : الثعلبي وكتابه (الكشف والبيان) .....
ثانياً : ابن المظفر الرازي وكتابه مباحث التفسير .....
المبحث الأول : **تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي في إعراب بعض الآيات القرآنية** .....
١ – إعراب الضمير (الرَّحِيمِ) في قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة: ٢٧١] .....
٢ – إعراب (الزُّخْرُفِ) في قوله تعالى :﴿ حٰمٓ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ عَرَبِيًّا فُصِّلَتْ الشُّورَىٰ الزُّخْرُفِ ﴾ [الأنعام: ١٢٣] .....
٣ – إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿ الصَّافَّاتِ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ عَرَبِيًّا ﴾ [التوبة: ١٢٨]
٤ – وجه رفع (ما) في قوله تعالى : ﴿ تَعَالَىٰ: ﴾ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صَدَقَ ﴾ [النحل: ٥٧] .....
٥ – الأوجه الإعرابية في (النار) من قوله تعالى : ﴿ يُوسُفَ الرَّعْدِ إِبْرَاهِيمَ

الموضوع

﴿ الْحِجْرِ النَّحْلِ ﴾[غافر:٤٥] .....

٦ – إعراب ﴿ صَدَّ ٱللَّهُ ﴾[المعارج: ١٦] بالرفع في قراءة غير حفص

٧ – وجه رفع (﴿) في قوله تعالى : ﴿ ﴿ ﴾ ﴾[المدثر: ٢٩] ....

٨ – وجه التأنيث والإعراب في (الحَاقَّة) من قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ الْقَلَمِ الْحَاقَّة ﴾ [القيامة: ١٤] .....

٩ – وجه رفع الفعل (الشُّعَرَاءُ) في قوله تعالى : ﴿ الْمُؤْمِنُونَ النُّورِ الْفُرْقَانِ الشُّعَرَاءُ ﴾[المرسلات: ٣٦] .....

المبحث الثاني : تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي في حروف المعاني .....

١ – معنى الواو في قوله تعالى : ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[البقرة: ٢٦٦] ، ووجه عطف الماضي على المضارع فيه .....

٢ – حذف الاستفهام في قوله تعالى : ﴿ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ﴾[الأنعام: ٧٦] ....

٣ – معنى (ثم) في قوله تعالى : ﴿ النَّحْلَ الطَّلَاقِ التَّحْرِيمِ الْمُلْكِ ﴾ [يونس: ٥١] .....

٤ – معنى (إنْ) في قوله تعالى :﴿ الْأَخْرَابِ سَبَإٍ قَطْرِ يُونُسَ ﴾[يونس: ٩٤]

الموضوع

.....

٥ – هل تقدير حروف الجر (في) قبل (أن) أولى من تقدير (الباء) في قوله تعالى : ﴿الذَّارِيَاتِ الطُّوفِ الْبَحْرِ الْقَبَّرِ﴾ [هود: ٦٩]؟ .....

٦ – هل تأتي (إلا) بمعنى (الواو) في قوله تعالى : ﴿الْبَلَدِ الشَّمْسِ اللَّيْلِ الضُّحَى﴾ [هود: ١٠٨]؟ .....

٧ – معنى (مَنْ) في قوله تعالى :﴿اللَّيْلِ الضُّحَى الشَّرْحِ التِّينِ الْعَلَقِ الْقَدْرِ الْبَيِّنَةِ﴾ [طه: ١٣٥] .....

٨ – هل يجوز تقدير همزة الاستفهام قبل الضمير (هم) في قوله تعالى : ﴿الْجِنِّ الْمُزَّمِّلِ الْمُدَّثِّرِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٣٤] .....

٩ – مجيء (على) بمعنى اللام ، أو عند في قوله تعالى : ﴿الزُّمَرِ غَافِرٍ فُصِّلَتْ الشُّورَى الزُّخْرُفِ﴾ [الصافات: ١٤٦] .....

١٠ – هل تجيء (أو) بمعنى (الواو) في قوله تعالى : ﴿سُورَةُ الْفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ﴾ [الذاريات: ٣٩] .....

١١ – مجيء (الواو) بمعنى (أو) في قوله تعالى : ﴿ ﴾ [الحديد: ٢٠] .....

١٢ – معنى الباء في (المَائِدَة) من قوله تعالى : ﴿آلِ عِمْرَانَ النِّسَاءِ الْمَائِدَةِ الْأَنْعَامِ الْأَعْرَافِ﴾ [القلم: ٢] .....

الموضوع

١٣ – مجيء (وراء) بمعنى (أمام) في قوله تعالى : ﴿ٱلرَّحِيمِ صدق الله﴾ [الإنسان: ٢٧] .....

١٤ – معنى الاستفهام في قوله تعالى : ﴿ٱلْعَظِيمِ أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ﴾ [التين: ٧] .....

المبحث الثالث : تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي فيما يتعلق بالمعنى والتفسير.....

١ – معنى قوله تعالى : ﴿ٱلْمُتَحَنَّثَةِ ٱلصَّنَفُ ٱلْجُمَّعَةِ ٱلْمُنَافِقُونَ﴾ [هود: ٨٨] .....

٢ – معنى (ٱلرَّجِيمِ) في قوله تعالى:﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [إبراهيم: ٤٤]

٣ – معنى (ٱلطَّوْلِ) في قوله تعالى :﴿ٱلطَّوْلِ ٱلْبَخْتِ ٱلْقَتَّبَرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الحجر: ٦٦]

٤ – معنى ٱلرَّحِيمِ قَالَ) في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ قَالَ﴾ [طه: ١٥]

٥ – معنى (﴿) في قراءة عاصم : ﴿﴿ ﴾﴾ [الأحزاب: ٤]

٦ – معنى قوله تعالى : ﴿صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البروج: ٨] .....

المبحث الرابع : تعقيبات ابن المظفر الرازي على الثعلبي فيما يتعلق بالوقف والابتداء .....

١ – الوقف على قوله تعالى: ﴿ٱلْأَعْلَى ٱلْغَاشِيَةِ ٱلْفَجْرِ ٱلْبَلَدِ﴾ [النساء: ١٠١]

الموضوع

....

٢ – الوقف على قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَٰنُ الْوَاقِعَةُ الْحَدِيدُ الْمُجَادِلَةُ الْحَشْرُ الْمُمْتَحَنَةُ الصَّفُّ الْجُمُعَةُ﴾ [النحل: ٧٨] .....

٣ – هل يصح الوقف على قوله تعالى : ﴿سُورَةُ الْفَاتِحَةُ﴾ [الذاريات: ١٧] ..

المبحث الخامس : الأساليب التي استعملها ابن المظفر في تعقيباته على الثعلبي .....

المبحث السادس : موقف ابن المظفر من السماع والقياس في تعقيباته على الثعلبي .....

الخاتمة .....

ثبت بأهم المصادر والمراجع .....

محتويات البحث .....